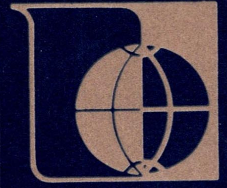




سلسلة الدراسات الاستراتيجيّة

القوة العسكرية الإسرائيلية

المؤسّسة العربيّة
للدراسات والنشر

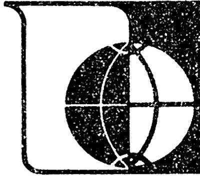
مركز العالم الثالث
للدراسات والنشر. لندن

القوة العسكرية الإسرائيلية

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير - ت ١/ ٨٠٧٩٠٠
برقياً "موكيالي" بيروت - ص.ب : ١١/٥٤٦٠ بيروت

الطبعة الأولى
١٩٨٢



سلسلة الدراسات الاستراتيجيّة

٢

القوة العسكرية الإسرائيلية

حسين آغا   أحمد سامح الخالدي   قاسم جعفر

المؤسّسة العربيّة
للدراسات والنشر

مركز العالم الثالث
للدراسات والنشر، لندن

هذه السلسلة

يسر المؤسسة العربية للدراسات والنشر ان تقدم للقارىء العربي هذه السلسلة من الدراسات والوثائق الاستراتيجية نظراً لقيمتها وأهميتها بالنسبة للمثقفين والباحثين ولصانعي القرار من ابناء امتنا في مرحلة يحتل الوطن العربي فيها مركز الصدارة في الصراعات والاستراتيجيات الدولية. إن الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية أو بتلك التي لها مساس استراتيجي بالواقع العربي السياسي والعسكري والاقتصادي تعادل الاهتمام بالمستقبل العربي، والتي لا غنى لقادة الفكر والسياسة والاقتصاد والعسكريين عنها إذا ما ارادوا التكافؤ مع التحديات الجسام المطروحة.

وتستند هذه الدراسات الى اعمال ومتابعات الباحثين في مركز العالم الثالث للدراسات والنشر والمحررين في «النشرة الاستراتيجية» الصادرة عنه والخاصة بالمشتركين، ولذا يجد القارىء الكريم تاريخ اعداد البحوث مثبتاً مع النص. والجدير بالذكر ان المؤسسة العربية للدراسات والنشر كانت قد اسست هذا المركز لسببين رئيسيين اولهما اطلاع أهل الرأي والثقافة في العالم على جوانب حضارية واجتماعية عربية تاريخية ومعاصرة، وثانيهما اصدار «النشرة الاستراتيجية» والدراسات الاستراتيجية من خلال المتابعة الدقيقة والاطلاع على كل ما يهم وطننا في هذا المجال وعلى يد مجموعة مختارة من الاختصاصيين العرب. ولقد كان من الطبيعي ان يتجه القائمون على المؤسسة

العربية نحو هذه الأهداف وفاء منهم لأهدافهم واستكمالاً لجهودهم التي أثمرت «الموسوعة العسكرية» الفريدة من نوعها وأعطت سلسلة الدراسات والترجمات العسكرية والتي تشكل في مجموعها اغنى مكتبة عسكرية في الوطن العربي.

ونلفت نظر القارىء الكريم إلى أن هذه الكراسات إذ تتحدث عن بعض القضايا المطروحة فإنما تتناول منها جوانب خاصة وتبرز أبعاداً معينة. كما أن المعلومات التي يتضمنها التحليل هي من الندرة بحيث لا تتوافر إلا في مراجع محدودة لدى أهل الاختصاص المعدودين.

ولا يفت القارىء سياق هذه الموضوعات التاريخي ونذكره بأن هذه السلسلة أريد بها أن تكون له مصادر ومراجع تساعده في فهم القضايا الراهنة وتطوراتها.

واننا لعلى يقين بأن القارىء العربي سوف يجد في هذه السلسلة مادة غنية قيمة تساعده على متابعة القضايا والأحداث والتطورات والتقاط صورة جوهر حركتها واتجاهها الرئيسي.

المؤسسة العربية

I

شؤون عسكرية عامة

القوة العسكرية الاسرائيلية ١٩٨٠

العدد - ١٥، ٢٨/٨/١٩٨٠

يصل تعداد القوات المسلحة الاسرائيلية بعد إعلان التعبئة العامة إلى ما يقارب ٤٥٠ ألف رجل، منهم حوالي ٤٠٠ ألف رجل في الجيش و٣٠ ألف رجل في سلاح الطيران و١٥ ألف رجل في البحرية. وتستخدم القوات الاسرائيلية البرية في الوقت الحاضر نحو ٣٦٠٠ دبابة قتال رئيسية تضم ١١٣٥ من طراز «م - ٦٠» و١٠٠٠ «سنتوريون» و٧٥٠ «م - ٤٨ باتون» و١٠٠ «مركافا»، بالاضافة إلى ٤٠٠ «ت. أي - ٦٧» (ت - ٥٤/٥٥) و١٥٠ «ت. أي - ٧٣» (ت - ٦٢). وتضم معدات الجيش الاسرائيلي أكثر من ٦٠٠٠ عربة مدرعة من بينها حوالي ٤٠٠٠ ناقلة «م - ١١٣»، وعربات استطلاع «ر. ب. ي - ١» وناقلات نصف مجنزرة، وحوالي ١٠٠٠ مدفع ذاتي الحركة تشتمل على مدافع «م - ١١٠» عيار ٢٠٣ ملم، و«م - ١٠٧» (١٧٥ملم)، و«م - ١٠٩» و«ل - ٣٣» و«ل - ٣٩» و«م - ٥٠» (جميعها عيار ١٥٥ ملم) و«م- ١٠٨» و«أ. م. اكس - ١٠٥» (عيار ١٠٥ ملم)، و٥٠٠ مدفع مقطور حتى عيار ١٥٥ ملم، وصواريخ م / ط «هوك المحسن»، و«تشابارال المحسن» و«رد أي» ومدافع م / ط ذاتية الحركة «فولكان» و«سي. ت - ٢٠»، وصواريخ م / د من طراز «تاو» و«دراغون» و«أ. ت - ساغر» و«كوبرا»، و٢٠٠ منصة إطلاق صواريخ أرض- أرض «لانس»، وربما صواريخ أرض - أرض» «جريكو» (أريحا).

ويستخدم الطيران الاسرائيلي حوالي ٦٨٠ طائرة قتالية تضم ٤٤ «ف - ١٥ ايغل» و٢٢٠ «ف - ٤ فانتوم» و١٦٠ «كفيرسي - ١/٢»

(جميعها متعدد المهمات)، إلى جانب ٢٥٠ قاذفة خفيفة «أ ـ ٤ سكايهوك». ويضاف إلى هذه الطائرات ٧٥ مقاتلة «ف ـ ١٦» بدىء بتسلمها مؤخراً، إلى جانب ١٨ هليكوبتر هجومية «أ. هـ ـ ١كوبرا» و٣٠ هليكوبتر هجومية خفيفة «هيوز ـ ٥٠٠ ديفندر». وتشتمل طائرات الاستطلاع والتشويش على ١٦ «ر. ف ـ ٤ فانتوم» للاستطلاع التكتيكي و٤ «أي ـ ٢ هوك أي» لمهمات الانذار المبكر والرصد، و٢ «اي. في ـ ١ موهوك» للرصد والمراقبة الميدانية، و٢ «بوينغ ـ ٧٠٧» و٤ «إي. سي ـ ٩٧» للاستطلاع والتشويش الالكتروني، وطائرات بدون طيار من طراز «ريان ـ ١٤٧/١٢٤ فايربي» و«بيتش» و«تشوكار» و«سكاوت» و«ماستيف». وتملك اسرائيل حوالي ١٢٠ طائرة نقل تضم طائرات «بوينغ ٧٤٧» و«بوينغ ـ ٧٠٧» و«سي ـ ١٢٠ هيركوليز» و«سي ـ ٩٧»، واكثر من ٢٥٠ هليكوبتر تشتمل على طرازات «س ـ ٦٥» (سي هـ ـ ٥٣)، و«س ـ ٦١ر» (سي هـ ـ ٣)، و«شينوك»، و«بل ـ ٢٠٥/٢٠٦/٢١٢» و«الويت ـ ٢/٣». ويتم تسليح الطائرات الاسرائيلية بصواريخ جو ـ جو «سايدوايندر» و«سبارو» و«شفرير»، وصواريخ جو ـ أرض «مافريك» و«شرايك» و«ستاندارد أرم» و«وول آي» و«بولباب» و«لوز» وقنابل موجهة «هوبو»، وقنابل عنقودية «سي ب يو» و«جي ب يو» و«روك آي».

وتضم البحرية الاسرائيلية ٣ غواصات من فئة «فيكرز ـ ٢٠٦» وزورق صواريخ ثقيل (كورفيت) من فئة «عالية»، و١٠ زوارق «ريشيف»، و١٢ زورق «ساعر» وزورقين زلاقين «سوبر فلاغستاف» و٣ زوارق صواريخ خفيفة «دفورا». وتسلح هذه الزوارق بصواريخ مضادة للسفن من طراز «غابرئيل ـ ٢/٣» و«هاربون». كما ستستخدم البحرية الاسرائيلية حالياً ٣ طائرات استطلاع ودورية بحرية من طراز «سي سكان». وستحصل هذه البحرية قريباً على كورفيت ثانية من فئة «عالية» (وتعرف أيضاً «كيو. يو ـ ٩ ـ ٣٥»)، وزورقين اضافيين من فئة «ريشيف»، و١٠ زوارق زلاقة «سوبر فلاغستاف».

القوات الاسرائيلية في التقرير السنوي للمراقب العام

العدد ـ ٩، ١٩٨٠/٦/٥

صدر خلال شهر أيار الماضي التقرير السنوي لمراقب الدولة في إسرائيل، والذي يعالج فيه الوضع اللوجيستي العام للقوات المسلحة بما في ذلك مستوى الصيانة في مختلف القطاعات، ومدى التأهب في وحدات الاحتياط. وقد اشتملت أعمال المراقب خلال السنة الفائتة، التدقيق في قيادة إحدى الفرق النظامية، وفي أعمال لواء من القوات المحلية ومستوى التأهب والتنظيم في فرقتين قتاليتين، ووحدتين من وحدات المدفعية، وبعض وحدات القوات المختصة في الحرب الكيمائية.

وقد جاء التقرير ليؤكد على الوجهة العامة التي برزت في أعقاب حرب ١٩٧٣، والتي تظهر أن وحدات الخط الأمامي تفتقر إلى التنظيم الصحيح وكذلك إلى النقص في التخزين الاحتياطي للأسلحة والذخائر، وان هنالك ثغرات في عملية دعوة الاحتياط. ومن المجالات الأخرى التي تطرق إليها التقرير التقصير في معالجة الأوضاع الصحية في القواعد العسكرية، حيث وجد في شهر آب ١٩٧٧ مثلاً، أن هنالك أكثر من ٥٠٠ حالة من مرض الديزنطاريا في إحدى القواعد نظراً لاهمال تكرير المياه بشكل صحيح. وعلى مستوى اللواء المحلي الذي يتضمن جنوداً نظاميين واحتياطيين، وجد المراقب أن أكثر رجال الاحتياط لم يتم استدعاؤهم للخدمة خلال فترات طويلة، كما أن توزيع الأعمال في اللواء لم يتم بشكل صحيح. وقد أهمل جدول الاحتياط بحيث لم يتضمن الأسماء والعناوين الصحيحة وفي كثير من الحالات لم تكن هنالك قوة

بشرية كافية للقيام بالأعمال الموكلة إلى اللواء، في الوقت الذي كان هناك ١٨٣ شخصاً لم توكل اليهم أية مهام على الاطلاق. ووجد المراقب أيضاً «تقصيرات كبيرة» في توزيع القوة البشرية على الوحدات الأمامية، وأبدى قلقه حيال تدني مستوى التدريب والاهمال في التخـزين الاحتياطي للذخيرة والعتاد في هذه الوحدات. وعلى صعيد الصيانة، وجد المراقب أن بعض الأليات التي تفحصها لم تكن قابلة للتشغيل، كما أن قطع الغيار كانت ناقصة، وخزانات الوقود لم تكن مليئة بشكل كافٍ. ووجد أيضاً أنه لم تتم صيانة هذه الآليات بشكل دوري، وكذلك الأمر بالنسبة للكثير من الأسلحة وأجهزة التصويب البصرية، والذخائر.

وقد تكررت هذه الصورة في الوحدات الأخرى التي زارها المراقب لكن بدرجة أقل من الاهمال. وعلى صعيد آخر انتقد مراقب الدولة أساليب المحاسبة في وزارة الدفاع، ووجد أن هذه الوزارة تقوم بصرف «مبالغ طائلة» على العتاد الأميركي دون التفرقة بين الصفقات التي يتم تمويلها عن طريق المنح وتلك التي يتم تمويلها بالقروض من الحكومة الأميركية. وقد أدى هذا إلى برورَ تناقض ما بين المعلومات الواردة عن تمويل هذه الصفقات من قبل وزارة الدفاع الأميركية وتقييمات وزارة الدفـاع الاسرائيلية لها، ممـا أدى بالتالي إلى الفوضى في إدارة المحاسبة وعرقـل إمكانية التدقيق في كيفية تصرف وزارة الدفاع في الميزانية المخصصة لها. وفي فصل آخر ينظر مراقب الدولة إلى أعمال مكتب المشتريات العسكرية الاسرائيلية في نيويورك، ودور الوسطاء في الصفقات العسكرية. ويذكر المراقب أنه في السنة المالية ١٩٧٨، اشترى هذا المكتب سلاحاً قيمته ٢,٢٦ مليار دولار منها ١,٧ مليار تمت مع الحكومة مباشرة، وأما الباقي فيشتبه المراقب أنه كان للوسطاء الدور الأكبر فيها، دون أن يتمكن من تحديد هذا الدور تماماً. ومع أن وزارة الدفاع تعترف بقيام الوسطاء «الرسميين» بمهام خاصة، فإنه قد تبين أن الوكلاء انفسهم يحددون حجم

العمولة التي يتقاضونها تعويضاً على أعمالهم. وقد وجد المراقب أنه بالرغم من قرار سابق قد اتخذ عام ١٩٧٨ لضبط أعمال الوسطاء، فإن الكثيرين منهم لم يرفعوا الوثائق الضرورية لتثبيت طبيعة نشاطاتهم. وينهي مراقب الدولة تقريره بالقول إن الوسطاء يشكلون عبئاً على ميزانية الدفاع وأن «الحاجة إليهم ليست واضحة تماماً». ويوصي التقرير بإنشاء «بنك معلومات» مركزي في وزارة الدفاع لتجميع وتقييم المعاملات المالية مع الوسطاء.

نفقات الواردات العسكرية الاسرائيلية في السبعينات

العدد ـ ١٦، ١١/٩/١٩٨٠

يحدد مصرف اسرائيل المركزي اجمالي المبالغ التي تم انفاقها على الواردات العسكرية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ بما مجموعه ١٤٣٣٠ مليون دولار، وذلك بالمقارنة مع ١٥٣٢ مليوناً للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩. ويشتمل هذا المبلغ على الأموال التي صرفت على الواردات العسكرية «غير المباشرة»، أي تلك التي لم تكن لحساب القوات المسلحة الاسرائيلية نفسها. وتتضمن هذه الواردات المواد الأولية والأجهزة والمعدات الأجنبية المنشأ التي تم استخدامها في الصناعات الحربية المحلية أو لتطوير الأسلحة المستوردة العاملة في الخدمات الاسرائيلية، كمحركات الدبابات والطائرات، والرادارات والأجهزة الالكترونية والملاحية الأخرى.

ويقول تقرير نشرة المصرف مؤخراً بأن المعونات العسكرية التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة خلال السبعينات بلغت ١٣١٣٥ مليون دولار منها ٦٤٤٢ مليوناً كانت على شكل هبات كاملة، في حين كان الباقي (٦٦٩٣ مليون دولار) قروضاً بعيدة الأمد بفائدة مخفضة. وبالاضافة إلى المعونة الأميركية الحكومية فقد حصلت إسرائيل في الفترة نفسها على ما مجموعه ٥٠٨٩ مليون دولار من مؤسسات الجباية والدعم اليهودية العالمية منها ٣٣١٩ مليوناً من التبرعات، و١٧٧٠ مليون دولار مقابل سندات رمزية على الخزينة الاسرائيلية. كما حصلت اسرائيل على ١٠٩٩ مليون دولار من الهبات والتبرعات التي قامت بتأمينها «مصادر

أخرى».

ويضيف تقرير المصرف الاسرائيلي بأن المعونة الأميركية قد شكلت نحو ٨٠ بالمائة من مجموع النفقات الاسرائيلية على مسائل الاستيراد ذات العلاقة بالدفاع، إلا أن هذه النسبة تنخفض إلى حوالي ٥٠ بالمائة إذا ما أخذت المصاريف على الانتاج العسكري المحلي بعين الاعتبار. وفي المقابل فقد دفعت اسرائيل خلال الفترة نفسها ١٨٠٠ مليون دولار كاستحقاقات على القروض العسكرية، أما المجموع العام لاستحقاقات القروض والفوائد الاجنبية خلال السنوات العشر الماضية فبلغ ٩٨٩٤ مليون دولار.

وعلى الصعيد الداخلي يقول التقرير بأن مصاريف الدفاع شكلت خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ نسبة ١٤ بالمائة من اجمالي الناتج القومي الاسرائيلي. وفي عام ١٩٧٢ انخفضت هذه النسبة إلى ١٢ بالمائة، ثم عادت وارتفعت عام ١٩٧٣ إلى ١٥ بالمائة. وفي أعقاب حرب ١٩٧٣ وصلت نسبة مصاريف الدفاع إلى الناتج القومي إلى رقم قياسي بلغ عام ١٩٧٤ نحو ١٨ بالمائة، قبل أن تعود إلى الانخفاض تدريجياً في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ حتى وصلت إلى ١٤ بالمائة من جديد. وفي الوقت الحاضر فإن هذه النسبة تبلغ ١٥ بالمائة، وهو رقم حافظت عليه الحكومة الاسرائيلية خلال العامين الماضيين.

ويختم التقرير بالقول إن مجموع المعونات الخارجية التي يحصل عليها الاسرائيليون حالياً من المصادر المختلفة، بما في ذلك المعونة الأميركية الحكومية وهبات اليهود والمناصرين في العالم، تتساوى إلى حد ما مع مجموع الانفاقات الاسرائيلية على الشؤون الدفاعية، استيراداً وانتاجاً. وتبرز بالتالي ضرورة المحافظة على هذا التوازن بين الانفاق والدخل، وخاصة على ضوء تصاعد الأعباء المالية المترتبة على ارتفاع أسعار الأسلحة في العالم وازدياد معدلات التضخم داخلياً وخارجياً. كما يدعو التقرير إلى

بذل المزيد من الجهود في تصدير الأسلحة والمعدات الاسرائيلية إلى الخارج كإحدى الوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة هذه الأعباء الإضافية. ويذكر هنا بأنه من المتوقع أن يصل اجمالي الصادرات الاسرائيلية من الأسلحة خلال العام الحالي إلى نحو ١٠٠٠ مليون دولار، أي بزيادة ٤٠٠ مليون عما كانت إسرائيل قد باعته في العام الماضي.

النقاش حول تخفيض ميزانية الدفاع الاسرائيلية

العدد ٢، ٢٦/٢/١٩٨١

وافقت الحكومة الاسرائيلية في مطلع شهر كانون الثاني الماضي على ميزانية جديدة بلغ مجموعها ٩١,٧ مليار شيكل (حوالي ١١ مليار دولار بالأسعار الراحنة - مطلع ١٩٨١) للسنة المالية المقبلة ١٩٨١ - ١٩٨٢، التي تبتدىء في أول شهر نيسان (ابريل) القادم. ولعل أهم جوانب هذه الميزانية التي أثارت الكثير من النقد والنقاش في الفترة الماضية داخل الحكومة الاسرائيلية وخارجها، كان قبول وزارة الدفاع بتخفيض المبالغ المخصصة لها من ٢١ مليار شيكل (حوالي ٢,٦ مليار دولار بالأسعار الراهنة) إلى ١٥,٥ مليار شيكل (حوالي ٢ مليار دولار)، وذلك بعد أن كانت هذه الوزارة قد أكدت على أنها لن تقبل بأقل من ١٨,٦ مليار شيكل كحد أدنى لمصروفاتها خلال السنة القادمة، نسبة لما قد ينجم عن ذلك من أضرار بالصناعة العسكرية الاسرائيلية و«اضعاف» للموقف الاسرائيلي العسكري العام.

■ النقاش حول ميزانية الدفاع ١٩٨٠ - ١٩٨١

يعود النقاش حول ميزانية الدفاع إلى مطلع العام الفائت حين تقرر مبدئياً تخفيض المصروفات الدفاعية بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، منها ٦٠٠ مليون من «الدولارات الحرة» التي لا تدخل ضمن إطار المنح العسكرية الاسرائيلية. وقد علق المراسل العسكري لصحيفة هآرتس، زئيف شيف في حينه قائلاً «إن من النتائج الفورية لهذا التخفيض في النفقات من العملة الصعبة أن الجيش

الاسرائيلي «لن يكون قادراً على شراء الأسلحة الجديدة. . . وسيقتصر على شراء الحاجات الملحة مثل قطع الغيار.» وزعم شيف أن القوات الاسرائيلية أخذت على عاتقها مخاطر عديدة بقبول هذا التخفيض. إذ انها «ستضطر إلى العيش وقتاً أطول مع معداتها القديمة وسيترتب عليها تأجيل إخراج الأسلحة المتقادمة من الخدمة مثل دبابات «شيرمان» ودبابات اخذت كغنائم حرب، وطائرات «سكايهوك» القديمة، والسفن الصاروخية «ساعر».

وفي نيسان ١٩٨٠ بدأت قيادة الجيش سلسلة من المشاروات المطولة مع وزارة المال من أجل رفع برنامج للتخفيضات ورسم الأولويات الدفاعية والمالية للسنة المالية ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ والوصول إلى صيغة تتناسب مع متطلبات الجانبين. وأوضحت وزارة المال الصعوبات الاقتصادية التي تواجه اسرائيل وبالأخص معدل التضخم الذي قدر حينذاك بأنه سيصل إلى ١٠٠٪ قبل نهاية ١٩٨٠ (وقد وصل فعلاً إلى ١٤٠ ـ ١٦٠٪)، كما حددت وزارة الدفاع من جانبها الوضع الاستراتيجي في المنطقة، والخطوات التي يمكن اتخاذها في أعقاب الانسحاب من سيناء، وبرامج التسليح الطويلة الأمد إلخ. . وفي الربيع الماضي توصل الفريقان إلى الاتفاق على ميزانية قدرها ٢١ مليار شيكل، منها ١٢ مليار يتم جمعها من الضرائب المحلية، والباقي من المساعدات الأميركية واحتياط إسرائيل من العملة الصعبة. وتعهدت وزارة المال في ذلك الوقت بتغطية كافة الزيادات في الأجور وأسعار الطاقة الناجمة عن زيادة وتيرة التضخم المحتملة. وبدا بحسب قول هيرش غودمان مراسل الجيروسالم بوست فيما بعد، أنه «كان من الممكن أن يفترض المرء بأن الحكومة الاسرائيلية، برعاية وإشراف رئيس الوزراء وبالاتفاق مع المؤسسة العسكرية قد توصلت إلى التوفيق ما بين المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية من جهة، والاحتياجات الأمنية من جهة أخرى، مما يعني أن القيادة الاسرائيلية وضعت صورة مشتركة للتهديدات التي تواجه الدولة والخطوات التي يمكن

اتخاذها لمواجهة الموقف». ويضيف غودمان أن الحكومة الاسرائيلية أعطت عملياً ـ الضوء الأخضر لقيادة الجيش في المضي بالتخطيط البعيد الأمد و«هي نقطة جوهرية عندما يؤخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية الطويلة التي تفصل ما بين التوقيع على العقود التسليحية ودخول السلاح فعلياً إلى الخدمة العملياتية بـ (وتقدر هذه المدة عادة ما بين ١٨ شهراً وسنتين).

لكن هذا الاتفاق المفترض لم يدم طويلاً. ففي شهر أيار (مايو) الماضي برزت خلافات حادة بين وزير الدفاع حينذاك عيزر وايزمان، ووزير المال يغئيل هوروفيتس الذي عاد إلى المطالبة بتخفيض جديد في الميزانية الدفاعية يبلغ ٧٠٠ مليون شيكل. وقد رفض وايزمان والمصادر الأمنية في وزارة الدفاع هذه الاقتطاعات الجديدة بشدة، مدعياً أن كل تقليص في ميزانية الدفاع سيؤدي بالضرورة إلى «المساس بالأمن» والتسريحات في الصناعة العسكرية مما يؤثر على الصادرات الأمنية، كما أن التقليص سيؤدي إلى خفض حجم القوات المسلحة «الأمر الذي لا يمكن الإقدام عليه في الظروف الراهنة». وكان موقف هوروفيتس أنه مدرك تماماً للأخطار الخارجية التي تهدد اسرائيل ولكن «دولة كدولتنا واقتصاد كاقتصادنا يستطيعان أن يعطيا للجيش ما هو متوفر فقط. يوجد الجيش لخدمة الدولة وليس العكس، وعلى الجيش أن يكتفي بما تستطيع الدولة تقديمه له». وفي مواجهة اصرار هورفيتس على موقفه ودعم رئيس الوزراء له، قدم وايزمان استقالته من وزارة الدفاع في أواخر شهر أيار (مايو) كما وافقت الحكومة على تخفيض ميزانية الدفاع بالمبلغ الذي طالبه هوروفيتس. وعلق رفائيل ايتان رئيس الأركان على قرار الحكومة بقوله: «لقد أبلغت الحكومة أن الجيش سيبذل قصارى جهده كي لا يلحق التخفيض في الموازنة الضرر بالقدرة الحربية أو الأمن الجاري أو مستوى التأهب والمخابرات. وبالمقابل لن يكون هناك مفر من تضرر البناء والانتشار في النقب، وشروط الخدمة وكمية الوقود التي سيستهلكها الجيش، كذلك سنضطر إلى تخفيض العدد الشامل لأيام الخدمة في الاحتياط». وذكرت مصادر اسرائيلية أخرى أن

من الجوانب التي تأثرت من جراء التخفيض، احتياط إسرائيل من الذخيرة، وهو ما يحدد المدة الزمنية التي يمكن للقوات الاسرائيلية خوض الحرب خلالها، دون ضرورة الاعتماد على المساعدات الخارجية أو التصنيع المحلي الطارىء.

وفي أعقاب تخفيض مبلغ ٧٠٠مليون شيكل، عادت الحكومة الاسرائيلية في أواخر شهر حزيران (يوليو) إلى اقتطاع مبلغ ١٥٠ مليون شيكل إضافية من ميزانية الدفاع من أجل تسديد زيادة أجور المعلمين الذين أقدموا على إضراب لتحقيق مطالبهم. وعلق رئيس الطيران، الجنرال دافيد عفري على هذه التطورات قائلاً إن التخفيضات المتتالية قد اضطرت سلاح الجو إلى تخفيض عدد الطلعات التدريبية، ومجموع ساعات التحليق المخصصة للطيارين، كما أنها «ستؤدي إلى عرقلة المشاريع الاسرائيلية الهادفة إلى شراء مقاتلات «ف ـ ١٨ هورنت» الأميركية وتأخير عملية إنشاء القواعد الجوية الجديدة في صحراء النقب». ولكن في المقابل فقد أكدت جهات أخرى في المؤسسة الدفاعية، أن تخفيض ميزانية الدفاع «لن يكون له تأثير سلبي على القدرات الفعلية للقوات الاسرائيلية، أو على البرامج التدريبية والتسليحية الأساسية». وذكرت هذه المصادر أن الجيش «يستطيع الصمود» أمام الصعوبات الناجمة عن التخفيض. وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن الاتفاق على تغطية كافة الزيادة التي تعاني منها القوات المسلحة من جراء التضخم في النصف الأول من السنة المالية الراهنة، و٨٠٪ من الزيادات في النصف الثاني من السنة نفسها.

ولكن في آخر شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي عندما طالبت وزارة الدفاع الحكومة بمبلغ ١,٦ مليار شيكل لتغطية تكاليف التضخم كما ورد في الاتفاق المشار إليه، رفضت وزارة المال هذا الطلب رفضاً قاطعاً. وهكذا وجدت قيادة الجيش أنه تم عملياً اقتطاع ٥٠٪ من ميزانية الدفاع المتبقية لديها لعام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ والبالغ ٣ مليار شيكل.

وفي الحقيقة فإن هذه السلسلة من الخلافات وسوء التفاهم بين وزارتي المال والدفاع قد عكست العديد من العوامل والتيارات الداخلية التي أدت في مجملها إلى فقدان الرؤيا الدفاعية الموحدة داخل الحكومة الإسرائيلية. فمنذ أن استقال عيزر وايزمان، أخذ رئيس الوزراء بيغن على عاتقه حقيبة وزير الدفاع إلا أنه لم يستطع تخصيص أكثر من يوم واحد في الأسبوع - يوم الخميس - لإدارة هذه الوزارة. وقد وجد بيغن نفسه بحسب قول هيرش غودمان، «واقعاً بين أمرين: مسؤولية الاهتمام بمتطلبات إسرائيل الدفاعية من جهة، وضرورة الحفاظ على ائتلافه الحكومي المتهلهل من جهة أخرى». وفي هذا الوضع أخذ رئيس الأركان ايتان، الذي من المفترض أن يكون مجرد أداة لتنفيذ سياسة الحكومة، دور وزير الدفاع بالنيابة، مما أدى إلى إدخال الجيش إلى عملية صنع القرار السياسي، لكن دون الصلاحيات القانونية لوزير الدفاع. وفي الوقت نفسه زادت الهوة بين الجيش ونائب وزير الدفاع موردخاي تسيبوري، مما خلق تبايناً في الآراء داخل المؤسسة العسكرية نفسها. وقد وصفت صحيفة يديعوت احرنوت هذا الوضع على النحو التالي: «إن رئيس الأركان يعمل في اتجاه مغاير تماماً للاتجاه الذي تسير عليه وزارة الدفاع الاسرائيلية المسؤولة عنه مباشرة والممثلة بشخص موردخاي تسيبوري . . . فبينما ناضل رئيس الأركان ضد إدخال أي تقليص على الميزانية العسكرية فقد أيد تسيبوري التقليص وقال إنه من الممكن إجراء المزيد من التخفيضات على النفقات العسكرية». وقد طعم هذه الخلافات، الحملات السياسية والاعلامية على حكومة بيغن من داخلها وخارجها. واتهم وزير الزراعة أريك شارون الجيش «بالتورم» و«البيروقراطية»، وزعم أنه من الممكن اقتطاع ٢ مليار شيكل إضافية من ميزانية الدفاع دون أن يؤثر ذلك على قدرات الجيش الاسرائيلي. أما عيزر وايزمان، فقد وجد أن المشكلة لا تكمن في الخلاف حول الميزانية بقدر ما تكمن في «طريق الحكومة في مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع واليهودية والصهيونية والاستيطان».

إلا أن النقاش حول ميزانية الدفاع تعدى مجرد الخلاف حول الأولويات بين وزارة الدفاع ووزارة المالية، أو المنهج السياسي لحكومة بيغن. فقد تداخل هذا النقاش مع العديد من الطروحات التي حاولت تطوير صيغة أمنية دفاعية جديدية لاسرائيل، ويمكن تحديد بعض هذا الطروحات على النحو التالي:

١ ـ **الأمن والاقتصاد**: ذكر أمنون نويفاك نائب المسؤول عن الموازنات في وزارة المال إن نفقات الأمن بلغت في السنوات الأخيرة **٢٥ ـ ٣٥**٪ من الناتج القومي في حين كانت في الخمسينات ما بين ٦ ـ ٨٪ فقط. وأضاف أن النفقات الأمنية في السنتين الأخيرتين وبالرغم من الاتفاق الأمني مع مصر فاقت مثيلاتها منذ عام **١٩٧٤**، وازداد عبء تسديد الديون للولايات المتحدة، ومن المتوقع أن يستمر في الزيادة ليبلغ **٣,٥** مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة. وانطلاقاً من نفس هذا التشديد على أعباء الانفاق الأمني كتب امنون غفني حاكم مصرف إسرائيل أنه «لا خيار على المدى القصير سوى التخلي عن جزء من مستوى المعيشة لكي نقلص التضخم والعجز في الميزان التجاري، لكنني اعتقد أنه يمكن أن نجدد النمو الاقتصادي والاجتماعي في العقد القادم إذا ما أفلحنا في مجابهة مشكلاتنا دون التهرب من حسم أساسي في مجالين: أ ـ إعادة النظر في ميزانية الأمن، ب ـ جعل الاقتصاد أكثر فعالية وملاءمة مع عصر التطور الصناعي. ويمكن القول إن هذه الطروحات تشدد على ضرورة تخفيض الانفاق الأمني من أجل تقوية إسرائيل ذاتياً، وتقليل الاعتماد على المنح الأميركية، مما يؤدي بالتالي إلى تقوية الأمن القومي في إسرائيل في المدى البعيد. ولكن غفني نفسه يرى أن الوضع لا يدعو إلى التفاؤل: «هنالك ضرورة قومية من الدرجة الأولى بأن نحطم الفخ الذي وقعنا فيه لكي نتمكن من تجديد النمو الاقتصادي... إن تعميق مسيرة السلام إلى حد نصبح فيه قادرين على تقليص مستوى القوة الأمنية دون خطر جوهري، يستوجب أن يشكل عنصراً مركزياً في سياسة الأمن القومي. لكن يبدو في

السنوات القريبة على الأقل، أن مشكلة الأمن ستبقى رئيسية في وجودنا». .

وقد عبر عزرا سدان رئيس هيئة التخطيط الاقتصادي في وزارة المال عن فحوى هذا التيار بقوله: «إن اقتصاداً قوياً فقط يمكنه أن يتيح قيام نظام أمن قوي». وأضاف أنه لا يجوز تحديد سياسة أمنية دون تحديد سياسة اقتصادية واضحة. أما وجهة النظر المخالفة فقد أعرب عنها تسفي تسور، رئيس فرع الموازنات في وزارة الدفاع قائلاً إن نفقات الأمن «يجب أن تستمر في التزايد» كلما تتطلب الأمر ذلك «لكي نؤمن انتصار إسرائيل في الحرب في جميع الحالات وإلا فلا معنى للتخطيط الاقتصادي أيضاً». وذكر تسور بأن إسرائيل لا تستطيع خسارة حرب واحدة وانها «لا يمكن أن تدخل حرب طويلة كالتي تجري الآن بين إيران والعراق.» وأضاف أن على إسرائيل أن تصمد في وجه جيرانها «الذين يملكون أموالاً لا تحصى، وجميع مجالات التسلح مفتوحة أمامهم». وقال إن الاستعدادات للحرب تجري دائماً في أوقات الهدوء ولذلك هنالك «صعوبة نفسية» لشرح «الحاجة لزيادة نفقات الأمن في هذه الفترة بالذات». ويمكن اعتبار أن آراء تسور تمثل آراء المؤسسة الدفاعية بشكل عام.

٢ ـ **الميزانية والقوات الاسرائيلية**: دعت بعض الجهات إلى تحسين كفاية القوات الاسرائيلية بما في ذلك تقليص حجم الجيش وتطويره من أجل تخفيض الأعباء الناجمة عن الانفاق الدفاعي. فقد ذكر العميد دان شمرون قائد المنطقة الجنوبية (سيناء) أن القوات الإسرائيلية «قد وصلت إلى حدود تعاظمها النهائية وكل تحسين يجب أن يكون في مجال الكيفية التي يوجد جزء كبير منها غير مستغل. . . ويمكن هنا تقليص القوة البشرية. إني أؤيد تقليص الجيش النظامي لكني ضد تقليص القوة المقاتلة في هذا الجيش». وأضاف شمرون أنه يؤيد شارون في وجهة نظره الداعية إلى تقليص عدد الأشخاص الدائمين. وأن الجيش قد تضخم «إنه من الجدير بنا أن ننظر إلى عدد الضباط ورتبهم، فعندما يكثر عدد الوحدات

يجب أن يزداد عدد الضباط الذين برتبة ملازم ونقيب، لكن يتضح أن عدد الضباط برتبة نقيب قد تضاعف سبع مرات منذ ١٩٧٣، وأن عدد الضباط برتبة عقيد قد تضاعف ١٠٠٪ إلخ... إني أؤيد تقليص عدد الضباط والقيادات. وكذلك السائقون والموظفون، ويمكن إجراء التقليص أيضاً على مستوى الجهاز الفني». أما وجهة النظر المخالفة لتيار شارون / شمرون فقد تمثلت بآراء نائب وزير الأركان يكوتئيل آدام، الذي ادعى أنه تم «تقليص القوات الاسرائيلية في المجالات التي يمكن تقليصها، ولكننا لن نرضى في أي حال من الأحوال من تقليص القوات المقاتلة، ولكن يكون من الحكمة إلغاء تشكيل مدرع أو لواء آخر، فقد تعلمنا من أوضاع المنطقة بأن الانتقال من الهدوء إلى التوتر يتم بسرعة». ويمكن القول إن وجهة النظر التي يمثلها شارون أو شمرون تفترض أن إعادة تنظيم الجيش ستؤدي إلى زيادة فعاليته القتالية، بينما يدعي الموقف المعاكس أن تقليص قوة إسرائيل سيضعف تأثيرها الرادع ويخفض من قدرتها على مواجهة الأمور الآنية. وهكذا فقد حمل هيرش غودمان على شارون واتباعه، متهماً إياهم باستغلال النقاش حول الميزانية من أجل الأغراض السياسية الذاتية، مما يقوض مصداقية المؤسسة العسكرية عند الرأي العام وينقل «انطباع الضعف» إلى أعداء إسرائيل.

٣ ـ **الميزانية والتخطيط البعيد الأمد**: لعل من أهم نتائج النقاش حول ميزانية الدفاع أن أكثر الجهات في إسرائيل قد استقرت على رأي يدعو إلى ضرورة توحيد الفكر الاقتصادي والأمني ضمن مخطط واحد طويل الأمد. وذكر المراسل الاقتصادي لصحيفة جيروسالم بوست أنه «على حزب العمل القيام بإعادة نظر جذرية إلى سياسته من أجل تفادي أخطاء الماضي. وعليه بشكل خاص دمج التفكير الاقتصادي بالسياسة الأمنية والخارجية، وذلك لتطوير استراتيجية قومية شاملة للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل». ولم يكن تسيبوري بعيداً عن هذا الرأي إذ دعا إلى إجراء «نقاش جذري (حول وضع القوات الاسرائيلية) وتحويل القرارات إلى لجنة الخارجية

والأمن التابعة للكنيست لإقرارها وتحويلها إلى سياسة ثابتة». وأضاف أنه «يجب البحث في الموضوع واتخاذ القرار والعمل على تنفيذه لمدة تتراوح بين عام واحد وثلاثة أعوام لأن الدوائر العسكرية ستهدر أموالاً طائلة إذا لم تعمل بموجب خطة متعددة السنوات» ومن جهة أخرى ذكرت صحيفة يديعوت أحرنوت أنه «يجب على وزارة الدفاع أن لا تبقى مكتوفة الأيدي وهي ترى مواضيع هامة تبحث بعيداً عنها. . . إن سنوات الثمانين تضع أمامها في مجال التسليح والانتاج الذاتي والتخطيط والتطور النووي، وضعاً خطيراً للغاية، لقد أدرك وزير الدفاع السابق وازيمان هذه الحقيقة وضغط في سبيل إقامة قيادة للقوات الميدانية وأجرى نقاشات مستفيضة حول ايجاد حلول للمشاكل الاستراتيجية التي ستواجه إسرائيل في العقد القادم، . . . وطالب بإجراء نقاش موسع حول استعداد اسرائيل عسكرياً على مدى سنوات الثمانين وبعده فقط يمكن اتخاذ قرار حول حجم التقليص المطلوب في ميزانية الدفاع. لكن شيئاً من ذلك لم يحدث».

■ **ميزانية الدفاع ١٩٨١ - ١٩٨٢:**

جاءت ميزانية الدفاع الراهنة (١٩٨١ - ١٩٨٢) لتعكس الخلافات في النقاشات المشار إليها أعلاه، مما يجعل من الصعب التوصل إلى الاستنتاجات الواضحة حول وقعها أو تقييم أهميتها بدقة. وهكذا بالرغم من «التخفيض» العلني للميزانية، فإن هنالك اختلافاً بالرأي في إسرائيل حول المدى الفعلي لهذا التخفيض وأثره. ويذهب هيرش غودمان إلى القول بأنه «ليس هنالك أي تفهم حقيقي لأهمية التخفيضات في الميزانية، **بل ليس هنالك اجماع على أن الميزانية قد خفضت فعلياً**».

ويعود بعض هذا التخبط حول الميزانية إلى صياغة بنودها من جهة، والتفسيرات المغايرة التي أطلقها أطراف النزاع حولها من جهة أخرى. أما الميزانية نفسها التي حددت مبلغ ١٥,٥ مليار شيكل كقيمة اسمية لانفاقات الدفاع فقد أضيفت إليها عدة نقاط «تفسيرية»:

١ ـ وافقت الحكومة على منح وزير الدفاع حق زيادة الميزانية إلى ١٦ مليار شيكل، وذلك ضمن إطار «خطط العمل» للوزارة. ولم يتم تحديد الفارق بين «الميزانية» وخطط العمل هذه.

٢ ـ وافقت الحكومة على إعادة استثمار قيمة المبيعات من الأسلحة المتقادمة في ميزانية الدفاع، مما قد يرفع المبلغ المخصص لها إلى ١٧ مليار شيكل حسب تقديرات المراسل الاقتصادي لصحيفة جيرو سالم بوست.

٣ ـ وافقت الحكومة على أن يتم إعادة النظر في الميزانية في منتصف السنة المالية ـ أي في شهر تشرين الأول (اكتوبر) المقبل. ولم يتم تحديد كيف ستوزع مخططات في النصف الثاني من السنة، مما يعني أن الميزانية الحالية سيسري مفعولها عملياً حتى نصف السنة المالية الراهنة فقط.

٤ ـ لعل أهم ما جاء في الميزانية أن مستوى الانفاق قد حدد بالأسعار الراهنة وليس باسعار ١٩٨٠ الثابتة ودون تحديد وتيرة التضخم المتوقعة. وهكذا فقد وافقت الحكومة أن يتم زيادة مصروفات وزارة الدفاع بحسب معايير (cost- indices)، الوزارة نفسها مما يتماشى مع برامجها الطويلة الأمد. وقد ذكر المراسل الاقتصادي لصحيفة جيروسالم بوست «أنه دون تحديد سقف للمصروفات بالأسعار الراهنة تصبح الميزانية بجملتها غير محددة. . وهذه المرة الأولى التي يتم تقديم الميزانية بهذا الشكل مما يجعل من المستحيل تقييم وقعها على الاقتصاد ككل».

وقد أتاح هذا الغموض ـ الذي لربما يعكس توقعات بيغن الانتخابية بقدر ما يعكس الخلافات حول الميزانية نفسها ـ الفرصة أمام مختلف التيارات للادعاء بأنهم «خسروا» أو «ربحوا» معركة الميزانية. وأوردت المصادر الاسرائيلية نقلاً عن الأجهزة الأمنية، بأنها تشعر بالهزيمة من جراء التخفيضات. وقد حددت هذه المصادر بعض جوانب هذه الخسارة على النحو التالي:

ـ سيتم فقدان ٨٠٠٠ وظيفة في الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى.

- «ستتأثر» نحو ٢٠,٠٠٠ وظيفة في القطاعات التي تتعلق بالصناعة العسكرية.

- «سيتم القضاء» على مشروع انتاج طائرات «لافي». وهو من أهم البرامج الاسرائيلية التطويرية.

- سينتهي من تصنيع طائرات «كفير».

- سيضطر الجيش إلى إجراء «التخفيضات الهامة» في البرامج التدريبية وسيتم تخفيض مدة الخدمة في الاحتياط.

- سيضطر سلاح الجو على تخفيض عدد ساعات الطيران. وتقول المصادر الاسرائيلية «إن الطيارين الاسرائيليين يقومون حالياً بطلعات تدريبية أقل بنسة هامة من الطلعات التدريبية للطيارين العرب أو الأوروبيين».

- ستخسر شركة الصناعة الجوية (I.A.I) بين ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ وظيفة، مما سيترك الشركة دون القدرة على اتمام الصفقات المحلية أو الخارجية التي كانت قد تعاقدت عليها في الأشهر الماضية.

لكن وزير المال هوروفيتس قد هاجم بشدة «محاولة الأجهزة الأمنية الرامية إلى إعطاء الانطباع بأنه تم تخفيض الميزانية» ونفى أن تكون قدرات القوات الاسرائيلية قد تأثرت من جراء الميزانية الجديدة. وأصر وزير المال على أنه لم يتم تخفيض الميزانية «بالمعايير الحقيقية» (real terms). ومن جهته أكد نائب وزير الدفاع تسيبوري على أقاويل هوروفيتس، قائلاً ان مصروفات العام المقبل «ستفوق ١٧ مليار شيكل» وهي «أقل مما طلبته قيادة الجيش ولكن أثر من ١٥,٥ مليار المحددة في الميزانية». وشدد تسيبوري على عدم تأثر برنامج تصنيع دبابات «ميركافا»، كما أكد على أنه سيستمر في تطوير مقاتلات «لافي». وأما بالنسبة لطائرات «كفير»، فقد ذكر تسيبوري أنه سيستمر بانتاجها «إذا ما وجدت سوق خارجية لها».

II

القوات التقليدية

نحو تنظيم جديد للجيش الاسرائيلي في الثمانينات

العدد ـ ١، ١٤/٢/١٩٨٠

أثار القرار الذي اتخذه وزير الدفاع الأسرائيلي عازر وايزمان في مطلع شهر كانون الأول المنصرم، والقاضي باستدعاء اللواء (ألوف) المتقاعد اسرائيل تال من الاحتياط، وتعيينه على رأس قيادة القوات البرية المستحدثة، موجة من ردود الفعل المتناقضة التي شارك فيها عدد من القادة والسياسيين والمتابعين للشؤون العسكرية في اسرائيل.

وفي الواقع، فان الضجة الناتجة عن قرار وزير الدفاع تعكس الأهمية التي انطوى عليها القرار المذكور، ومدى التأثير المحتمل الذي سيترتب على تطبيقه، فيما يتعلق بالقوات المسلحة الاسرائيلية عامة، وعلى صعيد قيادتها بشكل خاص. ويمكن القول بأن نتائج تعيين اللواء تال في منصبه الجديد، ونجاحه في تطبيق الأفكار والاصلاحات التنظيمية التي ينادي بها منذ زمن، يسؤديان، دون شك، إلى اضفاء طابع جديد ومختلف على الصورة العامة للقوات الاسرائيلية وهيكليتها القيادية، على امتداد عدة سنوات قادمة. كما تزداد الأهمية الملقاة على خطوة وزير الدفاع الاسرائيلي عند النظر اليها من زاوية المنافسة القائمة منذ فترة حول خلافة رئيس الأركان الحالي الجنرال (راف الوف) رفائيل ايتان عند انتهاء مدته في نيسان ١٩٨١، ودخول اللواء تال ، اثر تعيينه الأخير، كطرف رئيسي فيها.

وعلى الرغم من التشديد على عدم موافقة كل من وزير الدفاع ورئيس

الأركان على كافة خطط تال ومقترحاته، وتبنيهم لنصف مشروعه تقريباً دون النصف الآخر (الذي وصف بأنه راديكالي أكثر من اللزوم)، فان مجرد عودة تال إلى الخدمة الفعلية، وتسلمه لمنصب هام، تم استحداثه أساساً بناء على مقترحاته الشخصية، كمنصب قائد القوات البرية بمختلف فروعها، يعني من الناحية العملية، **وضعه في مرتبة الرجل الثاني في الجيش الاسرائيلي بعد رئيس الأركان مباشرة**، وافساح المجال له من أجل ممارسة نظرياته وأفكاره الاستراتيجية والتنظيمية، ووضعها على محك التطبيق العملي.

□ الأسس والخلفيات النظرية ١٩٧٤ - ١٩٧٦:

في العام **١٩٧٤** قرر اللواء اسرائيل تال الاستقالة من منصبه كنائب لرئيس الأركان وكرئيس لشعبة العمليات في الجيش الاسرائيلي. وقد اتت خطوته هذه كاحتجاج على عدم اختياره رئيساً جديداً للأركان خلفاً للجنرال دافيد اليعازر الذي استقال من منصبه في اعقاب حرب تشرين **١٩٧٣**. وعلى الرغم من ان تال استمر بحمل رتبة لواء في الاحتياط، إلا أن دوره المباشر على صعيد الجيش انتهى عملياً اثر استقالته تلك، وانصرف بالمقابل إلى اعمال التأليف والبحث النظري، في المجالين الاستراتيجي والتكتيكي - العملياتي. ولم يكن مثل هذا الجانب غريباً عن تال على اعتبار أنه من أبرز المفكرين العسكريين الاسرائيليين. وتجمع الآراء على أنه المسؤول الأول والأساسي عن وضع وتطوير وتطبيق المبادىء الاستراتيجية والتكتيكية للقوات المدرعة الاسرائيلية خلال الستينات والسبعينات. وذلك بالاضافة الى كونه المخطط والدافع الرئيسي وراء مشروع تصميم وتطوير دبابة القتال الرئيسية «مركافا»، أول دبابة يتم انتاجها فعلياً في اسرائيل، والتي اعتبرت نوعا من البلورة العملياتية لعدد كبير من النظريات التي نادى بها تال على صعيد الحرب المدرعة الحديثة.

وأثناء وجوده خارج الخدمة العسكرية الفعلية، كتب تال في العام ١٩٧٦دراسة طويلة في مجلة «مغراخوت» العسكرية بعنوان «**عقيدة الأمن القومي الاسرائيلية: خلفيتها وحركيتها**»، تناول فيها تطور العقيدة العسكرية في اسرائيل منذ انشائها، وحلل التطبيقات التكتيكية والعملياتية والتنظيمية الناشئة عن تلك العقيدة، وذلك كما انعكست من خلال الحروب المتعاقبة التي خاضتها اسرائيل ضد الدول العربية، منذ عام ١٩٤٨، وحتى ما بعد حرب تشرين ١٩٧٣. ودعا تال في دراسته إلى اعادة النظر بالكثير من الجوانب التي اشتملت عليها تلك العقيدة، وركز على احتمالات تطويرها المستقبلية، مبرراً ذلك بقوله «يتضح من خلال المراجعة بأن الفكر العسكري الاسرائيلي، حتى يومنا هذا، ليس إلا سلسلة من الهوامش التي تم الحاقها واضافتها على العقيدة الأساسية التي تبلورت في اسرائيل خلال الخمسينات. ويصبح من الضروري والمفيد في هذه الحالة النظر إلى الخلف من أجل تحليل ودراسة المعطيات التي أدت إلى تأسيس هذه العقيدة. إذ أنه على الرغم من الاصلاحات والتغييرات العديدة التي تم ادخالها، ولم يكن هذا العمل دائماً يؤدي إلى الأفضل، فإن الأسس بقيت هي نفسها».

ويمكن تلخيص الاستنتاجات التي توصل إليها تال بتركيزه، على الصعيد الاستراتيجي الشامل، على ضرورة استمرار اسرائيل بالعمل من أجل الاحتفاظ بتفوقها «النوعي» لمواجهة «الكم» العربي، مع اعترافه بصعوبة مثل هذه المهمة نظراً للتقلص المستمر في الفارق النوعي بين الطرفين. وشدد تال على الترابط القائم بين مسألتي «الكم والنوع» من جهة، و«العمق الاستراتيجي» من جهة أخرى، متوصلاً الى استنتاج يدعو فيه إلى بقاء المبادرة في يد «القلة» المتفوقة نوعياً، عن طريق التعلق باستراتيجية «الضربة الاستباقية الأولى»، بهدف نقل المعركة في اسرع وقت الى عمق الطرف المعادي. ويصل المؤلف في هذا المجال إلى استنتاج هام وجديد إلى حد ما، مفاده «أن الحرب الحديثة أثبتت أنه في حين قد

تكون المعادلة الكلاسيكية التي حددت نسبة ٣ : ١ لصالح الطرف المهاجم صائبة على الصعيد توازن القوى التكتيكي، فان ذلك ليس ضرورياً تماماً على المستوى الاستراتيجي، حيث يتوجب على الطرف المدافع التمتع بالتفوق العددي، وليس العكس كما هو شائع. . فالطرف المدافع يبقى مجبراً على نشر قواته ونثرها على طول خطوطه الدفاعية لضمان منع اختراقها، في حين باستطاعة الطرف المدافع تركيز قواته على نقطة يختارها، ويحتفظ بالمبادرة للهجوم عليها، الأمر الذي يؤمن له تفوقاً استراتيجياً هاماً». وكمحصلة لهذا الرأي، يصل «تال» الى نتيجة واضحة مفادها حتمية «اعتماد الأقلية على مبدأ الضربة الاستباقية أولاً، وخوض الحرب على أساس هجومي بحت ثانياً. وإذا ما كانت ظروف المناورة الخارجية في بعض الأحيان تمنع من اتباع مثل هذه السياسة الهجومية الصافية، يبقى البديل الوحيد أمام هذه الأقلية اعتماد مبدأ الدفاع المرن، أي «القتال من أجل تدمير قوات العدو والتخلص من تهديدها، حتى ولو أدى ذلك إلى بروز ضرورة الانسحاب من بعض الأراضي على المستوى الجغرافي».

وعلى الصعيد التكتيكي والعملياتي أكد تال على ضرورة تعزيز الجيش «المتفرغ» عددياً، وزيادة تخصصه الفني والتكنولوجي، ولو أدى ذلك إلى التقليل من الأهمية التاريخية لمبدأ الجيش الشعبي (الميليشيا) الذي سارت عليه اسرائيل منذ انشائها. ثم جدد تأكيده على أهمية القوات المدرعة المتحركة، واعتبارها «الوحيدة القادرة على نقل الحرب إلى أرض العدو، وحسمها لغير صالحه». ويضيف تال في هذا المجال قائلاً «إن الدبابة في جيش الدفاع الاسرائيلي ليست سلاحاً مسانداً، بل انها سلاح الحسم التكتيكي والعملياتي». ويبدو واضحاً عند هذه النقطة ـ ان تال عند تمسكه من جديد بدور الدبابة والقوات المدرعة في المعركة الحديثة انما يخوض نوعاً من الهجوم المضاد على النظريات المتعددة التي سادت (لفترة قصيرة فحسب) في أعقاب حرب ١٩٧٣، وتنبأت باقتراب انتهاء الدور القتالي الحاسم للدبابة كسلاح هجومي فعال. وفي اصرار أخير على مجمل عقيدته القتالية،

أكد تال في نهاية دراسته على العلاقة الوثيقة التي تربط ما بين القوات المدرعة وسلاح الجو، داعياً مرة أخرى إلى ادخال تطوير هام على المبادىء الاسرائيلية السائدة في استخدام هذا الأخير «كمدفعية طائرة». فمع اعترافه بأهمية هذا الدور، يدعو «تال» إلى تطوير الأهمية القتالية لسلاح الجو باتجاه تحويله الى سلاح مؤهل لتشكيل «الذراع الحاسمة الاستراتيجية الطويلة للدولة...» عن طريق تدميره لمنشآت العدو الحيوية في عمق أراضيه.

□ **اقتراحات تال بين الرفض والقبول ١٩٧٧ - ١٩٧٩ :**

يتوجب النظر إلى دراسة تال في مجلة «معراخوت» على أنها كانت نوعاً من الخلاصة الفكرية والنظرية لسلسلة طويلة من التجارب القتالية العملية، والتحليل الاستراتيجي المجرّد. كما أنه لا يمكن فصلها تماماً عن النتائج التي توصل اليها تال في اقتراحاته المتعلقة باعادة تنظيم القوات البرية الاسرائيلية، اثر تكليفه بذلك في العام ١٩٧٧. وهي اقتراحات تعبر، من خلال دعوتها الرئيسية نحو توحيد القوات البرية في قيادة واحدة، والحد من السلطات المباشرة لرئاسة الأركان، عن الظاهرة البارزة التي نشأت في الفكر العسكري الاسرائيلي بعد حرب تشرين ١٩٧٣، والتي دعت إلى الاعتراف بالأدوار القتالية المتكاملة لمختلف صفوف الأسلحة، وزيادة التنسيق الميداني المباشر فيما بينها. ويتضح هذا الواقع بشكل رئيسي من خلال تنظير العلاقة الميدانية بين القوات المدرعة الصافية من جهة، وقوات المشاة والمشاة الميكانيكية والمدفعية من جهة اخرى. وقد لا يكون من المبالغ فيه القول بأن دعوة تال، فيما بعد، لتوحيد قيادات هذه الأسلحة، ودمج مذاهبها القتالية والتدريبية والتنظيمية تنبع، إلى حد كبير، من جوهر هذه النظريات، ومبرراتها.

وقد تمثل التطور الهام في حياة تال العسكرية من خلال تكليفه، في صيف ١٩٧٧، باعادة النظر بالهيكلية التنظيمية للقوات الاسرائيلية، وذلك من ضمن السياسة العامة التي كانت تهدف إلى دراسة أوضاع

المؤسسة العسكرية في اسرائيل، ومحاولة سد الثغرات الموجودة فيها. ففي شهر آب (أغسطس) ١٩٧٧ أعلن وزير الدفاع وايزمن عن تعيين اللواء تال رئيساً للجنة مشتركة من مخططي الجيش ووزارة الدفاع، بهدف دراسة التنظيم القائم للقوات البرية الاسرائيلية، وتحديد ما إذا كان هناك من ضرورة لإعادة النظر في أسس ذلك التنظيم وقواعده. ولم تكن هذه المحاولة هي الأولى من نوعها على هذا الصعيد خلال الفترة التي أعقبت حرب ١٩٧٣. ففي ١٩٧٥، طلب رئيس الأركان الاسرائيلي آنذاك، الجنرال موردخاي غور من اللواء شموئيل غونين القيام بمهمة مماثلة، وتبيان ما إذا كانت هناك حاجة حقيقية إلى انشاء سلاح موحد للقوات البرية. وقد وجد غونين بعد دراسة دامت عدة أشهر، أن لا حاجة لمثل هذه الخطوة. غير أنه اقترح دمج الوحدات الميدانية. إلا أن هيئة الأركان، وعلى رأسها غور، عادت وطوت اقتراحات غونين المحدودة، مبررة ذلك بالحاجة إلى صرف الوقت والموارد على تحسين تجهيز الجيش وتدريبه، وبناء وحدات قتالية جديدة، عوضاً عن الانشغال بالقضايا التنظيمية الشائكة، وخلق المزيد من التعقيدات الادارية.

غير أن الجدل حول ضرورة إعادة النظر بتنظيم الجيش لم يخفت طيلة الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧. وجاءت خطوة وايزمان بتكليف تال ولجنته كتتويج لهذه المرحلة من الأخذ والرد. وقد بررت المصادر الاسرائيلية الحاجة إلى تنظيم جديد للجيش بقولها إن انشاء اللجنة تم لأنه لم تجر عملية اعادة تنظيم لهيكليته وبنائه منذ العام ١٩٥٢، وذلك على الرغم من خوض ثلاثة حروب شاملة، والعديد من العمليات المتعاقبة، وتغير الكثير من الظروف والمعطيات، بالاضافة إلى التضخم الكبير الذي طرأ على حجمه وتشكيلاته. واعتبرت تلك المصادر أن أهم المشاكل التنظيمية التي تواجه الجيش الاسرائيلي تكمن في الدرجة العالية من المركزية التي ينطوي عليها تنظيمه القيادي الحالي.

وقد قدم تال توصياته إلى وزير الدفاع في شهر كانون الأول (ديسمبر)

١٩٧٧. وعلى الرغم من أن تلك التوصيات لم تنشر رسمياً، إلا أن التكهنات حول طبيعتها كانت كثيرة. واجمعت المصادر الاسرائيلية، في حينه، على ان تال اقترح انشاء قيادة برية مشتركة من أجل تنسيق برامج التدريب، وتوحيد المذاهب القتالية، ومعالجة المشاكل المشتركة بصورة جماعية. وعلى المستوى التفصيلي، ذكر بأن توصيات تال تضمنت: إلغاء التقسيم الحالي بين الأسلحة البرية الميدانية، كالمشاة والمدرعات والمدفعية والهندسة، وبناء القوات المذكورة على أسس جديدة، يتم من خلالها تعميق الروابط بين الأسلحة المختلفة من جهة، والقوات الميدانية من جهة أخرى. وتوحيد كافة الخدمات من أجل الوصول، بالتالي، إلى الاقتراح الأهم، والمتعلق بتحويل هيئة الأركان من سلطة اشراف يومي وتفصيلي إلى هيئة تنسيق بين الأسلحة والشعب والمناطق المختلفة، مما يحررها من المشاكل اليومية.

وبعد دراسة استمرت عدة أشهر، أبلغ وايزمان اللواء تال في أواخر العام ١٩٧٨ بأن توصياته قد رفضت. وعلم فيما بعد أن موردخاي تسيبوري نائب وزير الدفاع، كان الوحيد الذي دافع عن المقترحات أثناء المناقشات التي دارت حولها.

□ الموافقة واحتمالات المستقبل:

وفي الأسبوع الأول من شهر كانون الأول (ديسمبر) **١٩٧٩**، أعلن وايزمان انه قرر الموافقة على بعض المقترحات التي سبق وتقدم بها تال في الماضي، وأهمها انشاء قيادة موحدة للقوات البرية، يكون على رأسها اللواء تال نفسه، الذي وافق على العودة إلى الخدمة الفعلية، عندئذ، بعد ان كان قد ربط تلك العودة، بالموافقة على مقترحاته السابقة. وقد شارك وايزمان في موافقته، هذه المرة، رئيس الأركان الجنرال ايتان، الذي برر ذلك بقوله ان أوضاع القوات المسلحة الاسرائيلية الحالية، وعلى ضوء تحقيق اتفاقية كامب دافيد بين مصر واسرائيل، باتت تسمح باتخاذ

اجراءات اصلاحية وتنظيمية جديدة على صعيد الجيش. وأعرب وايزمان وايتان في حينه، عن اقتناعهما بأن اصلاحات تال ستؤدي إلى «دخول القوات المسلحة الاسرائيلية الى الثمانينات بشكل أقوى وأكثر توحيداً وأعلى فاعلية من أي وقت مضى».

وبموجب القرار الرسمي، فان تال سيصبح على رأس قيادة القوات البرية الموحدة (وتعرف أحياناً باسم «القوات الميدانية»)، وستضم القيادة المستحدثة بموجب التنظيم الجديد أسلحة المدرعات والمشاة والمظليين والمدفعية الهندسية في حين ستحافظ الشعب الطبية والتموينية والامدادية على استقلالها. ومن المفترض أن ينتهي «تال» من تنظيمها وانشائها رسمياً خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينه (أي خلال شهر آذار ـ مارس ـ القادم، من الوجهة المبدئية).

أما المقترحات الأخرى التـي استمر وايزمان وايتان بإبداء معارضتهما لها، فاشتملت على توصية كانت تقضي بضم سلاح الاشارة إلى القيادة الموحدة المذكورة، بالاضافة إلى التنظيم المتعلق بإعادة بناء هيكلية هيئة الأركان نفسها، والذي كان يهدف إلى إزالة صلاحيات الهيئة المذكورة، المتعلقة بأمور التدريب والإدارة اليومية، وتحويلها في أوقات الحرب إلى قيادة عليا مسؤولة فقط عن جوانب التخطيط والتنسيق الاستراتيجي العام. ومن الواضح أن معارضة ايتان شبيهة بمعارضة سلفه غور في هذا الصدد، نظراً لما ينتج عن ذلك من تقليص في الصلاحيات العملياتية المباشرة لرئيس الأركان وهيئته.

أثارت هذه الخطوات نقاشاً حامياً على صعيد هيئة الأركان وقادة المناطق. كما أن الجنرال المتقاعد موردخاي غور رئيس الأركان السابق، كان أحد أبرز المعارضين العلنيين لتعيين تال ولتحقيق اقتراحاته. وقد بلغ غور في تطرفه المعارض حداً دفع بمجموعة من رؤساء الأركان والضباط السابقين، ضمت كلاً من حاييم بارليف واسحاق رابين

وايغال ألون ومائير أميت، إلى الطلب من غور وتـال التوقف عن «مهاتراتهما» العلنية (وهو طلب موجه أساساً إلى غور، إذ ان تـال امتنع عن الرد عليه علانية حتى الآن).

وبالاضافة إلى معارضة غور الخارجية، شهدت الخطوة معارضة داخلية شديدة تمثلت بمواقف عدد من الضباط العاملين الذين رأوا في تعيين تال تهديداً مباشراً لآمالهم بخلافة ايتان في رئاسة الأركان. وكان أبرز هؤلاء الضباط اللواء افيغدور بن غال، قائد المنطقة الشمالية، واللواء دان شومرون، قائد المنطقة الجنوبية والمسؤول عن تنفيذ عملية «عينتبي» عام ١٩٧٦، والذي أفادت أنباء عن استعداده للاستقالة احتجاجاً.

وفي تطور لاحق بدا كأنه خطوة تستهدف تهدئة خواطر الضباط المعارضين (على الأقل من زاوية طموحاتهم في التوصل إلى منصب رئاسة الأركان)، ذكرت صحيفة جيروزاليم بوست الاسبوعية في عددها الصادر بتاريخ ٢٧/١/٨٠، أن وايزمـان عرض على الجنرال ايتان البقاء في منصبه الحالي كرئيس للأركان لمدة عام رابع بعد انتهاء فترته الحالية. وقد فسر هذا الخبر على أنه تلميح من وايزمان حول استبعاد تعيين تال رئيساً للأركان في المستقبل.

دور الدبابات في الجيش الاسرائيلي

العدد ـ ٩، ٥/٦/١٩٨٠

حتى السادس من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ لم يكن يدور في الأذهان الكثير من التساؤلات، حول دور الدبابات في المعارك والعمليات البرية محلياً أو عالمياً ولكن حين اندفعت سرايا وكتائب الدبابات الاسرائيلية، بعد ظهر اليوم الأول من حرب ١٩٧٣، لتهاجم تشكيلات المشاة المصرية المترجلة التي عبرت إلى الضفة الشرقية من قناة السويس، لحقت بها خسائر فادحة في وقت قصير للغاية، نتيجة لكثافة وفاعلية وسائل الدفاع المضاد للدروع، الذي لعبت فيه الصواريخ «ساغر» دوراً رئيسياً، إلى جانب مختلف الوسائل م / د الأخرى. وتكررت اصابة وتدمير الدبابات الاسرائيلية، ثم العربية أيضاً، بالصواريخ الموجهة على الجبهتين، المصرية والسورية، بشكل أقل دراماتيكية من حيث كثافة الخسائر مكاناً وزماناً، بالقياس لما حدث في الأيام الأولى من الحرب على جبهة القناة. ولكن ذلك لم يمنع من طرح التساؤلات، حول مستقبل الدبابة في الحروب عامة، والعربية ـ الاسرائيلية منها خاصة، حيث تتيح طبيعة الأرض المكشوفة غالباً، وأحوال الطقس الجيد خلال معظم فصول السنة، فرصاً مثلى لإصابة الدبابات بالصواريخ من مسافات بعيدة نسبياً تصل إلى ٣ ـ ٤ كيلومترات. ذلك لأن توافر قدرة إصابة الدبابات بالصواريخ، بدقة كبيرة وفعالية لا تجدي معها متانة التدريع المعروف، ومن مسافات تفوق عادة المدى الفعال لمدافع الدبابات، جعل الأخيرة تبدو أداة قتالية باهظة الكلفة وذات قابلية كبيرة للاصابة، نظراً لصغر حجمها وسهولة انتشار واختفاء مرابضها، وخفة ومرونة الآليات التي

يمكن أن تسلح بها.

□ استخدام الدبابات الاسرائيلية قبل حرب ٧٣:

لم يكن للدبابات دور هام في القتال خلال الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، نظراً لقلة عددها وشبه انعدام خبرات استخدامها. واقتصر استخدامها من قبل الطرفين، على عمليات محدودة ضمن إطار تكتيكات مساندة المشاة في بعض الهجمات أو الهجمات المعاكسة خلال المرحلة الأخيرة من الحرب، دون أن يكون لدورها المذكور أي تأثير حاسم على مجرى العمليات، التي كانت في الأساس عمليات مشاة مترجلة (أو محملة بالنسبة الى بعض العمليات الاسرائيلية) تساندها نيران دعم محدودة من المدفعية والهاونات، وأحياناً بعض الطائرات. أما في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثانية عام ١٩٥٦ فكان هناك دور ملموس للدبابات الاسرائيلية، خاصة في معركة «أبو عجيلة»، وإلى حد ما في معركة «رفح». ولكن تنازعت تكتيك استخدام الدبابات الاسرائيلية ثلاث مدارس تكتيكية مختلفة. المدرسة الأولى وكان يتزعمها موشى دايان، رئيس الأركان العامة وقتئذ، رأت في «المشاة المتحركة»، أي المشاة المحمولة آلياً، الاداة التكتيكية الأكثر قدرة على خوض القتال ضد المواقع الدفاعية، بدلاً من حشود الدبابات الأكثر عرضة للاصابة بنيران الأسلحة المضادة للدروع. ومن ثم اعتبر انصار هذه المدرسة التكتيكية أن أفضل دور تلعبه الدبابات هو مساندة وحدات المشاة المتحركة.

أما المدرسة التكتيكية الاسرائيلية الثانية فكان يتزعمها حاييم لاسكوف قائد سلاح المدرعات وقتئذ، ويوري بن آري قائد اللواء المدرع السابع الذي التف حول موقع «أبو عجيلة» عام ٥٦، وكانت تعتبر أن الدبابات يجب أن تستخدم في استثمار نتائج الخرق الذي تحققه المشاة والمدفعية، وفي حركات الالتفاف والتطويق، ضمن تكتيكات الحرب الخاطفة التي

تستهدف الاندفاع نحو العمق العملياتي لقطع خطوط المواصلات ومهاجمة مراكز القيادات والشؤون الادارية لاحداث الخلل في المعنويات والقيادة. ويتم ذلك الاستخدام من خلال تنظيم الدبابات في تشكيلات «دبابات بالكامل» (ألوية وكتائب دبابات مستقلة).

وبالنسبة للمدرسة الثالثة، التي كان ينتمي اليها عملياً غالبية الضباط الاسرائيليين عشية حرب ٥٦، فكانت ترى أن الامكانات العملية المتاحة، من حيث محدودية عدد الدبابات الموجودة لدى الجيش الاسرائيلي (يقدر اجمالي قوة سلاح المدرعات وقتئذ بنحو ٤٠٠ دبابة)، تفرض الأخذ بحل تكتيكي وسط بين الاتجاهين السابقين. وتمثل ذلك الحل في ان تتقدم كتائب الدبابات عمليات الأولوية المدرعة، لتقاتل ضمن مجموعات قتالية، ذات اكتفاء ذاتي من المشاة المحمولة والمدفعية ذاتية الحركة، وتقوم بخرق الدفاعات الأمامية، ثم تنتشر الدبابات في شكل مروحي لتحقق اختراقات مكثفة وعميقة، تهدف إلى تحطيم انتظام خط دفاع العدو وتحويله إلى جيوب معزولة، تجري تصفيتها بواسطة المشاة المحمولة تساندها المدفعية ذاتية الحركة.

وقد شكل التطور السريع في حجم ونوعية الدبابات لدى سلاح المدرعات الاسرائيلي في أعقاب حرب ٥٦، وخاصة خلال الفترة التي تولى فيها الجنرال اسرائيل تال قيادة السلاح المذكور، أساساً مادياً ملائماً لتطور العقيدة التكتيكية لقتال المدرعات التي وضعها تال وطبقها في حرب ١٩٦٧. وفي الوقت ذاته لقيت عقيدته، المستندة أساساً إلى مدرسة لاسكوف وبن آري المشار إليها آنفاً، دعماً فكرياً من قبل رؤساء الأركان العامة الذين خلفوا دايان، وخاصة من قبل الجنرالين حاييم لاسكوف واسحق رابين اللذين كانا من انصار نظرية ليدل هارت في استخدام المدرعات. وتلخصت عناصر عقيدة تال في قيام كتائب الدبابات، الموجودة ضمن الألويـة المدرعة، بدور «القبضة المدرعة» التي تفتح ثغرة

في دفاعات العدو، ثم تتابع التقدم دون أن تضيع جهدها الرئيسي في تطهير أو تطويق المواقع الدفاعية التي اخترقتها، تاركة هذه المهمة للمشاة الميكانيكية التي تتبعها كنسق ثان. ومع تقدم عربات الامداد والمشاة الميكانيكية تتقدم أطقم الاخلاء والاصلاح الميداني السريع للدبابات وناقلات الجنود المدرعة. وفي أعقاب ذلك يتقدم النسق الثالث للهجوم، المؤلف من وحدات مشاة محمولة تتولى تطهير المواقع الدفاعية المتبقية، وتأمين تقدم النسق الثاني من عربات الامداد التي تسير على الطرق، والتي تقوم باعادة تزويد عربات امداد النسق الأول بمتطلباتها بعد أن تكون الأخيرة قد زودت الدبابات بحاجاتها من الذخائر والوقود الخ. ومع النسق الثالث المذكور تتقدم وحدات المدفعية والهندسة والخدمات الأخرى (وأحياناً وراء المشاة الميكانيكية مباشرة وفقاً لمدى استمرار مقاومة النقاط الدفاعية)، وكذلك مراكز القيادة المتقدمة. ويمكن هذا النظام، المسمى «حزام التوصيل»، كتائب الدبابات من مواصلة القتال والتقدم السريع داخل العمق العملياتي.

وقد صاغ تال تفاصيل هذه العقيدة على أساس دراسته لمسرح العمليات المدرعة الرئيسي في صحراء سيناء، وادراكه لافتقاد نظام الدفاع المضاد للدروع، المتوقع مواجهته، إلى الكثافة والعمق. فضلاً عن اداركه لمغزى التفوق الجوي الاسرائيلي، من حيث امكان الاستفادة منه في توفير الدعم القريب لعمليات المدرعات. وقد حقق تكتيك تال نجاحات كبيرة في حرب ٦٧، ولذلك بنى الجيش الاسرائيلي عقب الحرب المذكورة على أساس الألوية المدرعة، التي جرى تنظيمها داخل فرق مدرعة تضم لواءين مدرعين أو ثلاثة. وأصبحت الألوية المدرعة في واقع الأمر تشكيلات دبابات بالكامل، في معظم الأحيان، نتيجة لضعف وحدات المشاة الميكانيكية والمدفعية الموجودة لديها، سواء من حيث العدد أو نوعية العتاد، أو مستوى الجنود من حيث اللياقة أو التدريب.

وفي العام ١٩٧٠ وجه نقد لعقيدة تال المذكورة، على أساس أنه ركز

بشدة على الدبابات وأهمل المشاة الميكانيكية بالمقابل، تسليحاً وتدريباً ومهاماً تكتيكية. وان تكتيك «دبابات بالكامل» كان من المحتمل أن يفشل في مواجهة خصم أكثر تصميماً على القتال، وتتمتع قواته بمرونة أكبر تتيح له اقفال الثغرات المفتوحة في خطوط الدفاع وراء الدبابات، ومن ثم تقطعها عن «حزام امدادها المتحرك». ورفض تال وجهة النظر هذه واعتبرها مفتقرة إلى التقدير العملي للحقيقة القتالية والقيادية للخصم، وأوضح أنه ما دامت المشاة الميكانيكية ستقوم بمهام تطهير المواقع الدفاعية، عقب خرق الدبابات لها، فلا حاجة لتقويتها بنوعية متطورة من العتاد والرجال، على حساب اضعاف رؤوس الرماح المدرعة. وهكذا أصبحت الدبابات هي أداة القتال الرئيسية، والحاسمة، في العقيدة التكتيكية الاسرائيلية قبل وبعد حرب ٦٧، سواء في المعركة الهجومية، حيث تقوم بمهام الخرق والالتفاف والتقدم في العمق أو في المعركة الدفاعية حيث تقوم بالتصدي لقوات العدو المدرعة وشن الهجمات المضادة. أو في المعركة التصادمية التي يجري فيها القتال مع مدرعات العدو اثناء الحركة.

□ دروس حرب ٧٣ واحتمالات المستقبل:

يمكن القول بأن الجيش الاسرائيلي ما يزال يعتبر الدبابات الأداة التكتيكية الرئيسية في قتاله، سواء في المعارك الهجومية أو الدفاعية. فهي التي توفر له القدرة على ممارسة قتال الحركة والمناورة. وقد أكد الجنرال تال هذه المقولة بعد حرب ٧٣ في العديد من الكتابات، ومنها مثلاً قوله «ان التشكيلات المتحركة والمدرعة تعتبر قوة الحسم العملياتية والاستراتيجية في البر، ولذلك فإن الدبابة لا تستخدم عندنا كسلاح مساعد فحسب وإنما أيضاً كسلاح حسم تكتيكي وعملياتي. وحتى ولو كان بالامكان تحقيق مهام القوات المدرعة بواسطة تشكيلات سلاح المشاة، فإننا نفتقر إلى قوات بشرية تكفي لذلك... وفي ظروفنا، بالامكان انهاء الحرب بسرعة عبر التوغل إلى عمق أراضي العدو، فقط بواسطة قوات مدرعة متحركة،

وقد اثبتت حرب ١٩٧٣ ذلك». كما أن الجنرال دافيد العازار أكد على ذلك بقوله «إن الدبابة كانت العمود الفقري للقوات البرية خلال حرب ٧٣، وستبقى كذلك في المستقبل. فجميع الوسائل المضادة للدبابات، من الصواريخ والأسلحة المضادة للدروع، كانت تهدف إلى التقليل من فعالية الدبابات في الميدان، وإبطاء تقدمها، ولكن ليس في وسعها هزم القوات المدرعة. وهذا لا يمكن أن يتم إلا باستخدام قوات مدرعة مضادة». ولذلك نمت قوة الدبابات لدى الجيش الاسرائيلي عقب حرب ٧٣، وأصبحت تضم حالياً نحو ٣٦٠٠ ـ ٣٨٠٠ دبابة، موزعة على نحو ٢٦ لواء مدرعاً و١٣ لواء ميكانيكياً.

ولكن هذا كله لا يعني أن العقيدة التكتيكية البرية الاسرائيلية لم يطرأ عليها تغيير عقب حرب ٧٣، نتيجة لثبوت فعالية الصواريخ م/د، وتطورالتكتيكات والكفاءة القتالية العربيـة. فالحـديث عن استمرار الاعتماد على الدبابات (على الأقل في المستقبل المنظور لحين ظهور أداة تكتيكية جديدة تؤدي مهامها وتقلل من قابليتها للاصابة بالأسلحة م/د)، لا يعني استمرار قيامها بالدور الرئيسي ضمن الصيغة التكتيكية القديمة. وقد عبر عن ذلك الاتجاه العام الجديد لدور الدبابات، الجنرال تال نفسه فقال ان «الدبابة هي أساس التشكيلة المدرعة. وهذه التشكيلة متعددة الأسلحة، تتمثل فيها جميع الأسلحة، كلها متحركة، وجزء منها مدرع. فالدبابة هي التي تقوم بدور الاقتحام والحسم في البر. أما سائر الأسلحة فهي منخرطة في التشكيلة لمساعدة الدبابة ولخدمتها، بواسطة معارك المشاة، وتأمين السلامة، واختراق الحواجز، والتغطية بالنيران، والصيانة». ومعنى هذا أن تكتيك «القبضات المدرعة»، التي تتبعها المشاة الميكانيكية كنسق ثان، ثم المشاة العادية والمدفعية كنسق ثالث، مع ما يتضمنه من «أحزمة توصيل متحركة»، سيحل محله تكتيك جديد يتكامل فيه أداء الدبابات مع المدفعية والمشاة الميكانيكية، ضمن انتشار أوسع وتقدم على شكل قفزات متتالية، تعطي مفعول المرحلة الثقيلة، وذلك في

حالة الهجوم على الخطوط الدفاعية القوية. أما في حالات الهجوم على دفاعات معدة على عجل، ولا تتمتع بكثافة عالية من الأسلحة م/د، فستكون الحاجة إلى دعم المدفعية والمشاة للدبابات بدرجة أقل نسبياً، وسيكون معدل التقدم أسرع بطبيعة الحال. ولكن على أي الحالات سيكون على الدبابات الاسرائيلية أن تقاتل ضمن تعاون وثيق، بدرجة أو بأخرى، مع مختلفة صنوف الأسلحة الأخرى. ولهذا أصبحت التشكيلات المدرعة الاسرائيلية تضم نسباً أكثر توازناً عن السابق من الدبابات والمشاة الميكانيكية والمدفعية والهاونات. ولكن بقيت الدبابات هي العمود الفقري لهذه التشكيلات، وهي التي تتمحور حولها مختلف نيران الدعم، سواء من المشاة الميكانيكية أو المدفعية أو الهاونات. ويمكن ان نتصور التكتيك الهجومي الاسرائيلي الجديد، ضد المواقع القوية التحصين، على النحو التالي:

● يتم التمهيد لتقدم وخرق التشكيلات المدرعة برمي مدفعي، قد تشارك فيه مدفعية الفرقة ومدفعية الفيلق، إلى جانب مدفعية وهاونات الألويـة المدرعة والميكانيكية. ثم تقوم المدفعية بعمل ستارة (سد) نيران زاحفة على محور التقدم الرئيسي، مستخدمة في ذلك القذائف المضادة للأفراد، فضلاً عن قصف الطيران بالقنابل العنقودية (وربما الارتجاجية) في العمق التكتيكي (وغالباً سيتم الدعم الجوي بصورة أقل التصاقاً وقرباً من السابق لتقليل خسائر الطيران قدر الامكان)، وذلك من أجل القضاء على رماة أو آليات الصواريخ، والأسلحة م/د الأخرى، أو اجبارهم على الاختباء أو عدم الرد، لحين اقتراب الدبابات منهم إلى درجة كبيرة. ومن ثم تتوافر ظروف ملائمة للخرق، والتقدم في العمق العملياتي بالطريقة ذاتها.

● يتم في الوقت ذاته تأمين الأجنحة بستارات الدخان لتعمية رماة الصواريخ نهاراً. كما تمارس المشاة الميكانيكية عمليات القتال الليلي ضدهم، حين تتوقف الدبابات في الليل لإعادة التجهيز بمتطلبات قتال

اليوم التالي اللوجيستية، مستخدمة في ذلك نيران رشاشاتها وهاوناتها، بحيث تقيم حزاماً واقياً خلال الليل حول الدبابات لحمايتها من الهجمات المعاكسة للمشاة المعادية.

● ولذلك يجري تشكيل وحدات مختلطة من الدبابات والمشاة، ليس فقط داخل الكتائب والألوية المدرعة والميكانيكية (بنسب مختلفة من الدبابات وآليات المشاة المدرعة وفقاً لنوع التشكيل وما إذا كان مدرعاً أو ميكانيكياً)، وإنما بين الألوية وبعضها البعض داخل الفرقة الواحدة.

ويميل الجيش الاسرائيلي حالياً إلى تشكيل الفرقة الرباعية، في كثير من الحالات، والتي تضم لواءين مدرعين ولواءي مشاة ميكانيكية، فضلاً عن مدفعيتها المستقلة عن مدفعية الألوية العضوية.

● سيكون للصواريخ المضادة للدبابات، التي تستخدمها المشاة الميكانيكية والمحمولة، بالاضافة لتلك التي تسلح بها طائرات الهليكوبتر المسلحة، دور هام في صد الهجمات المدرعة والميكانيكية المضادة. وذلك لتقليل فرص اشتباك الدبابات العربية مع الدبابات الاسرائيلية بصورة مباشرة، خاصة بعد أن أصبحت الأولى تضم نسبة كبيرة من دبابات «ت ـ ٦٢» وكميات من دبابات «ت ـ ٧٢» وكليهما من نوعيات أكثر فعالية، في قوة النيران والحركية، من مختلف أنواع الدبابات الاسرائيلية.

والخلاصة ان تطور وسائل وتكتيكات الدفاع م/د العربي، تساندها وسائل وتكتيكات الدفاع الجوي، فرض على الدبابات الاسرائيلية التخلي عن أسلوب قتال «دبابات بالكامل»، أو «دبابات بمفردها»، الذي كان يعبر عن تقليل لقدرات الخصم القتالية، أكثر مما كان يعبر عن حقيقة التوازن بين الدبابات والأسلحة المضادة لها بصورة موضوعية، حتى قبل التوسع في استخدام الصواريخ م/د. وسوف يفرض الأسلوب القتالي الجديد، القائم على ارتباط حركة الدبابة بوسائل دعمها المختلفة، قدراً من نيران الدعم المتنوعة أكثر تعقيداً وكلفة في اعدادها وتنفيذها عن نيران

«الدبابات بالكامل» والدعم الجوي القريب سابقاً. الأمر الذي يعني بالضرورة قدراً أقل من الاقتصاد بالقوى، ومعدلاً أبطأ في الحركة والحسم. وهو ما يتعارض إلى حد ما مع مبدأ الحرب الخاطفة ، الذي ما زال يشكل أحد المبادىء الرئيسية لنظرية الأمن الاسرائيلية.

احتمالات تطور القوة الجوية القتالية الاسرائيلية في السنوات الخمس القادمة

العدد ـ ٢، ١٩٨٠/٢/٢٨

تشكل القوة الجوية في المنظور العسكري الاسرائيلي عنصر قوة متكامل وملائم إلى حد بعيد للمتطلبات القتالية الخاصة التي تفرضها استراتيجية الحرب الخاطفة، والتي تعتمدها القيادة الاسرائيلية، تقليدياً، كأساس لخوض معاركها ضد الجيوش العربية. وينظر الاسرائيليون إلى سلاح الجو على أنه السلاح الأكثر قدرة وكفاءة في تنفيذ مجموعة من المعطيات الاستراتيجية المعتبرة نوعاً من المبادىء القتالية الأساسية في عقيدتهم العسكرية. ويمكن تلخيص هذه المعطيات على الشكل التالي:

١ ـ السيطرة على الجو تمهيداً للسيطرة على مسار القتال كله.

٢ ـ تركيز القوة النارية الضاربة، وتكثيفها حيثما تدعو الحاجة، على الصعيدين الاستراتيجي والتكتيكي.

٣ ـ الاستفادة من عامل السرعة الهام على أصعدة الحشد والحركة والمناورة.

٤ ـ نقل المعركة إلى الأجواء والأراضي التابعة للخصم بشكل حاسم وسريع.

٥ ـ اضافة بعد ثالث (Third Dimension) على عنصر القوة البرية (والبحرية إلى حد ما)، عن طريق التداخل العملياتي العضوي بين اعمال القتال التي تجري على الأرض من جهة، والمساندة الآتية لها من الجو، من

جهة أخرى. وبالتالي يصبح من المتعذر حساب عامل القوة البرية والبحرية دون شمل «العمق» الجوي المؤمن لها (دور المدفعية الطائرة على سبيل المثال).

٦ ـ الوصول إلى عمق العدو وضرب منشأته وعناصر بيئته التحتية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، بشكل يمكن تلخيصه بعبارة «الطيران كذراع حسم استراتيجي طويلة».

٧ ـ استخدام الطيران كعين بعيدة المدى لتنفيذ مهام الرصد والانذار والاستطلاع.

وتعبيراً عن هذه العوامل الاستراتيجية الشاملة والعملياتية المباشرة، فقد تميزت المهمات الملقاة على عاتق سلاح الجو الاسرائيلي على الدوام بطبيعتها المتداخلة عضوياً، والمتكاملة بصورة مباشرة مع عمليات القوات الاسرائيلية الأخرى براً وبحراً، وذلك إضافة إلى طابعها المتشعب والمتعدد الأوجه على صعيد العمليات الجوية نفسها. وقد انعكس هذا التكامل بالأهمية التقليدية التي تمتع بها سلاح الجو والحرص القيادي الاسرائيلي الدائم والمستمر على تطوير القوات الجوية، ورفع مستوياتها القتالية والعملياتية، وتلبية احتياجاتها الكمية والنوعية، دون تردد أو تباطؤ.

وليس من المبالغة القول بأن سلاح الجو الاسرائيلي هو في الوقت الحاضر أقوى من أي مرحلة سابقة من تاريخه. كما أن الأولوية التي يتمتع بها هذا السلاح لحظة دخوله الثمانينات، ما تزال تحتل المرتبة القصوى على صعيد برامج التطوير والتحديث. ومن المتوقع أن تصل هذه البرامج، وخاصة فيما يتعلق باستبدال الطرازات القديمة من الطائرات والذخائر المختلفة واحلال طرازات أكثر تقدماً وفاعلية مكانها، إلى درجة من الشمولية والضخامة تدفع إلى اعتبار السنوات الخمس القادمة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) بمثابة خطة خمسية غير معلنة تهدف إلى تغيير الصورة

العامة لسلاح الجو الاسرائيلي وتحويلها تماماً عما كانت عليه خلال العقد الماضي.

□ الطائرات القتالية وآفاق استبدالها وتحديثها

تقدر القوة القتالية لسلاح الجو الاسرائيلي، كما كانت عليه عند بداية عام ١٩٨٠، بحوالي ٦٨٠ مقاتلة وقاذفة تشتمل على:

- ٢٩ مقاتلة تفوق جوي (اعتراض ومطاردة) من طراز «ف ـ ١٥ إيغل» (بما فيها طائرتان من طراز «ت. ف ـ ١٥» ذات المقعدين).

- ٢٢٠ مقاتلة متعددة المهام (اعتراض وقصف) من طراز «ف ـ ٤ فانتوم».

- ١٦٠ مقاتلة متعددة المهام (اعتراض وقصف) من طراز «كفير».

- ٢٥٠ قاذفة تكتيكية من طراز «أ ـ ٤ سكايهوك» (بما فيها ٢٥ من طراز «ت. أ ـ ٤» المعد للتدريب، مع احتفاظه بالقدرة الهجومية).

- ٣٠ مقاتلة مطاردة من طراز «نيشر» (ميراج ـ ٣ عدلت في اسرائيل)، يعتقد بأنها ما زالت تعمل كطراز صف أول، دون أن يكون هذا الأمر مؤكداً تماماً.

ويمكن تقسيم البرنامج الاسرائيلي الخاص بتحديث الطائرات المقاتلة العاملة حالياً إلى مرحلتين: الأولى تتعلق بتعزيز القوة الراهنة على المدى القصير. في حين تشتمل المرحلة الثانية على خطة بعيدة الأمد، تهدف إلى الاستغناء بشكل نهائي عن الطائرات من طرازي «ف ـ ٤ فانتوم» و«أ ـ ٤ سكايهوك» وهما الطرازان اللذان يشكلان في الوقت الراهن العمود الفقري لسلاح الجو الاسرائيلي.

ومن ضمن المرحلة الأولى من برنامج التحديث، ستحصل اسرائيل خلال هذا العام على ١٥ طائرة اضافية من طراز «ف ـ ١٥»، مما يرفع

عدد هذه الطائرات إلى ٤٤ طائرة ويسمح بتشكيل سربين قتاليين منها بدلاً من سرب واحد كما هي الحال الآن. وعلى الأرجح فإن الدور القتالي لهذه الطائرة الفعالة سيظل متركزاً على استخدامها في مهام الدفاع الجوي ذي الطابع الاستراتيجي (أي حماية الأجواء الاقليمية الاسرائيلية)، وعمليات المرافقة الهجومية بعيدة المدى (حراسة القاذفات أثناء توجهها لتنفيذ أعمال هجومية في عمق الأراضي العربية، وخاصة عند توقع مواجهة ما مع المقاتلات العربية الأكثر تطوراً مثل «ميغ ـ ٢٣» و«ميغ ـ ٢٥»).

كما بدأ سلاح الجو الاهرائيلي في مطلع الشهر الحالي باستلام المقاتلات الأميركية الجديدة من طراز «ف ـ ١٦» التي يبلغ مجموع ما أوصت اسرائيل عليه منها ٧٥ طائرة. وستستمر عملية التسليم هذه طيلة الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، بحيث تنتهي في أواخر العام القادم. وستستخدم إسرائيل هذه الطائرات المتعددة المهام، في نمط شبيه إلى حد ما باستخدامها للمقاتلة «ف ـ ٤ فانتوم»، أي كحصان شغل قادر على تنفيذ مهمات المطاردة والاعتراض والقصف والمساندة، كيفما تدعو الضرورة. غير أن هناك اتجاهاً آخر حول استخدام مقاتلات «ف ـ ١٦»، يقول بأن سلاح الجو الاسرائيلي سيركز على استخدامها في مهمات القصف التكتيكي والمساندة القريبة، بحيث تحل هذه الطائرات مكان جزء من القوة الاسرائيلية العاملة حالياً من قاذفات «أ ـ ٤ سكايهوك». ويبدو هذا الرأي مرجحاً على ضوء الجهود الاسرائيلية القائمة منذ فترة لبيع عدد من هذه الطائرات، يراوح بين ٦٥ ـ ٨٠ طائرة من طراز «أ ـ ٤ إي» و«أ ـ ٤ هـ» التي كانت قد دخلت الخدمة الاسرائيلية في العام ١٩٦٨، وشارفت الآن على نهاية حياتها العملية.

وفي الوقت نفسه، يستمر سلاح الجو الاسرائيلي بتسلم المزيد من المقاتلات المنتجة حالياً من طراز «كفير». وتقدر الحاجة النهائية من هذه الطائرة بما يتراوح بين ٢٠٠ ـ ٢٥٠ منها، وهي مخصصة أساساً للقيام

بمهمات المطاردة والاعتراض والقتال الجوي المتلاحم، غير أنها ملائمة أيضاً لتحقيق مهمات القصف التكتيكي والمساندة القريبة. والدور القتالي الأكثر رجحاناً لهذه المقاتلة يكمن، على ما يبدو، في استخدامها كمقاتلة سيطرة جوية في سماء المعركة، قادرة على الجمع بين عمليات الهجوم الأرضي لمساندة القوات الصديقة، والتصدي للغارات المعادية على تلك القوات، في وقت واحد. وتنوي اسرائيل الحفاظ على هذه الطائرة كمقاتلة صف أول حتى مطلع التسعينات على الأقل.

أما على المدى الأبعد، وتحديداً للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥، فإن سلاح الجو الاسرائيلي هو الآن في صدد اختيار الطراز المقاتل الذي سيصبح آنذاك أساس القوة الجوية الاسرائيلية. ويحتاج في هذا المجال إلى ما لا يقل عن ٣٠٠ طائرة تكون كافية للحلول مكان طائرات «الفانتوم» و«السكايهوك» العاملة حالياً. ويتوجب في الطائرة الجديدة أن تكون بالتالي متعددة المهام، وعلى قدر كبير من المرونة العملياتية، والقتالية، بالاضافة إلى ضرورة احتوائها على مزايا تقنية تسمح لها بالبقاء كسلاح صف أول حتى العام ٢٠٠٠ على الأقل. وعلى الرغم من أن المقاتلة الأميركية الجديدة «ف ـ ١٨ هورنت» تشكل حتى الآن الاختيار الاسرائيلي الأكثر احتمالاً، فإن هذا الأمر لم يحسم بعد، وخاصة على ضوء تصميم «مؤسسة الصناعات الجوية الاسرائيلية» على المضي قدماً بتطوير طائرة مقاتلة جديدة تحت اسم «لافي»، بحيث يتم الحصول على الطرازين معاً.

وإذا ما افترضنا ان الاختيار الاسرائيلي سيقع في نهاية الأمر على المقاتلة «ف ـ ١٨» فإن التصور الآتي للقوة القتالية لسلاح الجو الاسرائيلي بعد خمس أو ست سنوات، قد يكون قريباً جداً من الواقع:

ـ ٤٤ مقاتلة «ف ـ ١٥ ايغل» (مع بقاء احتمال زيادة هذا العدد إلى ٦٠ ـ ٧٠ طائرة)

ـ ٣٠٠ مقاتلة متعددة المهام من طرازي «ف ـ ١٨ هورنت» و«لافي»

(ليس من الضروري أن تكون قد سلمت جميعها).

- ٢٠٠ مقاتلة متعددة المهام «كفير» (وقد تصل إلى ٢٥٠ طائرة).

- ٧٥ مقاتلة متعددة المهام «ف - ١٦» (مع امكانية زيادة هذا العدد أيضاً بشكل ملموس).

أي ما مجموعه ٦٥٠ - ٧٠٠ طائرة قتالية ذات مستوى تكنولوجي متقدم، قادرة على العمل حتى نهاية هذا القرن.

□ **ادخال طائرات الهليكوبتر المسلحة والطائرات بدون طيار:**

ولا يمكن الحديث عن الصورة المستقبلية للقوة الجوية القتالية الاسرائيلية دون الأخذ بالاعتبار لعنصرين جديدين يتميزان بأهميتهما البالغة على الصعيدين الاستراتيجي والتكتيكي، وهما طائرات الهليكوبتر الهجومية، والطائرات بدون طيار المسلحة.

وبالنسبة للعنصر الأول، فقد تمثل بالبدء بعملية ادخال طرازين من طائرات الهليكوبتر الهجومية الأميركية الصنع إلى الخدمة الفعلية، وهما الهليكوبتر «بل - ٢٠٩ كوبرا»، والهليكوبتر الخفيفة «هيوز - ٥٠٠ ديفندر».

وقد خصص هذا النمط من طائرات الهليكوبتر بشكل أساسي للقيام بمهمات مقاومة الدبابات عن طريق تزويده بصواريخ موجهة مضادة للدروع. إلا أنه ملائم جداً في الوقت نفسه، للعمل في مهمات المساندة التكتيكية القريبة للقوات البرية، وفي مقاومة التمرد والعصابات، وذلك عن طريق تسليحه بمدافع دورانية وقاذفات صاروخية، وقنابل عنقودية وخزانات نابالم. وتركز المصادر العسكرية الاسرائيلية على التأكيد بأن دور الهليكوبتر الهجومية المسلحة سيكون أساسياً وبالغ الحيوية على صعيد الاستراتيجية الجوية القتالية في اسرائيل خلال السنوات القادمة. وستعمل هذه الطائرات في كافة الأحوال الجوية وفي الليل كما في النهار، وذلك

ضمن تنسيق عضوي مباشر مع عمليات القوات البرية، وخاصة المدرعة والميكانيكية.

وتستخدم اسرائيل في الوقت الحاضر على أقل تقدير ١٨ طائرة من طراز «كوبرا» (يعتقد أنها خليط من طرازي «أ. هـ-١ جي» AH- 1G، و«أ. هـ-١س» AH- 1S الأكثر تطوراً)، إلى جانب ٣٠ طائرة من طراز «ديفندر» الأخف وزناً وتسليحاً والتي يتم تسلمها تدريجياً. إلا أن هذه الصفقات هي مبدئية وأولية ويمكن التأكيد على أن الأعداد العاملة من هذه الطائرات ستزداد بشكل ملموس في المستقبل القريب، وتحديداً على مدى السنوات الخمس القادمة. كما أنه من المنطقي جداً أن تحاول اسرائيل تطوير طائرة هليكوبتر هجومية محلية، اما استناداً إلى طراز أميركي الصنع، أو كتصميم جديد من الأساس، يتم من خلاله التعبير عن المتطلبات القتالية الخاصة للقوات المسلحة الاسرائيلية.

وتبقى الاشارة إلى استخدام سلاح الجو الاسرائيلي للطائرات بدون طيار في المهمات المسلحة. وبشكل عام فقد مضى على استخدام هذا النوع من الأسلحة في إسرائيل أكثر من ٨ سنوات حتى الآن (ابتداء من العام ١٩٧١ على وجه التقريب). إلا أن ذلك الاستخدام العملياتي ظل طيلة هذه الفترة مقتصراً على عمليات التدريب على إصابة الأهداف الجوية، وبشكل أكثر أهمية على مهمات الاستطلاع التكتيكي والاستراتيجي، والتشويش الالكتروني على أجهزة توجيه الدفاعات الجوية المعادية.

وقد استمرت خلال الفترة نفسها المحاولات الاسرائيلية الرامية إلى تطوير نمط قتالي من انماط الاستخدام لهذا النوع من الطائرات، وذلك من أجل دراسة إمكانية عملها كطائرات قاصفة موجهة عن بعد ضد الأهداف الأرضية الصعبة المنال، وتحديداً بطاريات الصواريخ والمدافع المضادة للطائرات، ولم تكن هذه المحاولات الاسرائيلية بعيدة عن برامج التطوير

الأميركية التي تركزت على المجال نفسه خلال ذلك الوقت.

وفي الوقت الحاضر، وعلى الرغم من عدم وجود ما يؤكد مثل هذا الاحتمال. إلا أنه قد يكون من المنطقي جداً الافتراض بأن سلاح الجو الاسرائيلي يستخدم، أو سيبدأ قريباً باستخدام، طرازات معدلة من الطائرات الأميركية النفاثة بدون طيار التي تملكها حالياً، مثل «ريان - ١٤٧/١٢٤ فاير بي» كأسلحة مضادة للصواريخ المضادة للطائرات، وذلك عن طريق تزويدها بالمعدات الملاحية والتصويبية اللازمة، وتسليحها بذخائر جو- أرض موجهة بدقة، كالصاروخ الأميركي «مافريك» والصاروخ الاسرائيلي «لوز - ١» والقنابل الانزلاقية (السابحة) الموجهة بالليزر. وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذه الذخائر تشكل منذ فترة طويلة اساس تسليح الطائرات الاسرائيلية القاذفة، وستبقى كذلك لعدة سنوات قادمة على الأرجح.

تطور الدفاع الجوي الاسرائيلي بعد حرب تشرين

العدد ـ ١٨، ٩/١٠/١٩٨٠

لم يتميز التفكير العسكري الاسرائيلي في مجال العمليات الجوية قبل حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ بتركيزه على أهمية الدفاع الجوي، سواء كان ذلك على صعيد الوسائل الدفاعية جو ـ جو، أي الطائرات المقاتلة المطاردة، أم فيما يتعلق بالدفاعات الأرضية من صواريخ ومدافع مضادة للطائرات. وعلى العكس من ذلك فقد انصب اهتمام القيادة العسكرية هناك بصورة تقليدية وشبه مستمرة طيلة الخمسينات والستينات على تنمية القدرات الاسرائيلية في مجالات الهجوم الجوي، وخاصة في تنفيذ مهمات المساندة القريبة ودعم القوات البرية والقصف الاختراقي التكتيكي العازل.

وقد انعكس هذا الوضع خلال تلك الفترة من خلال طبيعة التنظيم القتالي لسلاح الجو الاسرائيلي آنذاك، ونوعية الطائرات القتالية التي كان يستخدمها، بالاضافة إلى الانماط العملياتية التي كانت موكولة اليها. فحتى أواخر الستينات تركزت القوة الجوية القتالية الاسرائيلية بشكل رئيسي على استخدام مقاتلات قصف وهجوم أرضي، مثل طائرات «ميستير ـ ٤» و«اوراغان» و«فوتور» الفرنسية. وحتى مقاتلات «ميراج ـ ٣» التي كانت تشكل أساس قوة اسرائيل الجوية في الستينات (وهي مقاتلة طورت أساساً للقيام بمهمات المطاردة والاعتراض)، فقد كانت مهماتها التي أوكلها اليها سلاح الجو الاسرائيلي تشتمل بالدرجة الأولى على تحقيق التفوق الجوي في سماء المعركة البرية من خلال قيامها بأدوار قتالية متعددة

تأتي في مقدمتها مهمة المساندة القريبة والقصف التكتيكي العازل، وعند الضرورة تنفيذ عمليات القتال الجوي في وجه الطائرات المعادية.

ولم يختلف وضع الدفاعات الأرضية ومدى التركيز عليها عما كانت عليه حال الوحدات الدفاعية في السلاح الجوي. فقد حرصت القيادة الاسرائيلية على تزويد قواتها بالحد الأدنى اللازم من قدرات الدفاع المضاد للطائرات على شكل مدافع آلية خفيفة من عيار ٢٠ و٣٠ و٤٠ ملم تعود معظمها في تاريخ تطويرها إلى الأربعينات والخمسينات، كان جميعها من النوع المقطور. أما مهمات الدفاع الجوي عن عمق الأراضي الاسرائيلية فقد أوكلت آنذاك إلى عدد محدود (حوالي ٦ بطاريات) من صواريخ «هوك» الأميركية المضادة للطائرات، والتي بدأت اسرائيل بتسلمها في أواسط الستينات كرد على حصول الدول العربية على صواريخ «سام ـ ٢» السوفياتية.

واثر النتائج التي حققها سلاح الجو الاسرائيلي في حرب حزيران ١٩٦٧ ازداد الاقتناع لدى القيادة هناك بالتفوق التام على الأسلحة الجوية العربية من جهة، وبجدوى التركيز على المهمات الهجومية من جهة أخرى، وانعكس ذلك على شكل اهتمام متصاعد بتطوير القدرات الهجومية وتعزيزها عن طريق الحصول على المزيد من المقاتلات الهجومية والقاذفات التكتيكية (الطائرتان «ف ـ ٤ فانتوم» و«أ ـ ٤ سكايهوك»). وذلك في الوقت الذي تم تخصيص ما تبقى من مقاتلات «ميراج ـ ٣» (التي كانت قد فقدت جزءاً كبيراً من أهميتها في الترسانة الاسرائيلية الأمامية) من أجل القيام بمهمات المطاردة والاعتراض والقتال الجوي.

غير أن هذا الوضع بدأ بالتحول بشكل واضح في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣. فقد برزت بعد تلك الحرب بوادر تزايد كبير بالاهتمام الاسرائيلي بنواحي الدفاع الجوي وأشكالها المختلفة. وخاصة في فترة أواسط السبعينات والسنوات التالية. وقد بات بالامكان القول كنتيجة للجهود

الاسرائيلية المتصاعدة في هذا المجال أن الدفاع الجوي قد أصبح يشكل حيزاً أساسياً يتمتع بقدر عال من الأولوية على صعيد برامج التطوير العسكري، في مختلف مجالات العمل البرية والبحرية والجوية. إذ تملك اسرائيل في الوقت الحاضر نظام دفاع جوي متكامل يعتمد على مجموعة من الأنظمة القتالية الحديثة والفعالة المتوافرة لكل من الجيش وسلاح الجو والبحرية، يضاف إليها طبعاً نظام رصد وانذار وتحكم/قيادة يعتبر من الأكثر تطوراً من نوعه في العالم. ويمكن تحديد الأسباب الدافعة إلى هذا التحول الهام كالتالي:

١ ـ الشعور الاسرائيلي بتقلص الفارق النوعي مع أسلحة الجو العربية: فعلى الرغم من التشديد الاسرائيلي الدائم على أنها ما تزال تتمتع بالتفوق الجوي في الصراع العسكري مع الدول العربية، فإن القيادة الاسرائيلية لا تنفي في المقابل أن أسلحة الجو هناك قد تمكنت خلال السبعينات من إحراز تقدم هام في مستويات قدراتها وفاعليتها العملية، وخاصة في مجال العمليات الهجومية. فقد أدى حصول عدد من الأسلحة الجوية العربية على طرازات حديثة وفعالة من مقاتلات القصف والهجوم الأرضي إلى تزويدها بقدرات لم تكن تمتلكها من قبل على تنفيذ مهمات هجومية داخل الأراضي الاسرائيلية، على الأقل نظرياً. فحتى مطلع السبعينات كان الطيران العربي يفتقر بصورة ملموسة إلى طرازات صالحة لتنفيذ مهمات الاختراق الجوي في العمق والعمليات الهجومية المضادة للقوة الجوية، وعمليات القصف التكتيكي العازل (على الرغم من امتلاكه لقدرات لا بأس بها في مجال المساندة التكتيكية والدعم الميداني بصورة تقليدية تقريباً). وقد كان لتزود كل من الأسلحة الجوية المصرية والسورية والعراقية خلال السبعينات بطائرات هجومية حديثة مثل «ميغ ـ ٢٧» و«سوخوي ـ ١٧» و«تو ـ ٢٢» و«ميراج ـ ٥» أثر نظري واضح في تزويدها بهذه القدرات المتميزة بحمولات حربية عالية وأمدية قتالية بعيدة نسبياً على كافة الارتفاعات (لا سيما المنخفضة) وفي مختلف

الأحوال الجوية.

٢ ـ ثبوت فاعلية الدفاعات الجوية في حرب ١٩٧٣: وهو درس يستبعد أن لا تكون القيادة الاسرائيلية قد استوعبته بالاستناد إلى تجاربها العملية أثناء تلك الحرب. فقد أثبتت الدفاعات العربية المضادة آنذاك بأنها قادرة على انزال خسائر هامة في صفوف الطائرات الاسرائيلية المغيرة، حتى ولو تكن قادرة على منعها تماماً من تحقيق اهدافها. وبالتالي فإن اسرائيل نظرت على الأرجح إلى الدفاع الجوي نظرة جديدة شكل من خلالها وسيلة اقتصادية وذات فاعلية نسبية في انزال درجة معينة ـ ومقبولة إلى حد ما ـ من الخسائر المادية والبشرية في صفوف القوى الجوية المعادية، وذلك بحد أدنى من الخسائر المماثلة في صفوف القوات الصديقة.

٣ ـ التحسن النسبي في قدرات القتال الجوي العربية: وهو تحسن ناتج عن حصول الأسلحة الجوية العربية على مقاتلات اعتراضية جديدة وفعالة (نظرياً)، كالمقاتلة «ميغ ـ ٢٣» والطرازات الأخيرة من المقاتلة «ميغ ـ ٢١»، بشكل دفع سلاح الجو الاسرائيلي إلى توقع انعكاس ذلك، ولو نسبياً، على ميزان القوى الجوية القائم بينه وبين تلك الأسلحة. كما أن حرب ١٩٧٣ أظهرت بدورها أن الطيران الاسرائيلي كان يفتقر فعلاً إلى مقاتلة تلائم تماماً مهمات تحقيق التفوق الجوي عن طريق التعامل مع المقاتلات المعادية فوق ساحة المعركة وخلفها. وبمعنى آخر فقد كان هناك نوع من الحاجة إلى ما يمكن وصفه «بمقاتلة ميغ ـ ٢١ إسرائيلية» إذا صح التعبير صالحة لهذا النوع من المهمات الجوية الحيوية في نمط العمليات العسكرية السائد في الشرق الأوسط (وهو الأساس الذي تم بناء عليه تطوير المقاتلة الاسرائيلية «كفير»).

٤ ـ المبدأ الاسرائيلي العام القائل ببناء قوات متوازنة: وقد تبلور هذا المبدأ بعد حرب ١٩٧٣ وازداد التركيز عليه بصورة مستمرة منذ ذلك الحين. ويعتمد هذا المبدأ بشكل رئيسي على التفكير الداعي إلى عدم

الاستناد على نواح قتالية معينة دون الأخرى، كالمدرعات على حساب المشاة مثلاً، سواء في البحر أو البحر أو الجو. وبالتالي فقد بات من الضروري سد أي ثغرات عملياتية قد تبرز في القوات الاسرائيلية، ومنها بالطبع مسألة الافتقار النسبي إلى قدرات دفاع جوي متكاملة ومتوازنة مع قدرات الهجوم الجوي القوية أصلاً.

وانطلاقاً على الأرجح من هذه المعطيات، فقد عمدت اسرائيل إلى تحقيق جهود تطوير أساسية في مجال بناء وتعزيز قوات دفاعاتها الجوية طيلة السنوات الماضية، وهي جهود يتوقع أن تستمر بوتيرة ثابتة في المستقبل.

□ الدفاع الجوي الاسرائيلي بشكله الراهن

تتألف الدفاعات الجوية الاسرائيلية في الوقت الحاضر من العناصر الأساسية التالية:

□ الطائرات المخصصة لمهمات الاعتراض والمطاردة والقتال الجوي، وتلك القادرة على القيام بذلك عندما تدعو الحاجة.

□ انظمة الدفاع الأرضية التي تشتمل على الصواريخ والمدافع المضادة للطائرات بأنواعها المختلفة.

□ أنظمة الرصد والكشف والانذار، من أجهزة رادار وطائرات وشبكات اتصال ومتابعة.

أما على الصعيد العملياتي فإنه يمكن تقسيم نظام الدفاعات الجوية الاسرائيلية استناداً إلى الأنماط القتالية التالية:

١ ـ تنفيذ مهمات الدفاع عن عمق الأجواء الاسرائيلية على مختلف المسافات والارتفاعات وهي المهمات التي يطلق عليها عادة تعبير «الدفاع الجوي عن المنطقة أو الاقليم» (Area Defense).

٢ ـ الدفاع عن موقع عسكري حيوي مثل قاعدة جوية أو بحرية، أو

زورق حربي، أو موقع رادار ما. ويطلق على هذه المهمات التي تتميز عادة بأنها تتم على مسافات قصيرة وارتفاعات منخفضة، تعبير «الدفاع الجوي عن النقطة» (Point Defence).

٣ ـ تقديم الغطاء الدفاعي اللازم للقوات البرية والبحرية المقاتلة في مسرح عمليات محدد (وفي هذه الحالة فإن هذه المهمات تترابط مع مهمات الدفاع عن النقطة). أو في الدفاع عن أقليم أو منطقة عمليات عامة (وهنا تترابط مع مهمات الدفاع الجوي الأشمل ـ أي الدفاع عن المنطقة).

٤ ـ ويجمع بين مختلف هذه الأنماط العملياتية الدور الاستراتيجي العام الذي تقوم به أنظمة الرصد والانذار والكشف وإدارة العمليات الجوية، والذي يتراوح في تأثيره المساند/المتحكم من عمليات الدفاع المحدودة والأمامية المباشرة، إلى مهمات تغطية كافة الأراضي والأجواء والمياه الاسرائيلية بصورة مركزية شاملة.

وتستخدم القوات الاسرائيلية لتنفيذ هذه المهمات عدة طرازات من الأسلحة والأنظمة القتالية. إذ يمتلك سلاح الجو الاسرائيلي حالياً ٣٠ مقاتلة من طراز «ف ـ ١٥ إيغل» (إضافة إلى ١٥ أخرى سيتسلمها قريباً)، يبدو أنها مخصصة للقيام بمهمات الدفاع الجوي الاستراتيجي عن الأراضي الاسرائيلية نفسها، بالاضافة إلى عمليات مرافقة طائرات القصف والاختراق وحمايتها، وعمليات المطاردة والاعتراض بعيدة المدى داخل الأراضي العربية. ويمكن لهذه المقاتلات تنفيذ مهمات المطاردة من مسافات بعيدة وعمليات القتال الجوي التلاحمي على خد سواء. وإلى جانب مقاتلات «ف ـ ١٥» فإن سلاح الجو الاسرائيلي يستخدم حالياً نحو ١٦٠ مقاتلة من طراز «كفير ـ ١/٢» من المرجح أن يكون نصفها على الأقل مخصصاً لعمليات القتال الجوي التلاحمي وتحقيق التفوق الجوي فوق ميدان المعركة، وتقديم الغطاء الدفاعي للقوات البرية المقاتلة هناك. كما أنه يمكن للاسرائيليين استخدام مقاتلات «ف ـ ٤ فانتوم» في عمليات

المطاردة والاعتراض ومرافقة القاذفات، على الرغم من أن معظم هذه المقاتلات قد بات على الأرجح مخصصاً لمهمات القصف والاختراق والهجوم الأرضي. وستستخدم مقاتلات «ف ـ ١٦ فالكون» التي تحصل عليها اسرائيل حالياً في مهمات عملية متعددة مشابهة للمهمات الموكولة إلى مقاتلات «فانتوم» المذكورة.

أما فيما يتعلق بالدفاعات الأرضية فإن اسرائيل تعتمد فيها حالياً على حوالي ١٥ بطارية من صواريخ م/ط «هوك المحسن» الأميركية والمستخدمة في مهمات الدفاع عن المنطقة في العمق الاسرائيلي، وخاصة حول المدن الرئيسية والمنشآت الحيوية العسكرية والمدنية. وباستطاعة هذه الصواريخ القيام بمهمتها ضد الطائرات المحلقة على مختلف الارتفاعات، وعلى مسافات تتراوح من بضعة مئات من الأمتار، حتى حوالي ٤٠ كلم. كما أن القوات الاسرائيلية تستخدم في مهمات الدفاع م/ط على الارتفاعات والمسافات المتوسطة ـ القصيرة في العمق الاسرائيلي مدافع آلية موجهة بالرادار من طراز «بوفورز لـ ٧٠» عيار ٤٠ ملم.

ومن أجل تنفيذ مهمات الدفاع م/ط عن النقطة، وخاصة في ميدان المعركة مباشرة، فإن القوات الاسرائيلية تعتمد على النظام الأميركي الثنائي (صواريخ / مدافع) المؤلف من الصاروخ قصير المدى «تشابارال المحسن» والمدفع الآلي ذاتي الحركة «فولكان» عيار ٢٠ ملم. ويحمل هذان السلاحان على عربة مدرعة متشابهة (مطورة عن الناقلة «م ـ ١١٣»)، وهما مخصصان لمطاردة واعتراض الطائرات المحلقة على الارتفاعات المنخفضة وشديدة الانخفاض. إلا أن قدرتها على العمل في الليل وفي الأحوال الجوية السيئة تعتبر محدودة نسبياً نظراً لافتقارهما إلى التوجيه الراداري الكافي. وبالاضافة إلى ذلك فقد تم تزويد القوات البرية الاسرائيلية بعدة آلاف من الصواريخ الأميركية م/ط التي تطلق من الكتف «رد آي». ويشك في مقدرة هذه الصواريخ على التصدي الفعال

لمقاتلات القصف والهجوم المحلقة بسرعات عالية تقارب أو تفوق سرعة الصوت، إلا أنها فعالة نسبياً ضد الطائرات المحلقة بسرعات بطيئة على ارتفاعات منخفضة، وخاصة طائرات الهليكوبتر والدعم الميداني القريب. وإلى جانب هذه الطرازات الأساسية فإن القوات البرية الاسرائيلية تستخدم عدة طرازات من المدافع الآلية، معظمها محمول على عربات مدرعة وسيارات ميدانية، من عيار ١٤,٥ و٢٠ و٢٣ ملم، وهي تساهم في تزويد تلك القوات بحماية ميدانية مباشرة ضد الاغارات المحدودة على الارتفاعات المنخفضة.

ولا تقتصر انظمة الدفاع الجوي الاسرائيلي على الطيران والجيش، بل أن سلاح البحرية قد بات مزوداً بدوره بأنظمة مضادة للطائرات تكفل له حماية نسبية ضد الاغارات المعادية، وخاصة تلك التي تتم بواسطة طائرات الهليكوبتر المضادة للسفن والغواصات. فقد تم تزويد عدد من القطع البحرية الاسرائيلية بأنظمة مدفعية موجهة بالرادار من طراز «فالانكس» الذي يعتمد في تطويره على مدافع «فولكان» نفسها. كما أن الغواصات الاسرائيلية الثلاث من فئة «فيكرز ـ ٢٠٦» مزودة بالنظام الصاروخي م/ط «سلام» الذي طور انطلاقاً من الصاروخ البريطاني المحمول من الكتف «بلوبايب». وإلى جانب هذا، فإن كافة الزوارق الاسرائيلية مزودة بمدافع آلية من عيار ٢٠ ملم أو ٤٠ ملم يمكن استخدامها في مهمات الدفاع الجوي عن النقطة عند الحاجة.

أما نظام الرصد والانذار والمتابعة الاسرائيلي فإن أبرز عناصره على الاطلاق هي الطائرة (الرادار الطائرة) الأميركية «إي ـ ٢ هوكاي»، التي يستخدم سلاح الجو الاسرائيلي حالياً ٤ نماذج منها، بالاضافة إلى احتمال حصوله على طائرتين أخريين في المستقبل. وتتمتع هذه الطائرة بقدرة على كشف ومتابعة التحركات الجوية المعادية من مسافات بعيدة يصل شعاعها الدائري إلى نحو ١٥٠ ـ ٢٠٠كلم. وهي تقوم أيضاً بتوجيه الطائرات المعترضة وأنظمة الدفاع الأرضية الصديقة اليها، وبإدارة وتنسيق

العمليات الجوية بأكملها. وإلى جانب هذه الطائرة، فإن اسرائيل تستخدم أيضاً شبكة من أجهزة الرادار على امتداد الأراضي الاسرائيلية لكشف التحركات المعادية من مختلف الاتجاهات. وترتبط كافة هذه الأجهزة بنظام إدارة عمليات جوية مركزي يعتقد بأن طائرات «هوكاي» تشكل في الوقت الحاضر أساسه العملياتي. ويرتبط هذا النظام بدوره بكافة قواعد الأسراب المطاردة المعترضة وبقواعد الصواريخ م/ط الرئيسية.

دور الهليكوبتر الهجومية في الجيش الاسرائيلي

العدد ـ ٢٥/٢٦، ٢٩/١/١٩٨١

كان لطائرات الهليكوبتر الهجومية دوراً محدود الأهمية نسبياً في المفهوم القتالي الاسرائيلي قبل منتصف السبعينات. ومع أن اسرائيل كانت تمتلك طائرات هليكوبتر مسلحة تسليحاً خفيفاً ـ بالرشاشات العادية ـ فإن الاستخدام الاسرائيلي الأساسي للطائرات المروحية قبل حرب ١٩٧٣ اقتصر على الجوانب التقليدية مثل القيام بمهام الاقتحام العامودي، ونقل قوات الكوماندوس، ومواجهة عمليات المقاومة الفلسطينية، وذلك بالاضافة إلى أدوارها المعهودة في الدعم اللوجستي والمساندة مثل إخلاء الجرحى والرصد المراقبة، إلخ. واثر تجربة حرب ١٩٧٣ طرأ تبديل نوعي على المفهوم الاسرائيلي لاستخدام طائرات الهليكوبتر إذ تم الحصول، ولأول مرة، على طرازات من الهليكوبتر القتالية المتخصصة في مجالي مقاومة الدبابات وتقديم الدعم الناري المباشر للقوات البرية. كما تم في الوقت نفسه بلورة عقيدة قتالية خاصة بهذه الطائرات وتحديد مكانتها كإحدى العناصر الهامة في النظام الدفاعي الاسرائيلي.

■ طائرات الهليكوبتر القتالية في الخدمة الاسرائيلية:

يمتلك سلاح الجو الاسرائيلي طرازين من طائرات الهليكوبتر القتالية الأميركية الصنع، وهما «بل ـ ٢٠٩ كوبرا» و«هيوز ـ ٥٠٠ دفندر». وقد أوصت اسرائيل عام ١٩٧٧ على ١٨ طائرة من الطراز الأول استكملت تسلمها عام ١٩٧٩، كما أنه من المفترض أن تكون اسرائيل قد تسلمت ٣٠ طائرة من الطراز الثاني خلال عام ١٩٨٠. وتتشابه مواصفات

الطائرتين من حيث الحمولة الهجومية، إذ تحمل كل منها مدفعاً من عيار ٢٠ أو ٣٠ ملم متعدد الفوهات، و٨ صواريخ مضادة للدروع من طراز «تاو»، وحاضنات صاروخية تحتوي على قذائف جو- أرض من عيار ٦٨ ملم، أو ١٢٧ ملم أو ٢,٥٧ بوصة، أو ٢ - ٤ خزانات نابالم، وغيرها من العتاد الهجومي. وتتميز الطائرتان بقدرتها العالية على المناورة والحركية، كما تم تصميمهما بحيث تشكلان هدفاً صغيراً صعب المنال نسبياً من قبل الدفاعات الأرضية المناوئة. ولا يزيد العرض الأقصى «للكوبرا» على ٩٠ سنتم، بينما لا يزيد طول طائرة «دفندر» الأصغر حجماً على ٦,٥ امتار. وتحمل الطائرتان أجهزة تصويب وتوجيه متطورة وأجهزة رؤية ليلية ووسائل التشويش على الصواريخ المضادة للطائرات العاملة بواسطة الأشعة تحت الحمراء. وتصل دائرة عمل «كوبرا» الى حوالى ٩٠ كلم، بينما تصل دائرة عمل «دفندر» الى حوالى ٧٠ كلم.

■ مهمات الهليكوبتر القتالية:

أ - مقاومة الدبابات: تعتبر اسرائيل أن سلاح المدرعات هو «وسيلة الحسم» الرئيسية التي تقرر مصير أية مجابهة عسكرية مع القوات العربية. وقد شكلت الهجمات المدرعة العربية المكثفة في المراحل الأولى من حرب ١٩٧٣ والصعوبة التي واجهتها اسرائيل في التصدي لها، نقطة الانطلاق الأساسية لمراجعة المفاهيم الاسرائيلية حول الحرب المدرعة وكيفية مواجهتها مستقبلياً. وكان من دروس الحرب التي استخلصتها القيادة الاسرائيلية على الصعيد الاستراتيجي، ضرورة العودة إلى مبدئي الضربة الأولى الاستباقية - الوقائية، ونقل الحرب إلى أرض العدو وذلك من أجل التأكيد على عدم تكرار المباغتة التي أصيبت بها القوات الاسرائيلية خلال الحرب. إلا أن التشديد على الحرب الهجومية على الصعيد الاستراتيجي العام لم يحول دون ضرورة الأخذ بعين الاعتبار إمكانية فرض قتال دفاعي على اسرائيل وبالتالي ايجاد الوسائل القتالية المناسبة

للتصدي للهجمات العربية المدرعة المحتملة. ومن ضمن هذا المنظور وجدت القيادة الاسرائيلية انها أمام الأمور التالية:

أولاً: إن الوضع الاقتصادي والجيو- سياسي الاسرائيلي يفرض عليها عدم القدرة على حشد قوات كبيرة وبشكل دائم على خطوط التماس مع القوات العربية، ومن هنا فإن اسرائيل تحتفظ بقوات صغيرة نسبياً في الأوقات العادية في المواقع الأمامية - بعكس القوات العربية - وتعتمد على نظام التعبئة العامة ودعوة الاحتياط في حال تعرض اسرائيل لهجوم مباغت. وهذا يعني أن هنالك «ثغرة زمنية» قد تمتد ما بين **٣٦ - ٧٢** ساعة قبل أن تصل القوة المدرعة الاسرائيلية الرئيسة إلى ساحة المعركة وريثما تتم عملية دعوة الاحتياط.

ثانياً: إن الاعتماد الاسرائيلي في السابق كان على سلاح الجو في سد هذه «الثغرة الزمنية» والتصدي للقوات العربية المهاجمة. إلا أن حرب تشرين اثبتت أن سلاح الجو قد يكون منهمكاً في مجابهة وسائل الدفاع الجوي العربية المتطورة من صواريخ م/ط بالأخص المتحركة منها التي تواكب الهجمات العربية المدرعة. وبالاضافة فقد ازدادت مقدرة أسلحة الجو العربية منذ حرب **١٩٧٣** على القصف الميداني والاختراق العازل مما يعني أن محاولة تأمين الأجواء الاسرائيلية ستكون على رأس أولويات سلاح الجو، وبالتالي فإنه لا يمكن الاعتماد عليه للقيام بمهام المساندة التكتيكية للقوات الاسرائيلية المدافعة على الأقل بشكل دائم وفعال في أية مجابهة مستقبلية.

ثالثاً: إن التخزين المسبق للدروع والآليات في المناطق الأمامية قد يزيد من سرعة ردود فعل قوات الاحتياط، لكن في المقابل ان تركيز هذه المخزونات أو حشدها بالمقربة من ساحة المعركة يزيد من احتمال تعرضها لضربة عربية استباقية أو مفاجئة.

ومن هنا فإن القيادة الاسرائيلية قد سعت لأيجاد نظام قتالي يقوم بمهمة

سد «الثغرة الزمنية»، وزيادة حرية عمل سلاح الجو بشكل عام، ويحول دون تعريض القوات الاسرائيلية لمخاطر التخزين الأمامي. وقد جاءت مواصفات الهليكوبتر القتالية لتتطابق مع هذه الأغراض الاسرائيلية بالأخص على صعيد مواجهة الدبابات. ويمكن اعتبار حصول اسرائيل على طائرات الهليكوبتر الهجومية المتخصصة ابتعاداً عن سياستها التسليحية المعهودة وبالأخص في سلاح الجو، التي طالما ركزت على أنظمة قتال متعددة المهام. ويمكن تحديد استخدام اسرائيل للطائرات الهليكوبتر القتالية على النحو التالي:

١ - إن المهمة الأساسية لهذه الطائرات هي التصدي للهجمات العربية المدرعة وسد «الثغرة الزمنية» ما بين اندلاع القتال ووصول وحدات الاحتياط إلى ساحة المعركة. وقد جاء على لسان ضابط سلاح الطيران المسؤول عن وحدات الهليكوبتر القتالية «إن مهمتنا الأساسية هي تعطيل وإرباك هجمات العدو المدرعة وتأخير تقدمه بقدر الامكان، وعندما ننتهي من تنفيذ هذه المهمة سنعود إلى قواعدنا ولن توكل الينا مهام إضافية حتى نهاية القتال». وقد شددت المصادر الاسرائيلية على الطبيعة المنفردة لمهام وحدات الهليكوبتر القتالية وذلك بالإشارة إلى تدريب الطيارين والأطقم الجوية المتخصصين باتمام مهمة «التعطيل» دون سواها. وتنطلق النظرة الاسرائيلية الرادعة التي قد تحول دون قيام القوات العربية بالضربة الأولية في الحرب القادمة.

٢ - تلعب الهليكوبتر القتالية دوراً مستكملاً للقوات المدرعة الاسرائيلية وهي ليست بديلاً عنها. وتؤكد العقيدة الاسرائيلية على أن «المعركة الأساسية سيتم حسمها على الأرض بواسطة القوات المدرعة وليس بواسطة أي قوات أخرى». وقد ذكر أحد ضباط الأركان الاسرائيلية مؤخراً أن «طائرات الهليكوبتر المضادة للدبابات لا تستطيع أن تحل محل الدبابة لأنها لا تتمتع بمقومات البقاء كالدبابة كما أنها لا تستطيع احتلال الأرض... وتستطيع فقط القيام بدور مساعد...»

٢ ـ **مساندة القوات البرية**: بالرغم من التشديد على الطابع الدفاعي لاستخدام الهليكوبتر القتالية في الجيش الاسرائيلي ودورها «المنفرد» في تعطيل الهجمات المدرعة العربية الأولية، فإنه لا يمكن استبعاد استخدامها اما حالياً أو في المستقبل القريب كسلاح هجومي، اما في الغارات المحدودة، أو في مساندة الهجمات المدرعة الاسرائيلية الشاملة.

وفي الحقيقة فإن هنالك مدارس فكرية مختلفة حول الاستعمال العملياتي الهجومي لطائرات الهليكوبتر القتالية، وتركز المدرسة الغربية (الأميركية بالأساس) على دور الطائرات الدفاعي ـ المساند، بينما تدعو المدرسة السوفياتية إلى استخدامها في أغراض هجومية اشمل. ويعود هذا الاختلاف جزئياً إلى التباين في الوضع الاستراتيجي والعقيدة القتالية بين الطرفين، إذ ان الغرب يواجه في الساحة الأوروبية نظرياً على الأقل ـ كما تواجه اسرائيل نظرياً في الشرق الأوسط ـ وضعاً قد تفاجأ به بهجمات مدرعة مكثفة دون أن تكون هنالك وسائل م/د مدافعة كافية لصد الهجوم. وإذ تشدد العقيدة القتالية السوفياتية على العمليات المدرعة الاختراقية بالتنسيق مع الهجمات في مؤخرة العدو بواسطة القوات المحمولة جواً، فقد جاء تصميم طائرة الهليكوبتر القتالية الرئيسية السوفياتية «ميل ـ ٢٤ هايند ـ د»، بمثابة «عربة قتال طائرة» تجمع ما بين المقدرة على التصدي للدبابات والقدرة على الاقتحام العامودي بحمولة ٨ جنود بكامل عدتهم. وفي المقابل فإن الطائرات الأميركية «المتخصصة» لا تحمل سوى الطواقم الخاصة بها.

إلا أن طبيعة الحمولة الهجومية لكل من «كوبرا» و«دفندر» ـ مدافع رشاشة، حاضنات صاروخية، خزانات نابالم الخ ـ تشير إلى احتمال استعمالها في الأغراض الهجومية، ليس فقط في دور المضاد للدروع، بل وفي أنماط أخرى من الدعم التكتيكي والمساندة الميدانية للقوات البرية. ويمكن استعمالها ضد الأهداف الخفيفة التدريع كناقلات الجنود أو الشاحنات، أو ضد المواقع الثابتة والتجمعات المعادية. ويمكن أن تقوم

بالهجمات الخاطفة ضد الأهداف المعزولة في مؤخرة القوات العربية، أو في العمليات ضد المقاومة الفلسطينية، كما يمكن استعمالها على «أطراف» الهجمات المدرعة الاسرائيلية الشاملة، كإحدى العناصر في الهجمات المشتركة.

■ **مشكلات عملياتية:**

يبدو أنه ليس هنالك اجماع في إسرائيل حول فعالية طائرات الهليكوبتر القتالية. وقد ذكر ضابط للأركان في ندوة صحفية مؤخراً، «أتمنى أن تتحقق الآمال التي علقت على طائرات الهليكوبتر لأنني لست متأكداً من تحقيقها ويبدو لي أن جيوشاً أخرى كالجيش الأميركي لم تعد متحمسة للطائرات المضادة للدبابات لأنها لا تستطيع القيام بدور رئيسي في المعركة». وبغض النظر عن مقومات هذه الطائرات النظرية فإن هناك بعض النقاط التي يمكن التوقف عندها بالنسبة لاحتمالات استعمالها الفعلية:

١ ـ لم تتم حتى الآن أية تجربة حقيقية لهذه الطائرات في دورها الأساسي المضاد للدروع وفي ظروف قتالية مشابهة لتلك التي قد تنشب على الساحة العربية ـ الاسرائيلية.

وتشير المصادر الغربية إلى أن التجربة الايرانية المحدودة في استعمال طائرات «كوبرا» ضد الدروع العراقية في حرب الخليج لم تكن ناجحة، بل إن المدافع الرشاشة العادية المركبة على الدبابات العراقية (١٢,٧/١٤,٥ملم) استطاعت تحييد الطائرات الايرانية، كما أن مدفع م/ط الرباعي الفوهات ٢٣ ملم السوفياتي الصنع «شيلكا»، قد اثبت عن فعالية عالية في التصدي للطائرات الايرانية المغيرة. وبالرغم من صعوبة استخلاص الدروس الأكيدة من هذه التجربة المحدودة وعدم توفر المعلومات الكافية حول الظروف التكتيكية المحيطة باستخدام «الكوبرا» في حرب الخليج، تبرز علامة استفهام أساسية حول كيفية تعامل طائرات

الهليكوبتر القتالية مع الحشود المدرعة المحمية حماية مكثفة بواسطة صواريخ م/ط ومدافع «شيلكا»، والمدفعية المضادة للطائرات الموجهة رادارياً إلخ. ومع أن النظريات التكتيكية للهليكوبتر القتالية تفترض احتمائها وراء التضاريس الطبيعية أو الأشجار أو الاشتباك مع القوات المعادية خارج المدى المباشر للدفاعات الأرضية، فإن المراسل العسكري لصحيفة الجيروسالم بوست الاسرائيلية قد لخص الأمر بقوله «مهما يكن الأمر فإن طائراتُ الهليكوبتر القتالية هي بالأساس أنظمة قتالية غير محمية، ويتوقف مدى بقائها في ساحة المعركة على القدرات الفنية للطواقم التي تسيرها».

٢ ـ إن احتمالات الدفاع ضد الهليكوبتر القتالية «المتخصصة» كثيرة، منها زيادة عدد صواريخ م/ط التي تعمل على المستويات المتوسطة والمنخفضة وإطلاقها بغزارة لتفادي تأثير أساليب التشويش على الصواريخ الموجهة بالأشعة تحت الحمراء. وكذلك يمكن «تخصيص» طائرات هليكوبتر لمهام قنص الطائرات المعادية مثل «الميل ـ ٢٤» التي تحمل مدفعاً رباعي الفوهات عيار ٢٣ ملم ومقدرة على حمل صواريخ جو ـ جو. ويمكن إثارة تساؤل حول مدى فعالية الطائرات الهليكوبتر القتالية «المتخصصة» نسبة لكلفته (١٨ «كوبرا» لإسرائيل بقيمة ٨٠ مليون دولار) بالمقارنة مع الوسائل الأخرى التي يمكن اتخاذها لسد «الثغرة الزمنية» المفترضة، مثل زيادة العوائق والتحصينات على الأرض، وزرعها بالألغام المضادة للدروع، أو زيادة عدد صواريخ م/د مع القوات الاسرائيلية الأمامية. إلا أنه في المقابل يمكن القول إن تواجد الهليكوبتر القتالية يفرض على القوات العربية، تغيير تكتيكها على صعيد الحرب المدرعة، وتخصيص مجهود خاص لمكافحة القدرات الهجومية العالية لهذه الطائرات.

ويمكن القول إن مدى الاقتناع الاسرائيلي النهائي بفاعلية طائرات الهليكوبتر القتالية لم يتبين بالتمام بعد، وإن هذه الطائرات لا تزال قيد التجربة. وهكذا فلا يمكن استبعاد حصول اسرائيل على أعداد إضافية

منها (ولربما من الطرازات الأميركية الأكثر تطوراً مثل طائرة «هيوز أ ـ هـ ٦٤» التي لم تدخل الخدمة الفعلية بعد)، أو الاحتفاظ بها كوسيلة دعم ميدانية هامة لكنها ثانوية.

القوات الاسرائيلية المحمولة بطائرات الهليكوبتر

العدد ـ ٦، ٢٣/٤/١٩٨٠

تستخدم اسرائيل طائرات الهليكوبتر على نطاق واسع في العديد من أنماط العمل العسكري المختلفة. ويقدر عدد ما يملكه سلاح الجو الاسرائيلي من هذه الطائرات في الوقت الحاضر بما يزيد عن ٢٥٠ طائرة تعمل في مهمات تتراوح من الرصد والمراقبة الميدانية وتوجيه رمايات المدفعية، إلى عمليات الارتباط والنقل الخفيف، والبحث والانقاذ وإخلاء الجرحى، والاستطلاع والدورية، إلى مهمات النقل المتوسط والثقيل والدعم اللوجستي، وعمليات الاقتحام العمودي، وصولاً إلى المهمات الهجومية المسلحة ومقاومة الدبابات.

ومن بين سائر هذه المهمات، فإن أبرزها على الاطلاق تلك المتعلقة بعمليات النقل والاقتحام وانزال (إبرار) القوات على أنواعها. ويعتمد سلاح الجو الاسرائيلي في تنفيذه لهذه العمليات على قوة من طائرات الهليكوبتر الناقلة والداعمة المتسمة بفاعليتها العالية. ويمكن حصر طائرات الهليكوبتر الاسرائيلية المستخدمة، أو القابلة للاستخدام في هذا النوع من العمليات العسكرية على الشكل التالي:

ـ نحو ٤٥ هليكوبتر ثقيلة من طراز «سيكورسكي س ـ ٦٥»، والتي تعرف أيضاً باسم «سي. هـ ـ ٥٣ ستاليون».

ـ ٢٤ هليكوبتر ثقيلة من طراز «سيكورسكي س ـ ٦١ ر»، أو «سي. هـ ـ ٣» كما تعرف أيضاً.

- ٨ طائرات هليكوبتر ثقيلة من طراز «سي. هـ. ٤٧ شينوك».

- ١١ هليكوبتر ثقيلة من طراز «سوبر فريلون».

- نحو ٥٠ هليكوبتر متوسطة من طراز «بل - ٢٠٥» و«أغوستابل - ٢٠٥».

- ١٢ هليكوبتر متوسطة من طراز «بل - ٢١٢».

وهكذا، فإن سلاح الجو الاسرائيلي يكون مالكاً في الوقت الحاضر لحوالي ١٥٠ طائرة هليكوبتر ناقلة متوسطة وثقيلة قادرة على القيام بمهمات نقل الجنود والمعدات وانزالهم على مسافات قصيرة ومتوسطة تصل في معدلها إلى ما يتراوح بين ٣٠٠ - ٦٠٠ كلم بشكل عام. كما أن معظم تلك الطرازات يمكن تزويده بأسلحة ومعدات قتالية متنوعة بما في ذلك رشاشات ومدافع وقذائف صاروخية وصواريخ مضادة للدبابات، اما من أجل تمكينه من الدفاع عن النفس في حال تعرضه للمهاجمة، أو من أجل تنفيذه للعمليات الهجومية المسلحة إذا ما اقتضت الضرورات العملية ذلك. وبالاضافة فإن بعضاً من تلك الطرازات قادر على التمون بالوقود أثناء التحليق، من أجل إطالة مدى عملياته المحتمل.

ويمكن تلخيص الخصائص العامة لطائرات الهليكوبتر الاسرائيلية الناقلة كالآتي:

□ **الهليكوبتر «سيكورسكي س - ٦٥»**: وهي أهم طرازات النقل المتوافرة لإسرائيل في الوقت الحاضر حيث إن هذه الهليكوبتر تشكل حالياً طراز النقل الاقتحامي الثقيل الرئيسي في الترسانة الجوية الاسرائيلية. والمهمة الرئيسية لهذه الهليكوبتر هي انزال القوات الخاصة وتقديم الدعم اللوجستي لتلك القوات، وللقوات البرية عموماً. وهي تتميز بقدرتها الفائقة على حمل المعدات الثقيلة داخل الهيكل، أو بواسطة رافعة (ونش) تبلغ طاقتها ٦٨٠٠ كلغ، إلى جانب قدرتها على استيعاب عدد كبير من

الجنود بالنسبة لطائرة هليكوبتر. ويمكن تسليح هذه الطائرة برشاش ذي ست فوهات من عيار ٧,٦٢ ملم، كما أن بالامكان تموينها بالوقود في الجو. وهذه المزايا تجعلها ملائمة بشكل خاص لتنفيذ عمليات الانزال وراءخطوط العدو، وفي أماكن بعيدة عن خطوط الجبهة مباشرة، بالاضافة إلى دعم تلك القوات وتموينها بالمعدات والأسلحة المتوسطة وحتى الثقيلة منها، ثم إخلاءها بعد اتمام مهامها. وتحمل هذه الطائرة ٥٥ جندياً بكامل معداتهم كحد أقصى، أو ٣٦ حمالة طبية، أو ما مجموعه ٩ أطنان من الحمولات المختلفة داخل الهيكل، أو ٦,٨ اطنان خارجه، بما في ذلك عربات مدرعة ومدافع ميدان حتى عيار ١٥٥ملم، وأسلحة مضادة للطائرات وللدبابات وذلك حتى مسافة قصوى مقدارها ٦٥٠كلم. وتجدر الاشارة إلى أن الطائرات الأميركية التي استخدمت في عملية الانزال الفاشلة في ايران كانت من طراز مشتق من هذه الطائرة.

□ **الهليكوبتر «سيكورسكي س ـ ٦١ ر»**: تستخدم هذه الطائرة في مهمات شبيهة بمهمات الطائرة «س ـ ٦٥»، وذلك إلى جانب اعدادها لتنفيذ مهمات البحث والانقاذ وإخلاء الجرحى، وبشكل خاص انقاذ طياري المقاتلات والقاذفات التي يتم إسقاطها خلف الخطوط المعادية أو في البحر على مسافات بعيدة عن المواقع الصديقة. وتتمتع هذه الطائرة أيضاً بإمكانية تموينها بالوقود في الجو، كما أنها مزودة بنظام رؤيا وملاحة ليلية كامل يمكنها من العمل في مختلف الظروف الجوية. وهي قادرة على حمل ٣٠ جندياً، أو ١٥ حمالة طبية، أو ما مجموعه ٢,٥ طناً من المعدات، كما أنها تسلح عادة برشاش سداسي الفوهات للحماية المباشرة واسكات النيران المعادية، وخاصة اثناء قيامها بعمليات الانقاذ والاخلاء. أما المدى العملي الاعتيادي لهذه الطائرة فيصل إلى ٤٥٠كلم بحمولة قصوى، أو ٧٥٠كلم عند إعادة تموينها بالوقود أثناء التحليق.

□ **الهليكوبتر «شينوك سي. هـ ـ ٤٧»**: وهي أثقل طائرات الهليكوبتر العاملة حالياً لدى إسرائيل. إذ انها قادرة على حمل ٤٤ جندياً، أو ٣٣

مظلياً، أو ٢٤ حمالة طبية، أو ما مجموعه ٩,٨ أطنان من المعدات داخل الهيكل، أو ١٢,٧ طناً في الخارج معلقة بواسطة رافعة. ويصل المدى القتالي لهذه الطائرات إلى نحو ٤٠٠كلم بحمولة قصوى، أو ١٢٠٠ كلم بحمولات مخفضة. وهي قادرة على رفع معظم أنواع الشاحنات والعربات المدرعة والمدافع الميدانية التي يستخدمها الجيش الاسرائيلي، بما في ذلك مدفع من عيار ١٥٥ملم مع طاقمه وذخيرته. وقد أوصت اسرائيل على ٨ طائرات من هذا الطراز في أواخر السبعينات، إلا أنه من المرجح أن تزداد أهميتها العددية في اسرائيل خلال السنوات القليلة القادمة عن طريق حصول سلاح الجو الاسرائيلي على كميات اضافية منها.

□ **الهليكوبتر «سوبر فريلون»**: وكانت اسرائيل قد حصلت على نحو ١٦ طائرة منها خلال الستينات من فرنسا وشكلت على امتداد عدة سنوات طراز النقل والاقتحام العمودي الثقيل التقليدي في الترسانة الاسرائيلية حتى موعد دخول الطائرات الأميركية الجديدة إلى الخدمة خلال السبعينات. وقد شاركت الهليكوبتر «سوبر فريلون» في العديد من عمليات الكوماندوس الاسرائيلي خلال حرب ١٩٦٧، وفي حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، وفي الإغارة على مطار بيروت عام ١٩٦٨، ثم في حرب ١٩٧٣ وهي قادرة على حمل ٣٠ جندياً، أو ١٥ حمالة طبية أو ٤,٥ أطنان من المعدات المختلفة، وذلك على مسافات تتراوح من ٦٥٠ كلم بحمولة قصوى الى نحو ١٠٠٠ كلم بحمولات مخفضة. وقد بات من المتوقع أن يتم استبعاد هذه الهليكوبتر من الخدمة الفعلية الاسرائيلية خلال وقت قريب نظراً لتقادمها ولتوافر طرازات أكثر حداثة تحل مكانها.

□ **الهليكوبتر «بل / اغوستابل ـ ٢٠٥»**: تعتبر هذه الطائرة أكثر طائرات الهليكوبتر استخداماً في إسرائيل، وذلك منذ أواخر الستينات حين حلت مكان الطائرة «سيكورسكي س ـ ٥٨» كطراز الهليكوبتر المتوسط المتعدد

المهامات الرئيسي في سلاح الجو الاسرائيلي. تستخدم اسرائيل هذه الطائرات في مختلف المهام الخفيفة والمتوسطة مثل نقل الضباط والجنود والأعتدة والارتباط الميداني، وتوجيه الرمايات المدفعية، والاستطلاع والملاحظة، والبحث والانقاذ، وإخلاء الجرحى، بالاضافة طبعاً الى الاقتحام العمودي وانزال القوات والدعم التكتيكي وهي تحمل ١٤ جندياً أو ١٦ حمالات طبية أو ١,٧٥ طناً من المعدات، كما أنها تسلح برشاشات وحاضنات صواريخ وقذائف صاروخية من عيارات مختلفة. ويصل مدى هذه الطائرة بحمولتها القصوى إلى نحو ٣٥٠ كلم. ومن الجدير بالذكر أن المعلومات كانت قد أفادت عن قيام اسرائيل بتزويد روديسيا خلال أواخر السبعينات بنحو ١٠ من هذه الطائرات وذلك على الرغم من الحظر الدولي الذي كان مفروضاً عن تصدير الأسلحة إلى تلك الدولة أثناء حكم إيان سميث العنصري فيها.

□ الهليكوبتر «بل - ٢١٢»: حصلت اسرائيل على هذه الطائرات في أعقاب حرب ١٩٧٣، ومن المرجح أن يزداد اعتماد اسرائيل على هذه الطائرة في المستقبل، خاصة إذا ما اختيرت كبديل للهليكوبتر «بل - ٢٠٥»، وذلك نظراً لما تؤمنه من زيادة في الحمولة وارتفاع عام في مستوى الأداء، بالاضافة إلى عامل الأمان الذي يوفره استخدامها لمحرك مزدوج بدلاً من محرك فردي عادي كما هي الحال مع الأولى. وتحمل الهليكوبتر «بل - ٢١٢» ١٦ جندياً أو ٦ حمالات طبية، أو ما مجموعه ٢,٧٥ طناً من الحمولات الخارجية المعلقة، أو ٢ طن من الحمولات داخل هيكلها. أما مداها العملي فيصل إلى ٤٥٠ كلم بحمولة قصوى.

■ **الأهمية العملياتية لطائرات الهليكوبتر الناقلة**

يستفاد من هذه المواصفات، بان اسرائيل سوف تكون قادرة في حالة نظرية يتم فيها استخدام كامل طاقة الحمل المتوافرة لأسطولها من طائرات الهليكوبتر الناقلة / الاقتحامية، من نقل ما يقرب من ٤٨٠٠ - ٥٠٠٠

جندي (أي نحو لواء ونصف إلى لواءين من القوات الخاصة والكوماندوس المحمول جواً)، أو حوالي ٧٥٠ طناً من المعدات والأسلحة والذخائر المختلفة وذلك في طلعة واحدة على مسافات تتراوح بين بضع عشرات إلى بضع مئات من الكيلومترات. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار وضعاً عملياتياً نموذجياً يتم فيه تقسيم أدوار تلك الطائرات على أنماط استخدامها المتنوعة، لوجدنا أن القدرة الاسرائيلية في هذا المجال قد تصل إلى حد نقل لواء كامل من القوات المحمولة جواً (نحو ٣٠٠٠ ـ ٣٥٠٠ عنصر) مزودين بكامل معداتهم الفردية بما في ذلك الأسلحة المضادة للدروع (قواذف صاروخية «لاو» و«بيكيت» و«ر.ب.ج. ـ ٧») وصواريخ موجهة «دراغون» مثلاً، وأسلحتهم المضادة للطائرات «صواريخ «رد آي» التي تطلق من الكتف)، وذلك بالاضافة إلى جزء هام من معدات ذلك اللواء المتوسطة والثقيلة، مثل العربات المدرعة «ر.ب.ي ـ ١»، والسيارات الميدانية، والمدافع المقطورة من عياري ١٠٥ملم و١٥٥ملم، والمدافع غير المرتدة من عيار ١٠٦ملم... إلخ. ويمكن لهذه القوة الانتقال على مسافة وسطية تتراوح بين ٤٠٠ـ٦٠٠كلم، بل وقد تزيد عن ذلك إذا ما تمت الافادة من قدرات بعض الهليكوبتر الناقلة على التمون بالوقود أثناء التحليق. كما أن ذلك قد يتم في مختلف الأحوال الجوية وفي الليل بصورة خاصة، نظراً لتزويد تلك الطائرات بأجهزة الرؤيا والملاحة الخاصة بذلك.

ويعني هذا عملياً، أن اسرائيل قادرة نظرياً على تغطية كافة أنحاء الأراضي اللبنانية وجزء رئيسي من الأراضي السورية والأردنية ضمن شعاع دائرة تصل حدوده القصوى إلى ما يقارب ٢٠٠ـ٣٠٠كلم (على افتراض أن تلك الطائرات سوف تضطر إلى قطع مسافة العودة إلى قواعدها دون التمون بالوقود أثناء عملياتها المفترضة). وتبرز أهمية ذلك بصورة خاصة عند استخدام اسرائيل لهذا النمط من العمليات في مهمات التسلل إلى عمق الأراضي والمواقع العربية والاستفادة من طابع المفاجأة خلالها (كما حدث مثلاً في عملية الاستيلاء على رادار جزيرة شدوان أثناء حرب الاستنزاف مع

مصر). وبالاضافة فإن هذه القدرة تمكن اسرائيل من انزال قواتها في مواقع استراتيجية قد يصعب الوصول إليها بالطرق التقليدية، كالمواقع الجبلية المحصنة، والمنشآت الخلفية البعيدة عن ساحل البحر (مما يؤدي إلى استبعاد إمكانية التسلل إليها عن طريق القوات المنقولة بحراً). وبالطبع، فإن هذا النوع من العمليات يكتسب أهمية خاصة في إطار الحرب المضادة التي تشنها القوات الاسرائيلية على قوات الثورة الفلسطينية وقواعدها الأمامية والخلفية في لبنان، وذلك نظراً لجمع هذه العمليات ما بين عوامل المفاجأة والسرعة وقوة النيران، بما فيها تلك الناتجة عن أسلحة طائرات الهليكوبتر المستخدمة فيها. ويبقى أن نشير إلى أن طائرات الهليكوبتر هذه، رغم مزاياها العملياتية المتعددة، تبقى معرضة بشكل قوي لخطر الاصابة والتدمير بواسطة أنظمة الدفاع الجوي الخفيفة والمتوسطة، وبالأخص المشتملة على الصواريخ المطلقة من الكتف، مثل الصاروخ «سام ـ ٧» مثلاً، والمدافع الآلية سريعة الرمي مثل المدافع عيار ٢٠ملم و٢٣ملم. وقد أظهرت كافة التجارب القتالية التي استخدمت فيها طائرات الهليكوبتر في مهمات هجومية واقتحامية مباشرة (حرب فيتنام، والحرب العربية ـ الاسرائيلية ١٩٧٣، الحرب العراقية ـ الايرانية)، أن هذه الطائرات تكون عرضة لتكبد خسائر فادحة جداً إذا ما تمت مجابهتها بنيران الأسلحة المضادة المشار إليها اعلاه.

III

العامل النووي

إسرائيل والعامل النووي

العدد - ٢٥/٢٦، ٣١/١/١٩٨١

تولي اسرائيل منذ مدة اهتماماً خاصاً بدراسة التحولات التي قد تطرأ على المنطقة من جراء دخول الأسلحة النووية إلى حلبة الصراع العربي - الاسرائيلي في المستقبل المنظور. ويمكن استخلاص مدى أهمية العامل النووي بالنسبة لاسرائيل من خلال العديد من مواقفها في الآونة الأخيرة. فمن جهة لا تزال أجهزة الاعلام الاسرائيلية تقوم بحملة واسعة ضد برامج الطاقة النووية العربية - بالأخص العراقية - وكانت آخر تحركاتها على هذا الصعيد الاقتراح الذي تقدم به مندوب اسرائيل في الأمم المتحدة والداعي إلى قيام مؤتمر يضم الدول العربية واسرائيل بغرض الاتفاق على اعلان الشرق الأوسط منطقة مجردة من السلاح النووي . ومن جهة أخرى أشارت الصحف الاسرائيلية إلى بروز «العامل النووي» لأول مرة خلال الحملة الانتخابية الراهنة، وقد تضمن برنامج حزب العمل الانتخابي بنداً يدعو إلى التأهب في وجه الخطر على أمن اسرائيل الكامن في «حصول الدول العربية المعادية على مقدرة نووية محتملة».

ومع أنه من المرجح أن العامل النووي سيلعب دوراً متزايد الأهمية في تحديد الكثير من الخيارات الاسرائيلية المستقبلية على مختلف الأصعدة السياسية، والأمنية، فإنه ليس هناك على ما يبدو اجماع داخل اسرائيل على الخطوات التي يجب اتخاذها لمواجهة هذا الأمر، أو تصور ثابت للانعكاسات الاستراتيجية التي قد تنجم عن وضع نووي في المنطقة. وسنحاول فيما يلي التطرق إلى بعض الاتجاهات الراهنة في اسرائيل،

والخيارات والتوقعات التي يجري النقاش عنها، بالنسبة للعامل النووي.

■ الوضع النووي الحالي في الشرق الأوسط:

يتميز الوضع النووي الراهن في المنطقة بعدم التكافؤ بين القدرات الاسرائيلية في مجال انتاج الأسلحة النووية، والقدرات العربية في هذا المضمار. وقد اتسم البرنامج النووي الاسرائيلي بالغموض المتعمد منذ مطلع الستينات، حيث تبنت حكومة ليفي أشكول سياسة تقول بأن اسرائيل «لن تكون المبادرة إلى ادخال الأسلحة النووية إلى المنطقة». وقد وصف شمعون بيريز الجهود الاسرائيلية بأنها تهدف لتطوير قوة نووية لكن مع «تحفظ». ويبدو أن الدوافع من وراء الامتناع عن الاعلان عن وجود أسلحة نووية في يد اسرائيل كانت عديدة، منها:

١ ـ إبعاد الضغوطات الدولية وبالأخص الأميركية عنها: يقول الباحث الاسرائيلي شلومو ارنسون إن إدارة الرئيس كيندي كانت قد مارست ضغوط شديدة على حكومة دافيد بن غوريون عام **١٩٦٣** بعدما كشف النقاب عن وجود مفاعل ذري في ديمونا، وذلك من أجل ممارسة الرقابة الأميركية على البرنامج النووي الاسرائيلي.

٢ ـ استعمال «الخيار» النووي كورقة تفاوض مع الولايات المتحدة: يقول ارنسون أن ليفي أشكول الذي خلف بن ـ غوريون، قد وافق على تأجيل الخيار النووي الاسرائيلي في مقابل الحصول على التزام سري من الرئيس الأميركي جونسون بضمانة حدود **١٩٦٧**، وذلك قبل اندلاع حرب حزيران بفترة وجيزة. وكذلك فقد أشارت المصادر الاسرائيلية والغربية فيما بعد، إلى نجاح اسرائيل في الحصول على أسلحة تقليدية متطورة وذلك بحجة أن البديل سيكون العودة إلى «الخيار النووي».

٣ ـ عدم تحمل مسؤولية السباق النووي في المنطقة: ومع امتناع اسرائيل عن الاعلان صراحة عن وجود الأسلحة النووية في ترسانتها، يصبح

بالامكان ـ على الصعيد الاعلامي على الأقل ـ تحميل الطرف العربي مسؤولية ادخال هذا السلاح إلى الصراع. وهذه هي الحجة التي تحتمي وراءها الجهود الاسرائيلية الحالية في مجال التطويق الاعلامي للجهود العربية النووية، كما أن اسرائيلي قد هاجمت الأطراف الثالثة ـ مثل فرنسا وايطاليا، كونها تتخذ مواقف «عديمة المسؤولية» في مساعدتها للبرامج النووية العربية.

٤ ـ ممارسة الضغوط المعنوية على الدول العربية: وهكذا فإن إبقاء القيادات العربية في حالة من الشك والغموض يساهم في إرباك التخطيط العربي، إذ ان على الأطراف العربية الأخذ في الاعتبار دائماً احتمال استعمال اسرائيل للأسلحة الذرية. ويعزي ارنسون الأهداف المصرية المحدودة في حرب ١٩٧٣ إلى مخاوف الرئيس السادات من لجوء اسرائيل إلى الأسلحة النووية، كما يدعي ارنسون إن مبادرة السلام التي قام بها الرئيس المصري عام ١٩٧٧، تعود ولو جزئياً الى نفس هذه المخاوف.

وبمعنى آخر فإن التحفظ الاسرائيلي في الاعلان عن وجود الأسلحة النووية يستهدف إثارة المخاوف العربية من اندلاع حرب نووية دون إمكانية قيامهم بالتخطيط لها.

ومع أن اسرائيل لا تزال تتمسك بمبدأ عدم المبادرة في الاعلان رسمياً عن وجود الأسلحة النووية لديها، فإنه لم يعد هنالك الكثير من الغموض حول الخيار النووي الاسرائيلي. وقد أكدت مختلف المصادر الغربية بما في ذلك تقرير صادر عن وكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٧٤ ـ كشف النقاب عنه عن عام ١٩٧٨ ـ إن اسرائيل قد قامت منذ مطلع السبعينات بانتاج العديد من القنابل الذرية سنوياً بما في ذلك نظام صواريخ مصمم لحمل الرؤوس النووية. وبالاضافة فإن المصادر الاسرائيلية غير الرسمية لم تعد تنفي حقيقة المجهود الاسرائيلي في المجال النووي. وقد كتب مؤخراً العقيد (احتياط) مئير باعيل، رئيس شعبة المذاهب القتالية في الأركان

العامة سابقاً، «إن الافتراض المألوف في العالم أنه إذا ما قررت اسرائيل انتاج أسلحة نووية، فان ذلك يقع ضمن امكانياتها على التنفيذ، أي إن اسرائيل تملك ظاهرياً، خياراً نووياً». وقد قدر الباحث الأميركي العربي الأصل بول جابر عدد الرؤوس النووية في حوزة اسرائيل بـ ٦٨ قنبلة من قوة تفجيرية توازي ١٥ـ ٢٠ كيلوطن عام ١٩٨٥، و٣٢٠ قنبلة من نفس الحجم عام ١٩٩٠.

وفي مقابل وجود الخيار النووي حالياً عند اسرائيل، لا تزال القدرات العربية في هذا المجال محدودة نسبياً، وذلك حسب التقديرات الاسرائيلية، نفسها، ولكن هذا لا يحول دون اعتبار بعض المحللين الاسرائيليين أن المنطقة باتت على عتبة العصر النووي. يقول شاي فلدمان الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في تل ـ ابيب، «إن الفكرة التي تقول بأن الشرق الأوسط يقترب من العهد النووي لم تعد صحيحة إطلاقاً، حيث إن هذه المنطقة قد أصبحت بالفعل في هذه المرحلة مسرحاً للسلاح النووي، وتتميز هذه الحقيقة بأن كل دول المنطقة قد أعدت لنفسها خططاً نووية مختلفة من حيث نوعيتها وخطورتها، بعض هذه الخطط تحمل طابعاً عسكرياً واضحاً وهدفها انتاج السلاح النووي والقسم الآخر يحمل طابعاً مدنياً ويتم في نطاق تطوير مصادر بديلة للطاقة، لكن علينا أن نذكر أن الطاقة النووية هي واحدة وباستطاعة منتجيها توجيهها للاستخدامات العسكرية أو المدنية حسب حاجاتهم ورغباتهم». ويقوم فلدمان بمسح الاحتمالات النووية غير الاسرائيلية في المنطقة، ويصل الى الاستنتاج بأن هنالك خطراً في الأمد القريب على اسرائيل من احتمالين:

١ ـ تزويد الباكستان لدولة عربية أو أكثر بالقنابل النووية: ويقول فلدمان «إن الخطة النووية الباكستانية ـ الدولة الأبعد جغرافياً عن اسرائيل ـ هي الأكثر قرباً من طور التنفيذ. . . إن بعض الخبراء الأجانب يتنبأون بأن

تتمكن باكستان من انتاج كمية كافية من المادة القابلة للانشطار تمكنها من إجراء تجربتها النووية الأولى خلال ١٨ شهراً (إبتداء من أوائل عام ١٩٨١)». ولكن شلومو أرنسون يستبعد احتمال تزويد الباكستان مباشرة للدول العربية بأسلحة نووية، فبعد أن يبحث مطولاً في العلاقات بين ليبيا والباكستان واحتمال كون ليبيا قد مولت جزءاً من البرنامج النووي الباكستاني، يقول ارنسون، «إن الباكستان دولة اسلامية غير عربية، وبعيدة وغير متورطة مباشرة في النزاع في الشرق الأوسط ولا تحتل مساعدتها للعرب موقعاً مركزياً في سلم الأولويات الباكستانية». إلا أن أرنسون يعود ليقول إن المشكلة من وجهة النظر الاسرائيلية تكمن في أن «ظهور عامل ذري اسلامي مؤيد للعرب حتى ولو كان بعيداً جغرافياً، يقلص من إمكانية تحقيق الخيار الذري الاسرائيلي. إذ انه بدءاً من لحظة قيام تهديد كهذا، حتى ولو كان بعيداً، فلن تستطيع اسرائيل التأكد تماماً فيما إذا كان سيستخدم ومتى». هكذا فبرأي أرنسون يمكن تحييد المقدرة الاسرائيلية النووية، حتى وان لم يتم توصيل القنبلة الباكستانية ـ الاسلامية مباشرة إلى الدول العربية.

٢ ـ قيام العراق بتطوير قنبلة ذرية: يقول فلدمان «إن الخطة النووية العراقية قد تبدو بعيدة التحقيق ولكن فإذا كانت الباكستان هي الدولة الاسلامية الأولى ذات القدرة النووية فمن الجائز أن تكون العراق الدولة النووية العربية الأولى. . . ومن الناحية الفنية تفتح الخطة العراقية النووية المجال أمام بغداد لانتاج السلاح النووي خلال بضعة أعوام». وكان يوفال نئمان عضو الجمعية الاسرائيلية للطاقة الذرية قد صرح في الصيف الماضي إن «الهدف الوحيد للفرن الذري الذي حصلت عليه العراق من فرنسا، هو هدف عسكري حيث إن حقل الأبحاث العلمية في مجال الذرة يكاد يكون معدوماً في العراق، بالإضافة إلى أن الفرن الفرنسي. . لا تكفي طاقته (٥٠ ـ ٧٠ ميغا واط) لانتاج الكهرباء». ويقول نئمان إن العراق سيستطيع انتاج القنابل الذرية في فترة تتراوح ما بين ٢ ـ ٤ سنوات

«إذا لم يرغب في الاستعانة بالتقنية من الخارج» وفي فترة أقل إذا ما قامت الباكستان مثلاً بمد العراق بالمعونة التقنية.

وفي الحقيقة فإن التقديرات الاسرائيلية لمدى قرب المنطقة فعلاً من العصر النووي تتفاوت بحسب المضمون الاعلامي للأحاديث الاسرائيلية والهدف منها. وهكذا فإنه من الصعب تحديد الفترة الزمنية الانتقالية التي تعمل بها القيادة الاسرائيلية، وعلى سبيل المثال فإن رئيس الأركان السابق حاييم بارليف (والمرشح لمنصب وزير الدفاع في حال وصول حزب العمل إلى الحكم في الانتخابات المقبلة) قدر مؤخراً ان المدة الزمنية لدخول الشرق الأوسط في عهد الذرة هي عشر سنوات، لكن العميد احتياط والوزير السابق في حزب العمل موشى كرمل ذكر أن المدى الزمني للتسلح العربي بالذرة هو في حدود الخمس سنوات. ويخلص شاي فلدمان إلى الاستنتاج بأنه يجب على اسرائيل أن تأخذ في الحسبان إمكانية حصول «عدد من الدول العربية» على السلاح النووي خلال الثمانينات ويضيف «من الناحية الفنية فقد دخلت حلبة الصراع العربي ـ الاسرائيلي عهدها النووي والسؤال الحاسم بالنسبة لاسرائيل هو ما إذا كان بإمكان القيادة الاسرائيلية التأقلم مع الوضع الجديد. وهذه المشكلة تزداد تعقيداً بسبب طبيعة الفترة الانتقالية إلى العهد الجديد. فلو كان هذا الانتقال يتميز بحدث دراماتيكي كإجراء تجربة نووية، لكان بالامكان التوقع بأن يدفع ذلك القيادة الاسرائيلية ويفرض عليها أن تفكر بروح العهد الجديد، لكن كما يبدو فإن الانتقال إلى العصر النووي سوف يفتقر لحدث دراماتيكي بحيث تكون الفترة الانتقالية طويلة نسبياً، وفي إطار هذه الفترة فلن يكون واضحاً ما إذا كانت دولة معينة قد حصلت فعلاً على السلاح النووي أم لا، ونتيجة لذلك فسوف يسود جو من عدم الثقة يتعلق بقواعد اللعبة على الصعيدين، السياسي والعسكري».

■ **الفترة الانتقالية في المنظور الاسرائيلي:**

وبغض النظر عما إذا كان تقدير فلدمان حول عدم حدوث تطورات

«دراماتيكية» على الصعيد النووي، صحيحاً أم لا، فإن طبيعة الفترة الانتقالية ما بين تواجد خيار نووي عند طرف واحد - إسرائيل - وتواجده عند الأطراف العربية كذلك، قد تكون حرجة بالنسبة لاسرائيل والعرب على حد السواء. وذلك لأن عدم التكافؤ في الوضع النووي قد يثير عند اسرائيل «مخاوف» خاصة من وصول البرامج العربية - او الاسرائيلية - إلى طور النضوج، بما قد يؤدي بدوره إلى بروز مخاوف عربية من الخطوات الاسرائيلية المحتملة، الخ. وعلى صعيد آخر فإن اقتراب المنطقة من العصر النووي قد يفرض على اسرائيل الاختيار بين بدائل عديدة على الصعيد الاستراتيجي / السياسي، كما أنه قد يدفع الدول العظمى نحو تكثيف تحركاتها في المنطقة اما على صعيد الاستقطاب أو التعاون. ويمكن تلخيص أهم البدائل التي تبحث بها اسرائيل على النحو التالي:

١ - **إنها حالة الصراع مع العرب**: وقد ذكر شمعون بيريز وأيده حاييم بارليف خلال مناقشة البرنامج السياسي لحزب العمل، «أنه يجب على اسرائيل أن تبذل كافة الجهود للتوصل إلى إحلال السلام خلال العقد الحالي قبل أن تجد نفسها في العهد الذري». إلا أن بارليف أوضح أن هذا لا يعني تنازل اسرائيل عن مواقفها الأساسية، ومن هنا فإن عليها أن تعمل في مجالين: «العمل على اضعاف وتقليص دوافع العالم العربي لشن الحرب وذلك عن تحقيق السلام مع سوريا والأردن خلال السنوات العشر القادمة، ولكن إلى جانب هذا يجب علينا أن نصبو إلى نتيجة أخرى وهي أن يدفع العالم العربي ثمناً باهظاً إذا بادر إلى شن الحرب».

٢ - **الاعلان رسمياً عن وجود «رادع نووي» اسرائيلي وربط ذلك بالمفاوضات السياسية مع العرب**: يقترح شلومو أرنسون هذا البديل بناءعلى أنه لا يمكن ضمانة الأهداف القومية الاسرائيلية - عن طريق الاستمرار في تصعيد حدة النزاع مع الدول العربية، والسعي وراء احتلال الأراضي المأهولة بالسكان العرب والاستمرار في سباق التسلح التقليدي.

ويقول ارنسون: «إن ما نحتاجه هو معاهدة سلام شاملة مع مصر، وسوريا، والأردن ـ بما في ذلك ايجاد صيغة فلسطينية ـ أردنية ـ خاصة مما يرفع عن اسرائيل ضرورة البقاء في الأراضي العربية المحتلة، وهذا ما يخلق متاعب داخلية لنا، ويحمل القوى العربية على الاستمرار في مواجهتها». ويقول ارنسون إن اسرائيل تستطيع الاعلان عن سياسة نووية «انشط» (Active) بعد التوصل الى اتفاق سياسي مع العرب.

وتقتضي هذه السياسة التأكيد على التزام اسرائيل باستخدام الأسلحة النووية «في حال خرق الدول العربية للحدود المتفق عليها في المفاوضات». ويضيف ارنسون: «إن مثل هذه السياسة من شأنها، وبالتناقض الظاهر، أن تزيد من أمن اسرائيل في حال التخلي عن حزامها الأمني الحالي، أي إن اسرائيل «المقلصة» الحجم النووية ستتمتع بمناعة أمنية أكبر من اسرائيل التوسعية التي تعتمد على الدفاع التقليدي. ويصل ارنسون إلى الاستنتاج أنه من الضروري أن تستبدل اسرائيل سياستها الحالية التي تربط أمنها بوجودها في الأراضي العربية المحتلة، بسياسة تقوم على الرادع النووي المعلن داخل حدود ما قبل حرب ١٩٦٧.

٣ ـ العمل على اجهاض القدرة النووية العربية: وهنالك مدرسة فكرية في اسرائيل تدعو إلى اعلان البرامج النووية العربية «كذرائع حرب» يجب التصدي لها في وقت مبكر وبكافة الوسائل المتاحة. ويقول حغاي أشد، المعلق في صحيفة دافار إن الرد الاسرائيلي على البرامج العربية، يجب ألا يقتصر على «الانتظار والتروي. فالحديث لا يدور فقط على إمكانية توجيه رد مبكر له طابع عسكري معين، بل يجب النظر أيضاً في احتمالات توجيه ردود مبكرة ذات طابع سياسي أو سياسي ـ عسكري مختلط خلال السنوات القلية القادمة». ويقول أشد إن «اسرائيل لن ترضخ لابتزاز ذري عراقي أو ليبي، بل ستعتبر ذلك «ذريعة حرب» تفرض عليها الدفاع عن وجودها، ويشارك زئيف شيف المعلق العسكري لصحيفة هآرتس أشد بالرأي بالنسبة لضرورة اتخاذ اسرائيل للخطوات السريعة من أجل

«التصدي» للمجهود النووي العربي، فيقول: «يتوجب على اسرائيل القيام بكل جهد ممكن من أجل عرقلة وكبح التقدم العربي في هذا المجال ويجب أن تبذل الجهود في المجال السياسي وغيره من المجالات على السواء».

٤ ـ العمل على مواجهة مخاطر تدخل الدول العظمى: ويقول حغاي أشد أنه لا يمكن استبعاد احتمال تعاون أميركي ـ سوفياتي من أجل منع انتشار الأسلحة الذرية في المنطقة. ويقول إن هنالك حوافز خاصة نسبة لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، قد تدفع الدولتان العظميان إلى «تقسيم المنطقة بينهما» في حال بروز العامل النووي على الصعيد المحلي. ومن جهة أخرى فإن ارنسون يرى «أن القنبلة العربية ستؤدي إلى إبعاد الولايات المتحدة عن اسرائيل لأن تأييدنا سيصبح بالغ الكلفة والمجازفة». وفي المقابل يرى تسفي تيمور المعلق في صحيفة عال همشمار أن اعلان اسرائيل عن «الخيار النووي» رسمياً في الوقت الذي لا تزال تتمسك بالأراضي العربية المحتلة سيخلق مشاكل خاصة مع الولايات المتحدة، التي تفصل ما بين مقتضيات الدفاع عن دولة اسرائيل بالذات، والدفاع عن سياساتها الاحتلالية. وبمعنى آخر فإن تيمور يرفض فكرة التصدي الذري الاسرائيلي في الشرق الأوسط في الوقت الذي لا تقوم به اسرائيل بمبادرة لإخلاء الأراضي العربية المحتلة.

■ احتمالات «ميزان الرعب» في الشرق الأوسط:

إن خيارات اسرائيل في الفترة الانتقالية ترتبط برأي بعض المحللين الاسرائيليين بمدى احتمال قيام «ميزان للرعب» في المنطقة إذا ما حصل الطرفان على الأسلحة النووية. وبمعنى آخر فإنه إذا ساد الاقتناع في اسرائيل بأن حصول أطراف عربية، على الأسلحة النووية لن يؤدي إلى الاستقرار في ميزان الرعب، فإن ذلك يستوجب العمل على أساس توجيه الضربات الاستباقية إلى الدول العربية ـ أو الاسلامية المعينة. ويتبنى

زئيف شيف هذا الرأي، إذ يرفض النظرة الاسرائيلية القائلة بأن توازناً ذرياً في المنطقة سيمنع اندلاع حرب مدمرة، فيدعي أن هذا التقدير لا يمكن الاعتماد عليه «إزاء التهديدات الصادرة من دول عربية كالعراق وليبيا باستخدام السلاح الذري ضد اسرائيل عند الحاجة». ويخلص شيف إلى القول بأن على اسرائيل أن تكرس اهتماماً من جانبها وتأهباً مسبقاً لوقت يمتلك فيه العرب سلاحاً ذرياً، بما في ذلك «الاهتمام بصورة متزايدة بتوفير دفاعات ملائمة للأهداف القومية الحيوية وإعادة النظر في انتظام الجيش الاسرائيلي تجاه الحقبة الجديدة بحيث يعتمد حالياً، ضمن أمور أخرى على انتشار اقليمي ونظام دفاع حدودي مغايرين».

وعلى صعيد آخر فإن هنالك تقديرات اسرائيلية تنطلق من منظور معاكس وترى أن هنالك بالفعل احتمالاً لقيام ميزان للرعب في المنطقة لكنها ترى ان هذا بدوره قد ينطوي على احتمالات مختلفة منها:

١ ـ **السباق التقليدي سيدوم في العصر النووي**: يرى العميد دان شمرون قائد المنطقة الجنوبية، «إنه إذا توافر لدى الطرفين المتخاصمين الخيار الذري فلن تتعدى الحرب بينهما في هذه الحالة كونها حرباً تقليدية.

كما أنه لو امتلكت الأطراف في حرب اكتوبر السلاح الذري لانتهت الحرب دون استخدام هذا السلاح. إن الموضوع الذي هو في أساسه مسألة نفسيه وسوف يكون دائماً رادعاً ولن يستخدم إلا من قبل الطرف الذي يشعر بأنه مشرف على نهايته. . . والدول العربية ستكون في المستقبل بعيدة عن هذا الاحتمال وانا افترض أننا نحن أيضاً لن نصل إلى هذه النقطة، واعتقد بناء على ذلك بأن سباق التسلح التقليدي سوف يستمر مقابل تطوير السلاح الذري».

٢ ـ **العصر النووي سيقلص حرية العمل الاسرائيلية**: يوافق العقيد مئير باعيل على احتمال تواجد «دينامية الردع النووي المتكافىء عندما تصل الأسلحة النووية إلى المنطقة»، وهكذا فإن الأطراف المتنازعة لن تسارع

إلى إلقاء رؤوس نووية، «وإنما التهديد بإلقائها». ولكن اسرائيل (برأي باعيل) ستجد نفسها «تفقد جزءاً لا بأس به من حرية تحركها السياسي والعسكري». ويقول باعيل، ان افتقار اسرائيل إلى عامل الردع التقليدي الذي طالما اعتمدت عليه، سيفرض عليها التخلي كذلك عن استراتيجيتها الهجومية. و«معنى ذلك ان دخول السلاح النووي إلى الشرق الأوسط سيقيد اسرائيل إلى حد بعيد في أن تستخدم ضد أعدائها الأسلوب العسكري المميز جداً الذي امتاز به الجيش الاسرائيلي في عصر ما قبل النووي، الا وهو أسلوب القتال المدرع المتحرك ذو القوة الفائقة والمناورة في ساحة القتال». ويرى باعيل كذلك ان «السلاح النووي سيؤدي إلى ازدهار الارهاب وحرب العصابات، كما أنه سيقيد القدرة الاسرائيليةعلى الصعيد التقليدي». ويشير شلومو أرنسون إلى «خطر شن العرب لحرب استنزافية مستمرة»، محتمين بالغطاء النووي الذي يردع اسرائيل عن القيام بالضربات الانتقامية.

وفي جميع الأحوال فإن أكثر الآراء الاسرائيلية يتفق على أن دخول المنطقة لعصر السلاح الذري ستفرض على اسرائيل إعادة تنظيم بنيتها العسكرية، وتعديل مفاهيمها القتالية، ويرى باعيل، ان المعضلة الأساسية ستكون «كيفية العمل ضد العمليات الارهابية وأعمال العصابات المتزايدة. . . دون التمتع بالقدرة على التحرك بصورة مكثفة ونظامية كما كان الأمر في الماضي».

المحطات الرئيسية في تطوير البرنامج النووي الاسرائيلي

العدد - ١٤، ١٤/٨/١٩٨٠

يجدر التذكير بأن اسرائيل بدأت برنامجها النووي فور انشائها، وأن الدلائل تشير إلى امتلاكها قدرة انتاج أسلحة نووية. كما تؤكد بعض المصادر أنها تمتلك بالفعل عدداً منها. وإذا كانت اسرائيل لم تؤكد هذه الأنباء حتى الآن، فإنها تمارس منذ فترة طويلة سياسة «الردع من خلال الشك» حيال العرب وفيما يتعلق بالأسلحة النووية. وفيما يلي عرض زمني لتطور البرنامج النووي الاسرائيلي، مع الإشارة إلى أبرز محطات هذا البرنامج:

١٩٤٨ - إنشاء شعبة الأبحاث والتخطيط في وزارة الدفاع لمسح صحراء النقب وكشف ما تحتويه من اليورانيوم.

١٩٤٩ - إنشاء دائرة للبحث في النظائر بمعهد وايزمان في مستعمرة «رحوبوت».

١٩٤٩ - ارسال عدة مبعوثين لدراسة العلوم الذرية في عدة بلدان من العالم.

مطلع الخمسينات - تطوير أسلوب جديد لاستخراج اليورانيوم من الفوسفات في صحراء النقب. وتطوير أساليب لانتاج الماء الثقيل.

١٣/٦/١٩٥٢ - تشكيل لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية التي تربطها علاقة وثيقة بوزارة الدفاع.

١٩٥٣ ـ بدء عودة المبعوثين من الخارج وتأسيس دائرة للفيزياء النووية في معهد وايزمان.

ـ توقيع اتفاق للتعاون مع فرنسا في مجال الأبحاث النووية حيث سمح لعلماء اسرائيليين بدراسة البرنامج النووي الفرنسي والمشاركة في اختباراته.

١٩٥٥ ـ التوصل إلى اتفاقية مع الولايات المتحدة الأميركية حصلت اسرائيل بموجبها على مفاعل «ناحال سوريق» وطاقته ٥ ميغاواط، بالإضافة إلى مكتبة ضخمة حول العلوم النووية، وتدريب ٥٦ اسرائيلياً في المنشآت النووية الأميركية.

١٩٥٧ ـ اتخاذ قرار ببناء مفاعل ديمونا بناء على اقتراح من بن غوريون، وبالتعاون مع فرنسا. الحفاظ على سرية البرنامج.

الخمسينات ـ المخابرات المركزية الأميركية تزود اسرائيل بالمواد والتكنولوجيا النووية.

أواخر الخمسينات ـ بدء التعاون الاسرائيلي ـ الألماني الغربي في المجال النووي. المانيا الغربية تمول مسرع مكن اسرائيل من تعزيز دائرة الفيزياء النووية الاختبارية في معهد وايزمان.

١٩٦٠ ـ ١٩٦١ ـ اكتمال مفاعل ديمونا.

١٩٦٠/١٢/٢١ ـ بن غوريون يكشف أمام الكنيست عن وجود مفاعل ديمونا. إلا أنه ينفي أن اسرائيل تقوم بانتاج قنبلة ذرية، ويؤكد أن المفاعل سيخدم تطوير الصناعة والزراعة والصحة، بالاضافة إلى تدريب العلماء والتقنيين لتوسيع استخدام الطاقة النووية في «المجالات السلمية».

١٩٦٤ ـ بدء تشغيل مفاعل ديمونا بطاقة ٢٤ ميغاواط، وانتاج محتمل من البلوتونيوم يصل إلى ٥ ـ ٧ كلغ سنوياً، أي ما يكفي لانتاج قنبلة

نووية بقوة تساوي ١,٢ قوة القنبلة التي ألقيت على هيروشيما في العام ١٩٤٥ (٢ كيلو طن).

١٩٦٦ ـ كشف التعاون الاسرائيلي ـ الفرنسي في مجال انتاج صاروخ «أريحا » (م د ـ ٦٦٠) البالستيكي القصيرالمدى.

١٩٦٩ ـ اكتمال مصنع فصل اليورانيوم.

تموز ١٩٧٠ وتشرين الأول ١٩٧١ ـ مقالان يظهران على الصفحة الأولى من صحيفة «النيويورك تايمز» الأميركية، يؤكدان نقلاً عن مصادر في المخابرات الأميركية بأن اسرائيل تمتلك أسلحة نووية أو أنها على وشك امتلاكها.

١٩٧٦ ـ أحد مسؤولي وكالة المخابرات المركزية يؤكد أن اسرائيل تمتلك ما بين ١٠ و٢٠ سلاحاً نووياً. مجلة «تايم» الأميركية تردد النبأ وتنشر مقالاً يصف بالتفصيل تطور الجهود الاسرائيلية للحصول على قدرة نووية.

١٩٧٦ ـ جون فورستر، رئيس وزراء جنوب أفريقيا، يقوم بزيارة إلى اسرائيل. الزيارة تؤدي إلى زيادة التعاون بين البلدين «في شتى المجالات».

كانون الأول ١٩٧٧ ـ مجلة «رولينغ ستون» الأميركية تكشف عن اختفاء ٨٠٠٠ رطل من اليورانيوم والبلوتونيوم وتؤكد أنها تسربت إلى اسرائيل. الشركة التي فقدت أكبر كمية من اليورانيوم المخصب كانت «شركة المواد والتجهيزات النووية» (بنسيلفانيا) التي كان يرأسها «زالمان شابيرو». ولقد كشفت لجنة الطاقة الذرية عن موجودات الشركة في العام ١٩٦٥ فاكتشفت اختفاء ٣٨٢ رطلاً من اليورانيوم المخصب. غير أن الرئيس الأميركي جونسون أمر بوقف التحقيق وعدم كشفه. وفي العام ١٩٦٧ اكتشفت لجنة الطاقة الذرية اختفاء ١٩٠ رطلاً إضافياً من الشركة

المذكورة. وعلى الأثر، قام شابيرو ببيع الشركة، وفقدت اسرائيل بذلك مصدراً أساسياً لتزويدها باليورانيوم المخصب. ولقد أكدت المجلة أن اسرائيل شكلت وحدة كوماندوس خاصة تابعة للاستخبارات، وقامت بعدة عمليات سرقة في فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة بتغطية من حكومات هذه الدول. وكانت أبرز «السرقات» التي نفذتها اسرائيل في هذه المجال سرقة شحنة اليورانيوم في العام ١٩٦٨ من على متن السفينة الألمانية الغربية «شيرسبرغ» في البحر الأبيض المتوسط، حيث كانت متوجهة إلى إيطاليا وعلى متنها ٢٠٠ طن من اليورانيوم غير المخصب.

كانون الثاني ١٩٧٨ ـ كشف وثيقة لوكالة المخابرات الأميركية وضعت في العام ١٩٧٤، واعتبرت أول وثيقة حكومية أميركية تؤكد أن اسرائيل صنعت أسلحة نووية. وتؤكد الوثيقة أن هذه القناعة تستند إلى حصول اسرائيل على كميات كبيرة من اليورانيوم، وعلى الجهود الاسرائيلية في مجال تخصيب اليورانيوم، وعلى الاستثمار الاسرائيلي الكبير في تطوير نظام صواريخ مكلف مصمم لحمل رؤوس نووية. كما أكدت الوثيقة أن وكالة المخابرات المركزية لا تتوقع قيام اسرائيل بالاعتراف بحيازتها لأسلحة نووية.

تموز ١٩٧٩ ـ هارولد سوندرز، مساعد وزير الخارجية الأميركي يعلن أمام لجنة فرعية في الكونغرس الأميركي أن «البعض يعتقد أن اسرائيل تمتلك أسلحة نووية، وأن بعض الدول العربية تمتلك الطموح لامتلاكها». ولقد اعتبر حديث سوندرز أول تعليق من نوعه لمسؤول اميركي، حيث إن الناطقين الأميركيين كانوا يرددون في السابق ما تدعيه اسرائيل من أنها لن تكون البلد الأول في المنطقة الذي سيدخل إليها أسلحة نووية.

٢٢ أيلول ١٩٧٩ ـ القمر الصناعي الأميركي «فيلا» يسجل انفجاراً غريباً في البحر بالقرب من جنوب أفريقيا. كافة الدلائل تشير إلى أن

الانفجار كان على الأغلب انفجاراً نووياً بقوة ٢ ـ ٤ كيلوطن. بعض المصادر تؤكد ذلك، وتشير إلى ان الانفجار نجم عن اختبار اسرائيلي ـ جنوب أفريقي مشترك. مصادر أخرى تشير إلى أن الانفجار كان اختباراً لقنبلة «نيوترون»، مما يفسر غياب التساقط المشع.

آذار ١٩٨٠ ـ الرقابة العسكرية الاسرائيلية تمنع نشر كتاب بعنوان «أحداً لن يعيش بعدنا: قصة القنبلة الذرية الاسرائيلية». الكتاب كتبه صحافيان اسرائيليان (ايلي تايكر، وآمي دور ـ أون). مصادر صحفية غربية كشفت أن الكتاب استعرض تطور بناء الأسلحة النووية في اسرائيل، وأكد أنها أصبحت تمتلك عشرات القنابل الذرية وبضعة قنابل هيدروجينية.

٢٠٠٠ (؟) ـ اسرائيل تمتلك ١٠ مفاعلات نووية استناداً لما أكده البروفسور شيمون يفتاح عضو لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية.

الاستراتيجية النووية الاسرائيلية: المبادىء والخيارات المحتملة

العدد - ١٥، ١٩٨٠/٨/٢٨

لا يقتصر الواقع النووي في اسرائيل على حيازة الأسلحة النووية والقدرة على انتاجها وتطويرها فحسب بل انه يتجاوز ذلك إلى مسألة امتلاك وسائل ايصال نووي متنوعة تستخدمها القوات الاسرائيلية في الوقت الحاضر. إذ ان لدى هذه القوات حالياً مجموعة من الأسلحة والأنظمة القتالية القادرة نظرياً على حمل وايصال قنابل ورؤوس حربية نووية على مسافات مختلفة، وضمن أنماط قتالية متعددة. وتشتمل هذه الوسائل على الطائرات المقاتلة القاذفة مثل (ف - ٤ فانتوم» و«ف - ١٥ ايغل»و«ف - ١٦ فالكون» و«أ - ٤ سكايهوك» و«كفير»، وعلى صواريخ أرض - أرض «لانس»، بالاضافة إلى صواريخ أرض - أرض «جريكو» (أريحا) التي تعمل الصناعة الاسرائيلية على تطويرها منذ عدة سنوات، بشكل يدفع إلى الاعتقاد بأن هذه الصواريخ قد دخلت الخدمة العملية فعلاً، أو أنها ستدخلها خلال وقت قصير. كما أن تمكن الصناعة النووية الاسرائيلية من انتاج قنابل ورؤوس مصغرة عالية التقنية في المستقبل سيفسح في المجال أمام استخدام مجموعة أخرى من الأسلحة كوسائل ايصال نووية، مثل الصواريخ المضادة للسفن «هاربون» و«غابرئيل»، والصواريخ جو- أرض«لوز» و«مافريك» وحتى مدافع الميدان من عياري ١٥٥ملم و٢٠٣ملم، وإذا ما تم التوصل إلى هذا الأمر فإن اسرائيل سوف تكون قادرة عندئذ على استخدام أسلحتها النووية ضمن نظام قتالي متكامل يتراوح في شموله من المهمات الميدانية المباشرة، إلى عمليات القصف التكتيكي - العادي وتدمير الأهداف الحيوية المختارة،

وصولاً بالطبع إلى مستوى الردع الاستراتيجي الشامل.

وتبرز في هذا المجال مسألة المبادىء التي قد تتحكم بالاستراتيجية النووية الاسرائيلية المفترضة، والظروف التي يمكن أن تشكل الأساس العملي لاستخدام الأسلحة النووية وعملية اتخاذ القرار الاسرائيلي الداعي إلى مثل هذا الاستخدام. وبالاضافة إلى احتمالات الاستخدام المباشر للسلاح النووي في المستقبل، فإن اسرائيل، عند تمتعها بامتلاك الخيار النووي ولو بصورة غير رسمية، سوف تكون قادرة على الاستفادة من هذا الخيار لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، وذلك دون الحاجة إلى اللجوء بالضرورة إلى استخدامه قتالياً.

أما المبادىء الأساسية التي قد تعتمدها القيادة الاسرائيلية في رسم استراتيجيتها النووية فيمكن تحديدها على الشكل التالي:

□ **الضربة الوقائية الأولى**: وهو مبدأ يشكل امتداداً نووياً منطقياً للاستراتيجية الاسرائيلية المفضلة في مجال الحرب التقليدية، والتي تدعو إلى عدم انتظار قيام الطرف المعادي بتنفيذ مخططاته الهجومية، بل استباق ذلك من خلال التركيز على ضرورة اجهاض تلك المخططات خلال مراحل التحضير لها. وعلى الصعيد النووي فإن اعتماد القيادة الاسرائيلية لمبدأ الضربة الوقائية الأولى يمكن أن يكون ذا شقين:

آ ـ عند الشعور بأن ميزان القوى التقليدي بين اسرائيل والعرب يعاني من خلل كبير، مما قد يعني أن المعركة سوف تكون خاسرة لا محالة إن لم يتم اللجوء إلى الخيار النووي. وبالتالي فإن الردع الاسرائيلي في هذا المجال سوف يكون «ردعاً نووياً» في مواجهة «خطر تقليدي».

ب ـ الافتراض أو التأكد من أن العرب باتوا يملكون أسلحة نووية، أو أنهم يتمتعون بالقدرة على انتاجها ضمن مهلة زمنية قصيرة تدفع باسرائيل إلى الشعور بأن الخطر بات أكبر مما يمكن تحمله. ويصبح اللجوء إلى

الخيار النووي عندئذ ضرورة لا بد منها لمنع الطرف العربي المعني من استكمال برامجه النووية، هجومية كانت أم مجرد وقائية.

ويفترض اعتماد اسرائيل لمبدأ «الضربة الأولى الوقائية» أن تكون ترسانتها النووية قد أصبحت مشتملة على أسلحة ووسائل ايصال ذات دقة عالية في الاصابة، وقدرة على الاختراق والتدمير، بشكل يمكن من استخدامها كأسلحة «مضادة للقوة» (Counter- Force)، أي ضد وسائل الايصال النووي والتقليدي العربية القادرة على تشكيل خطر استراتيجي على الأراضي الاسرائيلية، كالقواعد الجوية وأماكن تركيز الصواريخ أرض ـ أرض... إلخ، إلى جانب استخدامها كسلاح دمار شامل «مضادة للقيمة» (Counter- Value) ضد المدن العربية والمنشآت الحيوية الأخرى.

☐ **الضربة المعاكسة الثانية**: وهي استراتيجية قد لا تسمح الظروف الاسرائيلية باعتمادها نظراً للمحدوديات الجغرافية والبشرية والاقتصادية التي تعاني منها اسرائيل، إلا أنها تبقى على الرغم من ذلك واردة، وخاصة عند اقتصار «الخط الاستراتيجي العربي» على المجال التقليدي. أي إن اسرائيل قد تبقي على اسلحتها النووية كسلاح مضاد استراتيجي للرد على الهجمات العربية المحتملة على المدن والأهداف الحيوية في عمق الأراضي الاسرائيلية. ويمكن لهذا الرد النووي ان يشتمل على الظروف التالية:

آ ـ الرد على الهجمات العربية الجوية المركزة على المدن الاسرائيلية بهدف تدميرها أو الحاق خسائر فادحة بها.

ب ـ الرد على استخدام العرب المحتمل للأسلحة البيولوجية والكيميائية.

ج ـ الرد على احتمال لجوء العرب إلى الخيار النووي قبل لجوء اسرائيل إلى ذلك.

وبالطبع فإن الحالتين (ب) و(ج) تدفعان من جديد إلى ترجيح اللجوء الاسرائيلي المبكر إلى مبدأ الضربة الوقائية الأولى، في حين أن الحالة (أ) ستسمح للقيادة الاسرائيلية بالمحافظة على قدر من المرونة العملياتية من خلال عدم الاضطرار بالضرورة إلى استخدام السلاح النووي، والاعتماد بدلاً من ذلك على القدرة التدميرية لسلاحها الجوي بالوسائل التقليدية فحسب، كرد على الهجمات العربية على مدنها ومنشآتها.

□ **استراتيجية الرد الشامل**: التي قد تلجأ إليها اسرائيل دون تعرضها بالضرورة إلى خطر تدميري مباشر، نووياً كان أم تقليدياً، ويمكن تحديد العوامل التي قد تدفع اسرائيل إلى اللجوء لمثل هذه الاستراتيجية كالآتي:

أ ـ الضغوط العسكرية التي قد لا تصل حدتها إلى درجة تهديد اسرائيل بالفناء أو بالهزيمة العسكرية المؤكدة، مع احتمال توصلها في وقت من الأوقات إلى مثل هذه النتيجة. وبالتالي فإن القيادة الاسرائيلية قد تلجأ عندئذ إلى «التصعيد من جانب واحد» واعتماد الرد الشامل على «التهديد التدريجي» المواجهة به.

ب ـ الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن خوض العرب لحرب استنزافية طويلة ينتج عنها إنهاك للموارد الاسرائيلية الاقتصادية والبشرية إلى درجة قد تشعر القيادة الاسرائيلية معها بأن الاستمرار في الحرب بحد ذاته سوف يؤدي إلى نتائج مدمرة لا يمكن تحملها.

ج ـ الضغوط السياسية التي تعتقد اسرائيل إنها احتمال دائم، وخاصة من قبل الدول العالمية التي قد تشعر بأن الوقت قد حان «للسماح بهزيمة عسكرية لاسرائيل تمهيداً لتسوية سياسية في المنطقة» على حد تعبير الباحث العسكري الأميركي روبرت هاركافي. ويضيف هاركافي بأن «قراراً أميركياً يدعو إلى وقف شحن الأسلحة وقطع الغيار إلى اسرائيل اثناء حرب مستقبلية مع الدول العربية سوف يكون أحد الدوافع الأساسية وراء اتخاذها لقرار الرد الشامل النووي على الأخطار المحيطة بها...».

□ **استراتيجية الرد المتدرج المرن**: وهو اختيار منطقي من وجهة النظر الاسرائيلية، إلا أنه يتطلب الوصول بالصناعة النووية هناك إلى مستوى يمكنها من انتاج مجموعة متكاملة من الأسلحة النووية ووسائل الايصال المناسبة. وهذا ناتج أساساً عن كون مثل هذه الاستراتيجية مرتبطة بصورة رئيسية بالقدرة على استخدام السلاح النووي ضد الأهداف الميدانية، كحشود القوات وتجمعات المدرعات ومراكز المدفعية والصواريخ أرض ـ أرض وأرض ـ جو. . إلخ، وصولاً إلى اختيار الأهداف الخلفية المنوي عزلها عن ميدان القتال المباشر، ثم التدرج بعد ذلك إلى مستوى الاستخدام النووي كسلاح دمار شامل دون تمييز. وعندئذ فإن وسائل الايصال النووي تبدأ من مدافع الميدان والهاوتزر، وتشتمل على الصواريخ التكتيكية أرض ـ أرض وجو ـ أرض، بالاضافة إلى الطائرات المقاتلة ـ القاذفة والصواريخ بعيدة المدى (قياساً إلى مسرح العمليات العربي ـ الاسرائيلي بالطبع). وإلى جانب وسائل الايصال، فإن مثل هذه الاستراتيجية تفترض استخدام رؤوس وقنابل نووية ذات قدرات تدميرية متدرجة تسمح باستخدامها في مختلف مستويات القتال ـ ميدانياً وتكتيكياً واستراتيجياً ـ وبشكل متناسق مع عمل باقي فروع القوات التقليدية.

□ **الردع من خلال الشك**: ويمكن تسميته باستراتيجية «القنبلة في القبو» (Bomb in the Basement) التي شكلت حتى الآن الطريقة الاسرائيلية التقليدية في الابقاء على مسألة حيازتها للأسلحة النووية ضمن غلاف كثيف من السرية والغموض. إذ ان عدم اعتراف القيادة الاسرائيلية بامتلاكها للأسلحة النووية يسمح لها بالاستفادة من الكثير من العوامل السياسية والاقتصادية والنفسية، التي تتيح لها هامشاً أكبر من حرية الحركة على الصعيدين الدولي والاقليمي وتبرز هذه العوامل على الشكل التالي:

أ ـ الضغوط المعنوية على العرب، من خلال إبقائهم في حالة من الغموض فيما يتعلق بالقدرة النووية الاسرائيلية وإمكانات استخدامها. كما أنها تفرض عليهم مواجهة واقع دولي مختلف نوعياً في حال اعتمادهم

لاستراتيجية تطوير نووي مقابل للتطوير الاسرائيلي. إذ ان مثل هذا التطوير لن يكون لمواجهة الخطوات الاسرائيلية في هذا المجال، من وجهة النظر الدولية، بل كخطوة أولى تعطي لاسرائيل الحق المعاكس في تطوير قواتها النووية بل وحتى استخدامها عند الضرورة. وبالاضافة فإن عدم تأكد الأطراف العربية من حيازة اسرائيل للسلاح النووي قد يؤثر سلباً على عملية اتخاذ القرار الهادف إلى امتلاكهم لمثل هذا السلاح.

ب ـ الاستفادة من الغموض كورقة مقايضة سياسية واقتصادية مع الأطراف الدولية الأخرى، وخاصة الولايات المتحدة. وليست مثل هذه الاستفادة بجديدة في السياسة الاسرائيلية. إذ ان اسرائيل «تستغل» الغموض المحيط بقدراتها النووية في مختلف محاولاتها الهادفة إلى الحصول على مزيد من الدعم الأميركي العسكري والسياسي والاقتصادي، وذلك تحت شعار «ضرورة المحافظة على التفوق التقليدي مقابل عدم اللجوء إلى الخيار النووي». وبغض النظر عن مدى المعرفة الأميركية الفعلية فيما يتعلق بالقدرات الاسرائيلية في المجال النووي، فإن عدة وجهات نظر أميركية رسمية أشارت في أكثر من مناسبة سابقة إلى ضرورة «عدم دفع اسرائيل إلى اللجوء للخيار النووي» كتبرير للمساعدات العسكرية والاقتصادية الضخمة التي تمنحها الولايات المتحدة لها من أجل «الحفاظ على ميزان القوى التقليدي في المنطقة»، وهو ميزان كان على الدوام لصالح الطرف الاسرائيلي كماً ونوعاً.

□ **التدمير المؤكد المتبادل**: وذلك على غرار الحالة التي سادت ميدان القوى النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي منذ الستينات. وتفترض مثل هذه الحالة تمكن الدول العربية من التوصل إلى امتلاك قدرات نووية في المستقبل، الأمر الذي قد يدفع باسرائيل إلى الاكتفاء بقيام «ردع نووي متبادل» قادر على تأمين درجة معينة من الاستقرار في ميزان القوى في المنطقة على نحو لا يمكن تحقيقه تماماً عن طريق توازن في القوى التقليدية فحسب.

وسائل الايصال النووي الاسرائيلية وإمكانات استخدامها

العدد - ١٤، ١٤/٨/١٩٨٠

يقصد بتعبير وسائل الايصال النووية (Nuclear Delivery Systems) تلك الأسلحة والأنظمة القتالية المعدة أو القادرة على حمل وإطلاق الأسلحة النووية من أجل ايصالها إلى أهدافها المحددة. وتشكل هذه الوسائل بالتالي جزءاً رئيسياً وبالغ الأهمية من القوة النووية المتوافرة لطرف ما. إذ إنه لا يكفي أن يمتلك ذلك الطرف أسلحة نووية مثل قنابل ورؤوس حربية، دون أن يمتلك الأسلحة والمعدات القادرة على حملها وقذفها حسبما تقتضيه متطلباته القتالية.

وتتراوح وسائل الايصال النووية في طبيعتها وفئاتها. فهي قد تشتمل على الطائرات، بما في ذلك القاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى، والقاذفات المتوسطة، والمقاتلات وحتى طائرات التدريب المسلحة وطائرات النقل المعدلة. كما أنها تتضمن الصواريخ بمختلف فئاتها، كالصواريخ الباليستيكية الاستراتيجية والتكتيكية، والصواريخ الجوالة، والصواريخ جو - أرض والصواريخ المضادة للسفن وبعض أنواع الصواريخ المضادة للطائرات، بالاضافة إلى مدافع الميدان والهاوتزر. أما الأسلحة التي تحملها هذه الوسائل عادة فقد تكون قنابل نووية عادية تسقطها الطائرات، أو قذائف مدفعية، أو رؤوس حربية يتم تركيبها على الصواريخ والطوربيدات المخصصة للقيام بمهمات الايصال النووي التكتيكي والاستراتيجي. ويتم تقسيم وسائل الايصال النووي عادة حسب المسافات المعدة للعمل من خلالها، وبالتالي حسب المهمات

العملية المطلوبة منها. فقد تكون هذه الوسائل استراتيجية عابرة للقارات، أو استراتيجية للعمل داخل المسارح القتالية المختلفة (Intra- theatrical) أي متوسطة أو وسيطة المدى. كما أنها قد تكون تكتيكية مخصصة للاستخدام الميداني، أو القصف الاختراقي على مسافات قصيرة ومتوسطة (كالصواريخ الباليستيكية التكتيكية والمقاتلات القاذفة. . إلخ). وفي مختلف الحالات فإن العوامل الأساسية التي تتحكم بإمكانات استخدام سلاح أو نظام قتالي ما كوسيلة ايصال نووي هي التالية:

١ - **القدرة على الاختراق، أو الوصول نحو الهدف**: وهي تتضمن كافة الجوانب المتعلقة بمدى السلاح، وأجهزة توجيهه، ودقة اصابته، ومستوى كفاءته الميكانيكية.

٢ - **القدرة على البقاء**: أي بكلام آخر، إمكانية تعامله مع الوسائط المضادة المعادية اما عن طريق تضليلها والتشويش عليها، أو عن طريق مواجهتها والتصدي لها. كما أن هذه القدرة تكون عادة محكومة بمدى معونة الأنظمة المساندة الأخرى مثل الطائرات المقاتلة المرافقة للقاذفات، وأنظمة الرصد والانذار والتشويش العاملة بالتنسيق مع وسائل الايصال أثناء تنفيذها لمهامها.

٣ - **الطبيعة العملياتية للنظام**: من خلال ملاءمته لتنفيذ المهام المطلوبة منه، أو القدرة على ادخال التعديلات اللازمة عليه بهدف تمكينه من مواجهة المتطلبات القتالية الخاصة بالطرف المستخدم. وكمثل على ذلك فإن صاروخ باليستيكي تكتيكي بمدى ٢٠٠كلم مثلاً يصبح ذا مفعول استراتيجي في حال استخدامه من قبل طرف على مسرح قتالي محدود المسافات وضد اهداف ذات أهمية استراتيجية كالمدن والمنشآت الحيوية الواقعة ضمن مداه العملياتي المحدد. وينطبق الأمر نفسه على صاروخ تكتيكي مضاد للسفن قد لا يتجاوز مداه ١٠٠كلم، إذا ما تم تزويده برأس نووي واستخدم ضد مدن ساحلية في مهمات ذات طابع

استراتيجي بحت.

ومن ضمن هذا التقسيم العملياتي وهذه العوامل المحددة، يمكن الافتراض أن اسرائيل تملك في الوقت الحاضر مجموعة من وسائل الايصال النووي المحتملة، والتي في المقدور استخدامها في عدة مهام نووية تكتيكية واستراتيجية. إلا أن التحديد الدقيق للقدرة النووية الاسرائيلية من جهة، ولوسائل الايصال المحتمل استخدامها من جهة أخرى، يتبقى صعباً حد ما، نظراً للغموض النسبي الذي يحيط بهذه المسألة، ولطابع السرية الذي حرصت القيادة الاسرائيلية على إضفائه عليها بشكل مستمر. وينعكس هذا الغموض في مسألتين أساسيتين:

١ ـ عدد الأسلحة النووية الاسرائيلية من قنابل عادية ورؤوس حربية ملائمة للتركيب على الصواريخ والطوربيدات.. إلخ.

٢ ـ المستوى التكنولوجي النووي الذي تمكنت الصناعة الاسرائيلية من التوصل إليه في مجال انتاج الأسلحة النووية. وتعتبر هذه الناحية الأهم على صعيد تحديد القدرة الاسرائيلية الحقيقية في المجال النووي. إذ ان المستوى التكنولوجي هو الذي يتحكم بالنهاية في مسألة وزن الأسلحة النووية المنتجة وحجمها، وفي قدرتها التدميرية بالنسبة للوزن والحجم. وبالتالي، فإن هذا الجانب يفرض نفسه على مسألة وسائل الايصال القادرة على حمله واطلاقه. وفي هذا المجال فإنه يمكن تحديد ثلاث «مستويات» تكنولوجية رئيسية على صعيد انتاج الأسلحة النووية وهي:

أ ـ المستوى البدائي: القادر على انتاج قنابل نووية بدائية نسبياً، تتميز بوزنها وحجمها الكبيرين بالنسبة لقدرتها التدميرية النظرية. وعلى سبيل المثال فإن قنبلة بدائية ذات قوة تدميرية تعادل ٢٠ كيلوطن (٢٠ ألف كلغ من ت.ن.ت)، أي بما يشابه القنبلة التي ألقيت على هيروشيما عام ١٩٤٥، ستكون على الأرجح بوزن يتراوح بين ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ كلغ، مما يحد عملياً من الوسائل المتاحة لايصالها.

ب ـ المستوى المتوسط: وهو قادر عملياً على انتاج قنابل أو رؤوس نووية ذات حجم ووزن أصغر إلى حد ما من القنابل البدائية، دون أن يؤثر ذلك سلباً على قدرتها التدميرية المطلوبة. وفي هذه الحالة فإن قنبلة بقوة ٢٠ كيلوطن قد لا تكون أثقل من ٥٠٠ ـ ١٠٠٠كلغ، مما يوسع في مجال حملها وايصالها إلى حد كبير.

ج ـ المستوى المتقدم: الذي يمكن من انتاج قنابل مصغرة يقل وزنها عن ٥٠٠كلغ، وقد يصل إلى بضع عشرات من الكيلوغرامات، الأمر الذي يفسح في المجال أمام ايصالها بواسطة عدة فئات من الأسلحة وعلى مختلف المسافات، وفي العديد من أنماط الاستخدام القتالي، وصولاً إلى عمليات القصف المدفعي الميدانية.

إن هذه العوامل تؤدي إلى بروز عدة احتمالات حول مسألة القدرة النووية المتوافرة لاسرائيل حالياً، وخاصة فيما يتعلق بالوسائل القادرة على ايصال هذه القدرة. إلا أن التقدير الشائع والمرجح لدى الأوساط الغربية يشير إلى أن اسرائيل تمتلك حالياً ما يتراوح بين ٢٠ ـ ٣٠ قنبلة (أو رأس) نووية من مستوى تكنولوجي متوسط. وإذا ما افترضنا صحة هذه التقديرات فإن وسائل الايصال المتوافرة للاسرائيليين في هذا المجال تتضمن عندئذ ما يلي:

١ ـ **وسائل الايصال الجوية**: وهي تحديداً الطائرات المقاتلة والقاذفة. وتمتلك القوات الاسرائيلية في هذا المجال عدة طرازات من الطائرات القادره على حمل قنابل (نووية أو تقليدية) ذات وزن يصل إلى ٧٥٠ ـ ١٠٠٠كلغ. وأهم هذه الطرازات المقاتلة الأميركية «ف ـ ٤ فانتوم» التي تستطيع حمل قنبلة على نقطة تعليق تحت هيكلها، يصل وزنها إلى ١٥٠٠كلغ، والقاذفة «أ ـ ٤ سكايهوك» القادرة على حمل قنبلة مشابهة. ويصل مدى المقاتلة «فانتوم» في مهمات القصف على ارتفاع عال ـ منخفض ـ عال إلى ١٠٥٠كلم محمولة ١٨٠٠كلغ، أما على الارتفاع

منخفض ـ منخفض ـ منخفض (وهـو الأسلوب الـذي يستخـدمـه الاسرائيليون عادة نظراً لما يؤمنه من قدرة على تحاشي أنظمة الرادار والدفاع م / ط) فإن مداها يصل إلى نحو ٦٥٠كلم بالحمولة نفسها. ويقدر مدى المقاتلة «كفير» على ارتفاع منخفض بنحو ٦٥٠كلم وإنما بحمولة ١٠٠٠كلغ، في حين يصل مدى القاذفة «سكايهوك» في نفس الحالة إلى ٥٥٠ كلم. كما يمكن لاسرائيل أن تستخدم مقاتلاتها الجديدة من طراز «ف ـ ١٦» التي يصل مداها بحمولة ٢٧٢٠ كلغ إلى ٦٠٠ كلم، وحتى المقاتلة «ف ـ ١٥ ايغل» التي تستطيع قطع المسافة ٨٠٠ كلم بحمولة مشابهة، رغم أن الطائرات العاملة منها حالياً في اسرائيل ليست مخصصة لمهمات القصف.

وتشكل هذه المسافات خطراً استراتيجياً على عدة أهداف عربية أساسية. إذ انها تضع ضمن دائرة عمل الطائرات الاسرائيلية مدناً عربية مثل بيروت ودمشق وبغداد والقاهرة وعمان، ومنشآت حيوية كسد الفرات ومصافي النفط على الساحل السوري. كما أن تخفيض حمولات هذه الطائرات بما يعادل الثلث تقريباً (أي بحمولة ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠كلغ) يؤدي إلى وضع مدن كجدة ومكة والموصل وحتى الاسكندرية وأسوان داخل نطاق عمل القاذفات الاسرائيلية.

٢ ـ **وسائل الايصال الصاروخية الأرضية**: التي تتضمن الصـواريخ الباليستيكية أرض ـ أرض. وتستخـدم اسرائيـل في الوقت الحـاضر صواريخ أميركية من طراز «لانس» التي يصل مداها إلى ٧٠كلم عند تزويدها برأس حربي وزنه ٤٥٠كلغ، و١٢٠كلم في حالة تزويدها برأس وزنه ٢١٢كلغ. وينبغي الاشارة في هذا المجال إلى أن قدرة اسرائيل على انتاج رؤوس نووية بالوزن الأخير ليست مؤكدة، إلا أنها قادرة على الأرجح على انتاج رؤوس بوزن ٤٥٠كلغ. وعندئذ فإن صواريخ «لانس» تشكل سلاح ايصال نووي هام جداً في عمليات القصف التكتيكي ـ العمليـاتي ضد التجمعـات العسكريـة العربيـة والخطوط الـدفاعيـة

والتحصينات الحدودية وقواعد الصواريخ العربية أرض - أرض وأرض - جو، أي كسلاح معاكس للقوات (Counter- Force) وهي تتميز بقدرتيها على الاختراق والبقاء (فالعرب لا يملكون انظمة مضادة للصواريخ الباليستيكية)، وبدقة عالية في الإصابة بالمقارنة مع وسائل الايصال الأخرى. ويشكل الصاروخ «جريكو» (أريحا) فرضية هامة أخرى على صعيد منظومة وسائل الايصال النووي الاسرائيلي. فعلى الرغم من الغموض الذي يحيط بمصير هذا الصاروخ، فإن عدة مصادر غربية، من بينها موسوعة «جيننز» للأسلحة ترجح أن تكون اسرائيل قد اتمت تطويره وانتاجه بعد حصولها على الحقوق اللازمة لذلك من شركة «داسو» الفرنسية في أواخر الستينات (التي كانت قد طورته آنذاك بالتعاون مع اسرائيل تحت اسم «م. د-٦٦٠»). ويمكن لهذا الصاروخ في حال اتمام تطويره أن يشكل وسيلة ايصال نموذجية بالنسبة لاسرائيل. فهو قادر على حمل رأس نووي بوزن ٥٠٠كلغ حتى مسافة ٤٥٠كلم (مع احتمال رفع هذا الرقم إلى نحو ٧٥٠كلم اذا نجحت الجهود الاسرائيلية الهادفة لذلك). وهو يوفر بالتالي على اسرائيل ضرورة اللجوء إلى الطائرات المعرضة لخطر التدمير أو الاصابة قبل وصولها إلى أهدافها. وإذا ما تمكنت الصناعة الاسرائيلية من تطوير وسائل التوجيه المناسبة فإنه يصبح بإمكانها عندئذ الاعتماد على صواريخ «جريكو» لتشكيل قوة ردع استراتيجي معاكس للمدن والمنشآت (Counter- Value) وللقوات على حد سواء.

٣ - وسائل ايصال أخرى محتملة: كما أنه يمكن لاسرائيل، ضمن المستوى التكنولوجي الراهن لصناعاتها النووية، أن تلجأ في الحالات القصوى إلى وسائل «يائسة» إذ صح التعبير، كتحميل القنابل النووية على متن طائرات النقل العسكرية والمدنية، حتى ولو كانت هذه الأخيرة لا تمتلك فرصاً كبيرة في اختراق الدفاعات العربية، أو العودة من مهمتها. إلا أنها توفر لاسرائيل فرصة توجيه ضربات رئيسية على أهداف تقع حالياً خارج نطاق عمل الوسائل المتوافرة العادية.

أما في حال توصل الصناعة الاسرائيلية إلى مستوى تكنولوجي متقدم يسمح لها بانتاج قنابل نووية مصغرة، فإن ذلك سيؤدي إلى إعادة حسابات شاملة على صعيد تقدير وسائل الايصال المتوافرة لقواتها. إذ ان قدرة الاسرائيليين في وقت من الأوقات على انتاج قنابل يقل وزنها عن ٢٠٠ أو ١٠٠ كلغ، سيمكنها من تركيب وايصال هذه القنابل والرؤوس بواسطة مجموعة كبيرة من الأسلحة من جهة، كما سيزيد مدى الطائرات الحاملة بشكل ملحوظ. فباستطاعة القوات الاسرائيلية عندئذ الاستفادة من صواريخ «هاربون» الاميركية (مدى ١٠٠كلم) و«غابرئيل - ٢ و٣» (٤٠ كلم و٦٠ كلم تباعاً) المضادة للسفن والتي تحملها الزوارق الاسرائيلية، من أجل تنفيذ مهمات القصف النووي ضد الأهداف الساحلية العربية خارج نطاق عمل وسائل الايصال الحالية (مثل الموانىء الليبية والسعودية). كما تستطيع هذه القوات عندئذ تركيب رؤوس نووية على القذائف جو - أرض الموجهة بدقة العاملة لديها حالياً، مثل صواريخ «مافريك» الأميركية (مدى ٢٠كلم) وصواريخ «لوز» الاسرائيلية (٨٠كلم) من أجل استخدامها كوسائل ايصال دقيقة الاصابة ضد أهداف عسكرية ومدنية ذات أهمية كبرى، ومن مسافات تسمح ببقاء الطائرات الحاملة خارج نطاق عمل الانظمة العربية المضادة للطائرات، وخاصة تلك المخصصة للدفاع عن النقطة. كما تتمكن اسرائيل في هذه الحالة من استخدام الأسلحة النووية في مهام ميدانية مباشرة، عبر اطلاقها من مدافع الهاوتزر عيار ٢٠٣ملم (مدى ١٦كلم) و١٥٥ملم (مدى ١٨كلم)، وذلك بالاضافة إلى احتمال قيام الصناعة الاسرائيلية بتطوير أنواع جديدة من الأسلحة، وخاصة الصواريخ الميدانية والتكتيكية المخصصة من الأساس لتوسيع نطاق الايصال النووي الاسرائيلي وتزويده بمرونة عملياتية أكثر شمولاً.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن احتمال لجوء اسرائيل إلى اعتماد وسائل ايصال بحرية (غواصات قاذفة للصواريخ مثلاً) لا يمكن استبعاده، خاصة

في حال توافرت القدرات الفنية والمالية اللازمة لقيام الصناعات الحربية الاسرائيلية بتطوير مثل هذه الغواصات. وقد يصبح هذا الاحتمال أكثر وروداً عند قيام تعاون انتاجي أو تطويري بين اسرائيل وطرف دولي آخر كجنوب أفريقيا على سبيل المثال. وفي هذه الحالة، فإن حصول القوات الاسرائيلية على غواصات قادرة على إطلاق صواريخ مزودة برؤوس نووية (سواء كانت جوالة أم باليستيكية) قد يوفر لها قدرات ايصال نووية مثالية لعدة أسباب، أبرزها تحسين قدرتها على مدّ قوتها النووية إلى مسافات أبعد، بالاضافة إلى فاعلية الغواصات كأسلحة تفوق من حيث قدرتها على البقاء والاختراق ما عداها من وسائل الايصال الأخرى الجوية أو البرية.

احتمال تطوير قوة اسرائيلية نووية بحرية

العدد ٥، ٩/٤/١٩٨١

ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة من الأخبار المتفرقة التي قد تشير إلى بداية تحولات هامة على صعيد السباق النووي في المنطقة، بما في ذلك احتمال قيام اسرائيل بالاشتراك مع جنوب أفريقيا ـ بتطوير وسائل ايصال نووية جديدة بعيدة المدى. ويمكن تحديد أهم هذه الأخبار على النحو التالي:

■ التقاط الأقمار الصناعية الأميركية «لوميض غريب» في منطقة نائية من جنوب المحيط الهادي بين القطب الجنوبي ورأس الرجاء الصالح، وذلك للمرة الثانية خلال فترة عام ونصف. وكانت الأقمار الأميركية من طراز «فيلا» المخصصة لرصد الانفجارات النووية قد كشفت عن اشعاعات «تشابه الاشعاع الناجم عن انفجار نووي» في المرة الأولى في ٢٢ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٩. أما الحادث الثاني فقد وقع في ١٦ كانون الأول (ديسمبر)من العام الفائت. ومع أن المصادر الأميركية الرسمية لم تعط حتى الآن تفسيراً واضحاً للحادث الأول، فإن الكثير من الدوائر الغربية، بما في ذلك بعض الأجهزة الأميركية نفسها، قد أعربت عن اعتقادها بأن هذا «الحادث» كان عبارة عن انفجار نووي مصغر بلغت طاقته التفجيرية حوالي ٢ ـ ٣ كيلوطن. وقد تميز الحادث الثاني «بالاشعاعات الحرارية الكثيفة» حسب المصادر الأميركية التي كشفت عن الأمر للمرة الأولى في منتصف شهر شباط (فبراير) الماضي. وذكرت مصادر وزارة الدفاع الأميركية أن هذا الاشعاع كان «نتيجة لدخول نيزك صغير إلى الأجواء

الأرضية». ولكن بالرغم من هذا التفسير غير المقنع، رفض وليام دايس الناطق باسم وزارة الخارجية إعطاء معلومات إضافية حول الموضوع، مكتفياً بالرد «لا تعليق» على سؤال وجه إليه حول إذا ما كانت الولايات المتحدة تعتبر أن جنوب أفريقيا قد دخلت فعلياً إلى «النادي النووي». وأضاف دايس أنه بينما وقع الحادث الثاني في نفس منطقة الحادث الأول فإن «الاشارات التي التقطتها أقمارنا الصناعية تدل على أن هناك فوارق فنية بين الحادثين». ولكن من جهة أخرى ذكرت صحيفة «جوهانسبورغ ستار» الصادرة في جنوب أفريقيا، أن وزارة الدفاع الأميركية «تشتبه بشدة» بأن اسرائيل أو جنوب أفريقيا (أو الاثنين معاً) قد قامت فعلاً بتفجير قنبلة نووية، وأن السلطات الأميركية تحاول «تمويه» الموضوع في وقت تنظر الادارة الجديدة إلى احتمال بناء علاقات سياسية وعسكرية جديدة مع جنوب أفريقيا، وفي فترة شهدت وصول بعثة عسكرية جنوب أفريقية رفيعة إلى واشنطن (وهي البعثة التي تم سحبها في وقت لاحق من الشهر الماضي بعدما كشف النقاب عن دخولها الولايات المتحدة بالهويات المدنية المزورة). وذكرت مصادر غربية علمية أن وقوع هذين الحادثين خلال فترة ١٥ شهراً هو ما يمكن توقعه في حال إقدام دولة ما على البدء بسلسلة من التجارب النووية.

وأضافت هذه المصادر أن الحادث الأول ربما كان «طرازاً بدائياً» من جهاز نووي (مثل الطراز الذي فجرته الهند عام ١٩٧٤)، وأن الحادث الثاني كان تفجيراً لقنبلة نووية عملياتية. ويبدو في جميع الأحوال أنه يصعب تقبل التفسير الأميركي الرسمي للحادثين، كما يصعب تقبل وقوعهما في نفس المنطقة على أنهما مجرد صدفة «طبيعية». ويبقى من المرجح أن القنبلة النووية الاسرائيلية ـ الجنوب أفريقية قد دخلت فعلاً طور الانتاج والتجربة.

■ تحدثت الصحف الأميركية في نهاية العام الماضي عن احتمال كون

الدكتور **جوزيف تشوربا** قد باع اسرار صواريخ «كروز» (الجوالة) إلى إسرائيل. والمعروف أن تشوربا كان من أهم مستشاري رونالد ريغان لشؤون الشرق الأوسط خلال حملة الانتخابات، كما أنه يعرف بتأييده المتطرف لاسرائيل. وأشارت الصحف الأميركية إلى اشتباه جهاز الاستخبارات في سلاح الجو الأميركي إلى أن تشوربا كان قد سرب المعلومات الفنية والتقنية حول برنامج صواريخ «كروز» الأميركي منذ عام ١٩٧٦.

■ ذكرت نشرة «التقرير الخارجي» الخاصة الصادرة عن صحيفة الايكونومست البريطانية في أوائل شهر شباط (فبراير) الماضي بأن اسرائيل قد انتجت حتى الآن ٢٠٠ قنبلة نووية وأنها تقوم بتطوير الصواريخ الجوالة البعيدة المدى من أجل «تأسيس قوة رادعة ضد الاتحاد السوفياتي». وقد نفت وزارة الخارجية الاسرائيلية بالطبع هذه الأخبار في وقت لاحق. ولكن بالرغم من أنه يصعب تقدير مدى موثوقية مصادر النشرة البريطانية فإنه لا يمكن تجاهل الاخبار الواردة فيها كلياً، بالأخص إذا ما نظر إليها في سياق المعلومات المتوافرة من مصادر أخرى.

■ ذكرت مصادر غربية عسكرية مؤخراً أن الأقمار الصناعية الأميركية قد كشفت عن وجود أحواض لبناء غواصات نووية في جنوب أفريقيا. وفي وقت يزداد التعاون العسكري الاسرائيلي ـ الجنوب أفريقي لا يمكن استبعاد قيام الدولتين بالتعاون على انتاج مثل هذه الغواصات، أو على الأقل حصول اسرائيل عن نماذج منها في المستقبل المنظور.

إن جميع هذه الأخبار لا تكفي بحد ذاتها لرسم صورة واضحة أو متكاملة لاحتمالات تطوير القوة النووية الاسرائيلية. وتبقى هذه المعلومات بطبيعة الحال «مشبوهة» إلى حد ما، نسبة لمصادرها غير الرسمية وصعوبة التحقق بها، والكتمان الذي يحيط بالبرامج النووية عند كل من اسرائيل وجنوب أفريقيا. وإذ لا يمكن الوصول إلى الاستنتاجات القاطعة

حيال التوجهات المستقبلية للاستراتيجية النووية الاسرائيلية، يمكن التكهن بها (انطلاقاً من المعلومات المتوفرة) على النحو التالي:

إن «الأخطار» النووية التي قد تواجه اسرائيل في المستقبل تقع على ثلاث محاور: **أولاً**، احتمال غطاء نووي سوفياتي لدولة عربية أو أكثر (سوريا مثلاً أو ليبيا)؛ **ثانياً**، قنبلة اسلامية - عربية. وقد شددت المصادر الاسرائيلية نفسها على الخطر الكامن من وراء البرنامج النووي الباكستاني، كما ادعت أن كلاً من المملكة السعودية وليبيا قد أبدت اهتماماً خاصاً ودعماً مالياً للقنبلة الباكستانية المقترحة؛ **ثالثاً**، قيام قدرة نووية عربية ذاتية. وتشير التقديرات الاسرائيلية إلى أن العراق هو الدولة العربية الأولى المرشحة للحصول على أسلحة نووية خلال السنوات القليلة المقبلة.

إن الطابع المشترك المميز لهذه المحاور، هو أن أعداء اسرائيل المحتملين يقعون على مسافات بعيدة عن اسرائيل، مما يجعل من الصعب الوصول اليهم أو ردعهم، بوسائل الايصال التقليدية كالطائرات البعيدة المدى، وصواريخ أرض - أرض.

هكذا وبالنسبة للطائرات، فإن احتمال وصول القاذفات الاسرائيلية إلى أي من الاتحاد السوفياتي أو الباكستان يبدو ضئيلاً لأسباب عديدة منها، ضرورة التحليق فوق أراضي العديد من الدول غير الصديقة لاسرائيل، أو تحويل مسار الطائرات بحيث تضطر إلى عبور المسافات البعيدة جداً، واحتمال كشف التحركات الاسرائيلية الجوية بواسطة وسائل الانذار المبكر والرصد السوفياتية أو غيرها، وكثافة الدفاعات الجوية والأرضية السوفياتية الخ. وبالتالي فإنه يمكن القول إن اسرائيل لا تستطيع الاعتماد كلياً على الطائرات كوسائل إيصال نووية نسبة للصعوبات العملياتية التي تواجهها وعدم ضمان قدرتها على البقاء (Survivability)، وبالمقارنة مع وسائل الايصال الأخرى.

أما بالنسبة للصواريخ التي تشكل أضمن وسائل الايصال من حيث استحالة التعرض لها تقريباً بعد اطلاقها نحو الهدف، فإن الجيل الحالي من صواريخ أرض ـ أرض الاسرائيلية لا يستطيع ضرب أي من المحاور الثلاثة المذكورة ولا يتعدى مدى صواريخ «لانس» ١٢٠كلم، بينما يقدر مدى صواريخ «أريحا» (التي تنتجها اسرائيل محلياً) بحوالي ٧٥٠كلم في أفضل الحالات. ومن هنا فإنه لا يمكن ضرب الأهداف في الاتحاد السوفياتي أو الباكستان بواسطة هذه الصواريخ، ويبقي العراق معرضاً في حال تطوير نماذج محسنة من صواريخ «أريحا» أو حصول اسرائيل على صواريخ تكتيكية بعيدة المدى من مصادر أخرى (تبعد بغداد حوالي ٩٠٠كلم عن الأراضي الاسرائيلية).

وهكذا فقد تجد اسرائيل أنها تواجه إحتمال فقدانها إلى وسائل الايصال الكفيلة لردع الأعداء المحتملين الواقعين على المسافات البعيدة وستقع اسرائيل عندئذ أمام خيارين أساسين: **أولاً**، تطوير صواريخ جديدة بعيدة المدى، أقرب إلى الصواريخ العابرة للقارات في مواجهة الاتحاد السوفياتي أو الباكستان؛ أو **ثانياً**، ايجاد أساليب جديدة لخلق رادع نووي حقيقي. ويمكن استبعاد الاحتمال الأول على الأقل في المدى المنظور نسبة للكلفة الاقتصادية العالية لمثل هذا البرنامج خاصة في الظروف الراهنة في اسرائيل (وتجدر الاشارة إلى أن الصين لا تزال تمتلك قوة متواضعة جداً من الصواريخ العابرة للقارات بعد سنوات من الجهود الخاصة في هذا المجال). ومن هنا فإن اسرائيل قد تبحث عن بديل أفضل وأقل كلفة، وقد تكون صواريخ كروز هي الجواب المناسب بالنسبة لاسرائيل.

ويمكن النظر إلى مسألة صواريخ كروز الاسرائيلية من زاوية أخرى: إن وسائل الايصال التقليدية، طائرات وصواريخ، تبقى عرضة لضربة استباقية مفاجئة وذلك لضرورة تركيزها في المطارات أو القواعد المعروفة. ومع أنه يمكن نشر الطائرات وتوزيعها، وتحصين مرابض

الصواريخ من أجل التقليل من تعرضها للاصابة من جراء ضربة أولى معادية، فإن اسرائيل تواجه مشكلة خاصة، نسبة لضيق رقعتها الجغرافية. وبمعنى آخر فإن تركيز الصواريخ الاسرائيلية في المرابض في صحراء النقب مثلاً قد لا يكون كفيلاً بالحيلولة دون كشفها بواسطة الأقمار الصناعية السوفياتية أو حتى وسائل الرصد الأخرى مثل طائرات الاستطلاع العادية، وبالتالي إمكانية تهديفها بدقة من قبل القوات المعادية. وفي جميع الأحوال، وحتى إذا كان من الممكن اخفاء الصواريخ أو الطائرات الاسرائيلية أو بناء أنظمة صاروخية برية متحركة (على غرار اقتراحات «أم. اكس» الأميركية)، فإن ذلك لا يشكل حلاً لمسألة افتقار اسرائيل لقدرة الايصال البعيد المدى. ومن هنا فإن بحث اسرائيل عن خلق «قوات الضربة الثانية» النووية الرادعة قد يدفعها نحو النظر إلى أنظمة الايصال البحرية، وبالتحديد تلك المرتكزة إلى الغواصات. ويمكن الاستنتاج هنا أن دمج صواريخ كروز مع الغواصات هو البديل الأفضل بالنسبة لاسرائيل.

ويضمن الجمع بين صواريخ كروز مع الغواصات العديد من الأهداف الاسرائيلية في آن واحد. وقد لا تختلف دوافع جنوب أفريقيا كثيراً عن دوافع اسرائيل خاصة بالنسبة لردع الاتحاد السوفياتي:

١ ـ الغواصات تتمتع بحصانة عالية ومقدرة على البقاء كونها تشكل قواعد متحركة يصعب كشفها أو تحديد مواقعها بدقة. وهذا ما تفتقر إليه بالمقارنة، القواعد البرية الثابتة أو المرابض الصاروخية المحصنة.

٢ ـ إن صواريخ كروز المركبة على الغواصات تتيح المجال أمام قيام قوات الضربة الأولى الاسرائيلية المصداقة من جهة وكذلك تتيح المجال أمام قيام قوات الضربة الثانية المصداقة في حال تواجد الأسلحة النووية عند الأطراف الأخرى.

٣ ـ يمكن نقل القوات النووية الاسرائيلية إلى المناطق البعيدة عن اسرائيل

وبسرية نسبية وهذا يزيد من إمكانية المفاجآت في حال تبني استراتيجية الضربة الأولى، ويساعد على الردع المتبادل في حال تبني استراتيجية الضربة الثانية. وفي جميع الأحوال فإن تركيز القوات النووية الاسرائيلية بعيداً عن اسرائيل يخفف من الاصابات المدنية التي قد تنجم عن تعرضها للضربة الأولى المعادية. وهكذا فإذا ما تم تركيز نظام غواصات كروز في المحيط الهندي مثلاً، يمكن تهديد كل من الاتحاد السوفياتي أو الباكستان أو الدول العربية الخليجية بما في ذلك العراق.

إن هذا «السيناريو» قد يثير تساؤلات فنية عديدة يمكن مناقشتها:

١ - هل يمكن لاسرائيل تطوير تكنولوجيا صواريخ كروز محلياً؟ إن تكنولوجيا صواريخ كروز البدائية ليست صعبة بل إن أولى نماذج صواريخ أرض - أرض البعيدة المدى كانت صواريخ كروز الألمانية «ف - ١» التي ضربت بها بريطانيا في أواخر الحرب العالمية الثانية. وصواريخ كروز هي عبارة عن طائرة صغيرة دون طيار، يبلغ طولها حوالي ٥ أمتار تسير بواسطة المحركات النفاثة العادية التي «تستنشق الهواء» ليختلط مع الوقود التي تحملها ويعطيها قوتها الدافعة وذلك على خلاف المحركات الصاروخية التي تستخدم الأوكسجين الداخلي. وهكذا فإن صواريخ كروز تستطيع عبور المسافات الطويلة متبعة مساراً منخفضاً وذلك بعكس الصواريخ الأخرى - العابرة للقارات مثلاً - التي تأخذ مساراً باليستكياً عالياً. وتجدر الاشارة هنا إلى أن كلاً من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد اعتمد على صواريخ كروز في المراحل الأولى من السباق النووي، إلا أن هذه الصواريخ عادت ودخلت الساحة مؤخراً بعد أن قامت الولايات المتحدة بإدخال التحسينات الأساسية عليها، وبالأخص بالنسبة لوسائل التوجيه ومداها العملياتي. ويستعمل الجيل الجديد من صواريخ كروز الأميركية أسلوب التوجيه بالقصور الذاتي ورادار لتحاشي الحوافي الأرضية مما يجعلها عالية المرونة في التحليق وشديدة الدقة في الاصابة أما مدى هذه

الصواريخ فيصل عادة إلى ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠كلم. ومع أن اسرائيل قد لا تستطيع تطوير النماذج الشبيهة بالنماذج الأميركية فإن القاعدة الصناعية الاسرائيلية قد تسمح بتطوير الطرازات المتقدمة نسبياً. ويجب الأخذ بعين الاعتبار تقدم اسرائيل في مجال انتاج الصواريخ («غبرائيل» مثلاً) واهتمامها الخاص بالطائرات دون طيار («سكاوت» و«ماستيف»). وبالاضافة، حتى وإن كان الدكتور تشوربا «بريئاً» من التهمة الموجهة إليه فإن اسرائيل قد لجأت في الماضي الى سرقة التكنولوجيا العسكرية من الخارج مثل حصولها على تصاميم طائرات «ميراج» الفرنسية التي أتاحت المجال أمام انتاج مقاتلات طائرات كفير.

٢ . هل يصعب تركيز صواريخ كروز على الغواصات ؟ إن عملية إطلاق هذه الصواريخ من تحت سطح الماء قد تكون معقدة بالنسبة لاسرائيل، إذ ان الولايات المتحدة نفسها لم تتخذ مثل هذه الخطوة حتى الفترة الأخيرة الماضية. إلا أنه ليست هنالك صعوبة أساسية في تركيز أنابيب صواريخ كروز على الغواصات بحيث يمكن اطلاقها من فوق سطح الماء، وهو الحل الذي لجأ إليه الاتحاد السوفياتي في المرحلة الأولى من تطوير قوته النووية البحرية. وإذا كان هذا يزيد من تعرض الغواصات جزئياً فإن فعالية نظام كروز / غواصات تبقى مضمونة إلى حد كبير.

إن النقاش المدرج أعلاه قد لا يكون حاسماً بالنسبة لاحتمال تبني اسرائيل لقوات نووية بحرية، غير أنه يبقى من المرجح أن الدوائر العسكرية الاسرائيلية ستنظر إلى هذا الاحتمال باهتمام متزايد في المرحلة القادمة من برنامجها النووي.

التعاون النووي بين اسرائيل وجنوب أفريقيا

العدد ـ ٢٠، ٦/١١/١٩٨٠

أكد برنامج وثائقي أذاعه التلفزيون البريطاني مؤخراً على أهمية التعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا في مجال التزود بالأسلحة النووية، وذلك بالاضافة إلى سائر مجالات التعاون العسكري الأخرى. كما ركز على الدور الذي لعبته عدة شركات أميركية وأوروبية في مساعدة البلدين على استكمال برامجهما النووية والتسليحية.

وقد تضمن البرنامج الذي تناول حصول جنوب أفريقيا على القدرة النووية، والذي جاء نتيجة لأبحاث وتحقيقات استغرقت حوالي ١٠ أشهر في أكثر من ١١ دولة مختلفة، معلومات تنشر للمرة الأولى حول عدة صفقات عسكرية وتكنولوجية عامة تمكنت جنوب أفريقيا من عقدّها خلال السنوات الماضية مع عدد من الشركات، كان أهمها صفقة مع شركة «سبايس ريسيرتش» (Space Research) الأميركية المتخصصة بصناعة الذخائر وتطويرها. وقد اشتملت هذه الصفقة على تزويد تلك البلاد بخمسين ألف قذيفة مدفعية معززة المدى (Extended Range) من عيار ١٥٥ملم. ومن المرجح أن هذه القذائف، التي قام بتطويرها الدكتور جيري بول رئيس الشركة الأمركية المذكورة، مزودة بجهاز دفع صاروخي يؤمن لها زيادة ملموسة في مدى رميها. وقد أكد البرنامج أن هذا النوع من القذائف، الذي يمكن اطلاقه من عدة طرازات من المدافع عيار ١٥٥ملم، استخدم لاطلاق القنبلة النووية التي تمكنت جنوب أفريقيا من تطويرها، والتي كشف عن تفجيرها في جنوبي المحيط الهندي قمر صناعي

أميركي في أيلول (سبتمبر) من العام الماضي. وأضاف بأن على الرغم من نفي الحكومة الأميركية لاحتمال أن يكون الانفجار الذي تعقبه القمر الصناعي ناتج عن تفجير نووي، فإن «التقارير السرية التي تقدمت بها وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية الأميركية قد أكدت هذا الأمر». وقد كشف البرنامج أن اسرائيل حصلت بدورها على أعداد من هذه القذائف المدفعية المتطورة من أجل استخدامها على مدفع ميدان جديد كانت الصناعات الحربية الاسرائيلية تقوم بتطويره آنذاك، وذلك بالاضافة إلى دورها كصلة وصل بين الشركات الغربية وحكومة جنوب أفريقيا. ومن المرجح أن المدفع الاسرائيلي المقصود هو مدفع الميدان / الهاوتزر «م ـ ٧١» عيار ١٥٥ملم، والذي كانت مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية قد أعلنت عن الانتهاء من تطويره في وقت سابق من هذا العام. إذ تفيد المعلومات المتوافرة عن هذا المدفع أنه قادر على اطلاق قذائف مزودة بجهاز دفع صاروخي، وذلك إلى جانب القذائف العادية التي يصل مداها إلى ٢٤ كلم (مما يعني أن مدى القذائف الصاروخية قد يصل إلى ٣٥ ـ ٤٠ كلم، وهي مسافة تعتبر معقولة لاطلاق قذيفة برأس نووي).

واستناداً إلى هذه المعلومات فإن احتمال استخدام جنوب أفريقيا لمدفع اسرائيلي من هذا النوع لاطلاق قذيفتها النووية يصبح وارداً جداً، وخاصة على ضوء تأكيد البرنامج بأن وسيلة الاطلاق كانت بالفعل مدفعاً من عيار ١٥٥ملم تم تركيزه على متن سفينة حربية تابعة لبحرية جنوب أفريقيا. وما يزيد في ترجيح هذا الاحتمال أن تطوير عدة أنواع من الأسلحة الاسرائيلية وخاصة في مجال المدفعية والعربات المدرعة قد تم ضمن تعاون وثيق مع شركات الصناعة الحربية الجنوب افريقية. أما ظاهرة تلاشي الأشعاعات النووية الناتجة عن التفجير المذكور بسرعة غير اعتيادية فإنها تطرح بدورها التساؤل حول إمكانية أن تكون القنبلة التي تم تفجيرها قنبلة نيوترونية (إذ يتميز هذا النوع من الأسلحة النووية بسرعة

تلاشي اشعاعاته وصغر حجم دائرتها). وفي الواقع فإن قنابل النيوترون قد تشكل في حال التمكن من تطويرها سلاحاً نووياً نموذجياً لكل من اسرائيل وجنوب أفريقيا، وذلك ضمن الخصائص العملية التي تتميز بها هذه القنابل، والتي يمكن اعتبارها ملائمة بشكل خاص للمتطلبات القتالية الاسرائيلية وبالتحديد في مواجهات الهجمات المدرعة الكثيفة.

خيارات اسرائيل في التصدي للبرامج النووية العربية

العدد ـ ١٤، ١٤/٨/١٩٨٠

تعتبر الحملة السياسية والاعلامية العنيفة التي تشنها الدوائر الاسرائيلية منذ فترة على جهود التطوير النووي العراقية انعكاساً لمبدأ اسرائيلي ثابت يدعو إلى عرقلة أي محاولة عربية هادفة إلى امتلاك الطاقة النووية والاستفادة منها، حتى ولو كان ذلك في خدمة الأغراض السلمية البحتة. فعلى الرغم من أن اسرائيل كانت قد بدأت منذ زمن بعيد بتطوير وسائلها النووية الخاصة، وعلى الرغم من عدة دلائل ترجح إمكانية امتلاكها للسلاح النووي، فإن الاسرائيليين لا يخفون استعدادهم على منع العرب من تحقيق برامج موازية، أو على الأقل العمل على تأخير تنفيذ هذه البرامج وعرقلتها ما أمكن.

وتشتمل الوسائل التي تستطيع من خلالها اسرائيل التحرك لتخريب برامج التطوير النووي العربية على عدة خيارات تختلف من حيث خطورتها وفاعليتها، كما أنها تتراوح في حدتها باختلاف مقدار «التهديد» الذي تشعر القيادة الاسرائيلية أن هذه البرامج قد تؤدي إليه في حال نجاحها. أما أهم الخيارات التي يحتمل أن تلجأ إليها اسرائيل في هذا المجال فيمكن تحديدها على الشكل التالي:

□ الأساليب السياسية والاعلامية (غير العنفية):

١ ـ القيام بحملات اعلامية مركزة ومتتابعة تهدف إلى تركيز الاهتمام بالجهود النووية العربية وتضخيم أخطارها المحتملة على أمن اسرائيل وذلك من أجل تحريك الرأي العام الخارجي ودفعه الى اتخاذ

مواقف معادية لهذه الجهود، وخاصة في الدول التي تتهمها اسرائيل بمساعدة العرب على تنفيذها. ويستطيع الاسرائيليون على هذا الصعيد الاستفادة من النفوذ البالغ الذي يتمتعون به في الأوساط الصحفية والاعلامية الغربية بشكل عام.

٢ ـ ممارسة أشمال مختلفة من الضغوط السياسية على الحكومات الغربية المعنية. ويمكن لهذه الضغوط أن تكون حكومية، أي على شكل احتجاجات اسرائيلية رسمية يصحبها اتخاذ، أو التهديد باتخاذ خطوات تصعيدية لاحقة مثل سحب السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية.. إلخ. كما أنها قد تشمل ضغوطاً تبذلها المجموعات السياسية والاقتصادية الضاغطة المتبنية لوجهة النظر الاسرائيلية والمدافعة عنها. كما قد تلجأ اسرائيل إلى الاستفادة من تأييد اشخاص أو أجهزة من داخل الحكومات نفسها، عن طريق الرشاوى وأساليب الاستمالة المختلفة.

□ أساليب الحرب السرية:

١ ـ توجيه ضربات ضد العناصر البشرية ذات العلاقة بالمشاريع النووية العربية، وخاصة الأشخاص ذوي الأهمية الحيوية بالنسبة لتلك المشاريع وسير عملها، كالعلماء والخبراء والمستشارين عرباً كانوا أم أجانب، وتشتمل الضربات الاسرائيلية المحتملة في هذا المجال على عمليات التهديد والخطف وصولاً إلى التصفية الجسدية عن طريق الاغتيالات.

٢ ـ تخريب التجهيزات والمعدات النووية في بلد المنشأ، قبل أن يتم تصديرها إلى الجهة التي طلبت الحصول عليها. ويعتمد الاسرائيليون في تنفيذ مثل هذه العمليات على أجهزة مخابراتهم الخاصة، كما أنهم يستطيعون الاستفادة من معونة أجهزة الدولة المصدرة نفسها، أو عناصر ومواقع معينة فيها تدين بالولاء لاسرائيل أو تعمل بالتنسيق معها بصورة غير شرعية.

٣ ـ التصدي لشحنات المعدات والأجهزة الخاصة بالمفاعلات النووية العربية، أو مواد الانتاج النووي المرسلة إلى الدول العربية من الخارج كاليورانيوم والوقود النووي.. إلخ، وذلك ابان نقلها من مصادرها إلى البلاد العربية المعنية. وقد تعمد الأجهزة الاسرائيلية في هذه الحالة إلى محاولة سرقة هذه الشحنات والاستيلاء عليها لمصلحة البرنامج النووي الاسرائيلي نفسه. كما أنها قد تلجأ إلى تدميرها.

وتتضمن إمكانات العمل الاسرائيلية على هذا الصعيد استخدام القوات البحرية (سفن، غواصات) من أجل إعداد كمائن للسفن التي تنقل المواد والمعدات المشار إليها. كما أنهم قد يعمدون إلى قصفها من الجو بواسطة الطائرات عند الضرورة. وتستخدم الطائرات أيضاً للتصدي لعمليات النقل الجوي المحتملة، اما لتحويل سير الطائرات الناقلة نحو المطارات الاسرائيلية، أو لاسقاطها في حال امتناعها عن ذلك. وبالاضافة إلى هذين الاسلوبين، فإن باستطاعة اسرائيل اللجوء إلى اساليب أكثر سرية مثل استبدال طاقم السفينة أو الطائرة الناقلة بطاقم اسرائيلي.

٤ ـ تخريب المنشآت والأجهزة والمفاعلات في البلد العربي نفسه عبر عمليات خاصة متنوعة، عن طريق زرع عملاء في القوة البشرية العاملة في المشروع من أجل تخريب الأعمال وعرقلتها من الداخل، أو عبر استخدام مجموعات خاصة من العناصر المدربة على أعمال التخريب. ويتم تكليف هذه المجموعات بمهمة نسف المنشآت أو حرقها وتخريبها، ثم يتم إدخالها إلى البلد المعني بصورة سرية، أو تحت غطاء ما كالسياح والطلاب والصحفيين.. إلخ. كما قد تشتمل هذه العمليات على استخدام قوات عسكرية خاصة على شكل عمليات محدودة.

□ الأعمال القتالية المباشرة:

وهي خطوة يشكل الانتقال إليها تحولاً نوعياً في طبيعة القرار الاسرائيلي الداعي إلى ايقاف برنامج تطوير نووي في بلد عربي ما. إذ ان

لجوء القوات الاسرائيلية إلى تنفيذ أعمال قتالية مباشرة في عمق الأراضي العربية يعتبر بمثابة قرار حرب لا يرجح أن تتخذه القيادة الاسرائيلية إلا في حالة يمكن وصفها «بالحالة القصوى». وبمعنى آخر فإن اسرائيل تكون آنئذ مقتنعة بأن كافة الوسائل الأخرى لم تعد تجدي نفعاً في منع الدول العربية من النجاح في تنفيذ برامجها النووية، وبأن هذه الدولة قد أصبحت قادرة، أو أنها على وشك أن تصبح قادرة من الناحية العملية على انتاج أسلحة نووية ضمن فترة زمنية وجيزة.

١ ـ القصف الجوي: وهي الوسيلة الأكثر قابلية للتنفيذ من الناحية العملية. إذ يمتلك سلاح الجو الاسرائيلي عدة طرازات من الطائرات المقاتلة والقاذفة التي تتمتع بمدى عملياتي يمكنها من بلوغ عمق الأراضي العربية وان كان ذلك بحمولات مخفضة. وأهم الطرازات المتوافرة لاسرائيل في هذا المجال المقاتلة القاذفة الأميركية «ف ـ ٤ فانتوم» والمقاتلة الاسرائيلية الصنع «كفير». وكلا هذين الطرازين قادر على تنفيذ مهمات القصف على مسافات بعيدة نسبياً (تزيد عن ٥٠٠كلم)، وعلى ارتفاعات منخفضة في مختلف الأحوال الجوية.

٢ ـ عمليات الانزال: التي تنفذها قوات عسكرية محمولة جواً بواسطة طائرات الهليكوبتر وطائرات النقل (المظليين). وفي هذه الحالة فإن مثل هذه العمليات تكون واسعة النطاق (على خلاف العمليات المحدودة الخاصة في حالة الحرب السرية)، وهي تحتاج بالتالي إلى تغطية جوية ودعم ناري مركز، بالاضافة إلى ضرورة ضمان انسحابها بعد اتمامها لمهمتها، أو في حال فشل تلك المهمة، تجنباً لانزال خسائر فادحة في صفوفها.

وبالطبع فإن كلا من هذين الاحتمالين يبقى خاضعاً لمجموعة من العوامل والمعطيات التي قد تحد من إمكانية اللجوء إليه، وأهمها حساب الوضع السياسي والاستراتيجي العام في المنطقة والعالم، وردود الفعل التي يحتمل أن يثيرها، وخاصة من جانب الدول الكبرى.

حول الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي

العدد ١٠، ١٨/٦/١٩٨١

هناك الكثير من العوامل التي من المرجح أن تكون قد لعبت دوراً أساسياً في عملية اتخاذ القرار الاسرائيلي بقصف المفاعل النووي العراقي، وفي توقيت ذلك القصف في هذه المرحلة بالذات. وبالطبع، فإن هذه العوامل تتعدى، من حيث أهدافها وأبعادها المحتملة، مجرد الجوانب التقنية والأمنية التي حرصت الأوساط الاسرائيلية الرسمية على التركيز عليها في معرض تبريرها لقيام طائراتها بالإغارة على المفاعل المذكور. ويمكن القول بأن الهجوم الاسرائيلي، وهو يشكل عملياً أول ضربة استباقية أولى يوجهها طرف دولي ما ضد المنشآت النووية التابعة لطرف آخر، يحمل في طياته انعكاسات وآثار سياسية وعسكرية هامة ليس فقط فيما يختص بمستقبل برامج التطوير النووية في الشرق الأوسط، بل وعلى مجمل الأوضاع الاستراتيجية في المنطقة، والاحتمالات المستقبلية لمجريات الصراع العربي - الاسرائيلي بشكل عام. كما أن هذا الهجوم يساهم في تثبيت العديد من المرتكزات المبدئية للعقيدة الاستراتيجية الاسرائيلية، والتذكير بأولويات تلك العقيدة وتطبيقاتها على المستويات المحلية والاقليمية والدولية. أما أبرز ما يمكن استخلاصه من أهداف القرار الاسرائيلي وانعكاساته المحتملة فيمكن تحديده كالآتي:

أولاً، على الصعيد العراقي المباشر:

استهدفت القيادة الاسرائيلية من خلال قيامها بضرب المفاعل النووي العراقي التأكيد على التزامها بالتصدي لجهود العراق في هذا المجال،

وذلك بغض النظر عن أغراض تلك الجهود وأهدافها المحتملة. فعلى الرغم من إصرار اسرائيل على القول بأن العراق كان ينوي استخدام مفاعله من أجل انتاج الأسلحة النووية، فإن معظم المصادر الدولية أعربت في المقابل عن اقتناعها بعدم وجود مؤشرات حقيقية تدل على أية نوايا عراقية فعلية في هذا المجال. وعلى العكس، فقد أكد المسؤولون في وكالة الطاقة النووية الدولية (IAEA) على أن الجهود العراقية كانت سلمية الطابع، وبأن المفاعل العراقي كان يخضع لعمليات كشف ومراقبة دورية على يد الخبراء التابعين للوكالة المذكورة. وفي الوقت نفسه، فقد أعلن أكثر من مصدر حكومي أميركي عن الاعتقاد بأن العراق لم يكن يحصل على أسلحة نووية، فيما لو أراد ذلك فعلاً، قبل فترة زمنية طويلة كان من المقدر أن تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات على الأقل. كما أنه يجدر التذكير في هذا المجال بأن العراق هو أحد الأقطار الموقعة على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحظر انتشار الأسلحة النووية، في حين أن اسرائيل لم توقع على تلك الاتفاقية. ويدل هذا على أن اسرائيل لم تكن تستهدف فقط ضرب القدرة النووية العراقية العسكرية، هذا إذا ما صحت الادعاءات الاسرائيلية القائلة بوجود هذه القوة أو بقرب حصول العراق عليها، بل ان غرضها كان يتجاوز ذلك ليصل إلى حد منع هذا الأخير من تطوير أي نوع من القدرات النووية، حتى ولو كانت مقتصرةعلى النواحي العلمية والسلمية دون غيرها.

ومن جهة أخرى، فإن العملية الاسرائيلية الأخيرة تساهم في التأكيد من جديد على أن العراق يشكل في نظرها هدفاً عسكرياً وسياسياً رئيسياً، وذلك على الرغم من عدم وجود حدود جغرافية مشتركة بين الطرفين. وبطبيعة الحال، فإن ذلك ينطبق بدوره على كافة الدول العربية الأخرى، وعلى أية منشآت أو جهود أو ثروات حيوية فيها. ومن شأن هذا أن يبرهن على مركزية الصراع العربي ـ الاسرائيلي وأهميته كالمحور الأول للأوضاع الاستراتيجية في المنطقة العربية وتطوراتها. وقد أكدت اسرائيل من خلال

قيامها بمهاجمة أهداف على مقربة من عاصمة عربية تقع على مسافة عدة مئات من الكيلومترات عن حدودها بأنه لا يوجد بالنسبة لها ما يعرف بدول عربية «مواجهة» ودول أخرى «مساندة»، وهو ما كان وزير الدفاع الاسرائيلي السابق عيزر وايزمان قد ركز عليه منذ حوالي عامين (وكان يتكلم عن البرامج النووية العراقية بالذات) حين قال: «بالنسبة لنا فإن كل ما يهدد أمننا هو هدف عسكري محتمل لقواتنا، بمعزل عن الموانع الجغرافية والسياسية المختلفة. . ».

ثانياً، على الصعيد العربي العام:

تطرح العملية الاسرائيلية على بساط البحث عدداً من التوجهات السياسية العامة للأقطار العربية، وتلقي تساؤلات على مجمل التوجهات والتحالفات التي شهدتها المنطقة العربية خلال الآونة الماضية، وذلك وصولاً إلى إبراز ضرورة إعادة النظر بالعديد من تلك العلاقات والتوجهات، والحاجة إلى تحديد جديد للأولويات العربية في مختلف المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. فالمفاعل النووي العراقي، وان كان أصلاً هدفاً عراقياً متواجداً على الأراضي العراقية، إلا أنه يشكل في الوقت نفسه هدفاً عربياً عاماً تتجاوز أهميته وفوائده الحيوية الاعتبارات العراقية الضيقة لتصل إلى مجمل جهود التطوير والتقدم العربية على المستوى القومي الشامل. وبالاضافة إلى ذلك، فإن من شأن الهجوم الاسرائيلي التأثير، ولو بصورة غير مباشرة، على أوضاع عربية راهنة تبدو منفصلة، عند تناولها للوهلة الأولى، عن العملية بحد ذاتها. وقد يكون بالامكان اظهار العلاقة بين العملية الاسرائيلية من جهة، والأوضاع العربية العامة من جهة أخرى، عبر تناول أهداف تلك العملية وآثارها المحتملة على المسائل الرئيسية التالية:

(١) **فيما يختص بأزمة الصواريخ السورية:** من الصعب تجاهل الهدف الكامن وراء توقيت الهجوم الاسرائيلي الأخير عن التوتر المترتب على تركيز

الصواريخ السورية في البقاع. فقد أرادت القيادة الاسرائيلية (وقد تكون قد نجحت على الأرجح ولو مؤقتاً) تحويل الاهتمام عن تلك الأزمة، بل وتجاوز آثارها السياسية والاستراتيجية على مجريات الصراع في المنطقة، وذلك من خلال اعتماد تصعيد عسكري في اتجاه معاكس يكون كفيلاً بالعمل على «تنفيس» الكثير من تلك الآثار. وفي الوقت نفسه، فإن نجاح ذلك التصعيد سوف يؤدي، من المنظور الاسرائيلي، إلى اختزال ما يمكن أن تكون سوريا قد استطاعت تحقيقه من مكتسبات عسكرية وسياسية، ولا سيما على صعيد العلاقات مع الدول العربية الأخرى التي كانت قد سارعت إلى إبداء الدعم والالتفاف حولها خلال تلك الأزمة.

(٢) **فيما يختص بالخليج العربي**: لقد استهدفت اسرائيل في هذه العملية اظهار قدرتها على الوصول إلى الأهداف العربية في العمق، وتحديداً في عمق دولة عربية حرصت طيلة الآونة الماضية على تأكيد اهتمامها بأمن الخليج العربي وثرواته الحيوية، واعتبار المحافظة على ذلك الأمن مهمة عربية بحتة لا علاقة للقوى الخارجية بها. وقد تمكن العراق عبر طرحه هذا من إقامة تحالف عريض مؤلف من معظم دول الخليج التي أعربت حتى الآن عن رغبتها في استبعاد الوجود العسكري الخارجي عن أراضيها، واستعدادها لتحمل مسؤولياتها الدفاعية والأمنية بواسطة قواها الذاتية، أو عبر التعاون مع القوى العربية القريبة منها والعراق في مقدمتها. وهكذا، فقد أتت العملية الاسرائيلية ضد العراق لتحاول «نسف» تلك الأهداف العراقية ـ الخليجية المشتركة، أو على الأقل، طرح شكوك أساسية حول فاعليتها وجدواها. وفي الوقت نفسه، فإن اجتياز الطائرات الاسرائيلية لأجواء دولتين عربيتين يحتفظ العراق معهما بعلاقات جيدة (السعودية والأردن كما أشارت المعلومات الغربية التي توافرت عن العملية) دون تمكن قوات تلك الدولتين من اكتشاف الطائرات أو التصدي لها، من شأنه أيضاً إحراج حكومتيهما والتأثير سلباً على العلاقات العراقية معهما، إلى جانب محاولة اثبات «عجز» أي تنسيق عربي ثنائي أو

متعدد الأطراف عن التأثير على التفوق العسكري الاسرائيلي وقدرة هذه الأخيرة على تحقيق أهدافها أينما كانت.

ثالثاً، على الصعيد الدولي:

وفي هذا المجال، فإن اسرائيل قد أرادت «امتحان» سياسات أكثر من طرف دولي له علاقة مباشرة بالصراع العربي - الاسرائيلي، بالاضافة إلى محاولة اثبات أولوية اعتبارات الأمن الاسرائيلي الذاتي على أية عوامل دولية أخرى، سواء كانت دبلوماسية أم قانونية. وقد تركز ذلك على النواحي التالية:

(١) **العلاقات الأميركية - الاسرائيلية**: وذلك من خلال ما يمكن اعتباره اختباراً مباشراً لسياسة إدارة الرئيس ريغان حيال المنطقة، ومحاولة معرفة ردود الفعل المفترضة لتلك الادارة على أية أعمال هجومية تقوم بها اسرائيل في المستقبل تحت شعار «المحافظة على المصالح الأمنية الاسرائيلية»، حتى ولو كانت تلك المصالح متعارضة، ظاهرياً أو آنياً على الأقل، مع المصالح الأميركية العامة. وقد كانت نتيجة ذلك الاختبار، كما تدل المواقف التي اتخذتها إدارة ريغان حتى الآن حيال الهجوم الاسرائيلي، أن الولايات المتحدة غير قادرة، أو أنها ليست مستعدة، على ممارسة أية ضغوط جدية على تل أبيب أو منعها من تنفيذ خطوات عسكرية وسياسية قد لا تكون واشنطن موافقة عليها. وكما أعلن أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي في أعقاب اتخاذ قرار تأجيل تزويد سلاح الجو الاسرائيلي بأربع طائرات من طراز «ف - ١٦» (مع الاستمرار بتسليم كافة المعدات والأسلحة الأميركية الأخرى المقرر تسليمها)، فإن اسرائيل «قد تمكنت كالعادة من النفاذ بما قامت به دون أية آثار سلبية جدية على علاقاتها مع الولايات المتحدة».

(٢) **العلاقات الفرنسية - الاسرائيلية**: وكما هي الحال مع الادارة الأميركية، فقد استهدفت اسرائيل على الأرجح اختبار سياسة حكومة

الرئيس الفرنسي الجديد فرنسوا ميتران، ليس حيال مواقفها المستقبلية مع تل أبيب فحسب، بل وعلى صعيد مجمل العلاقات الفرنسية ـ العربية، ولا سيما فيما يختص بالجوانب العسكرية والتقنية والعلمية ذات الأهمية الخاصة. وتجمع أكثرية التعليقات التي صدرت حتى الآن حول الهجوم الاسرائيلي بأن ذلك الهجوم وما أسفر عنه من أضرار قد وضع حكومة ميتران في مأزق حقيقي. فمن جهة كان ميتران قد أكد في أكثر من مناسبة خلال حملته الانتخابية عن تصميمه على وقف المساعدات الفرنسية للدول العازمة على تطوير الطاقة النووية، «وخاصة تلك التي تحمل في طياتها احتمال انتاج الأسلحة». ومن جهة أخرى، فإن فرنسا سوف تكون مواجهة الآن باحتمال طلب العراق منها إعادة بناء المفاعل الذي تمت مهاجمته، والاستمرار في تنفيذ التزاماتها في هذا المجال. وقد لا يكون من السهل على حكومة ميتران التوصل إلى خيار كفيل بارضاء الطرفين، وخاصة على ضوء تأكيد الرئيس الفرنسي المستمر على صداقته لاسرائيل من ناحية، وحرصه على المحافظة على علاقات بلاده الودية مع الدول العربية من الناحية الأخرى.

وبالاضافة إلى هذه الأهداف والعوامل الاقليمية والدولية فإن العملية الاسرائيلية كانت ذات علاقة مباشرة بالأوضاع المحلية والداخلية بالذات خاصة وان اسرائيل تقف الآن على أبواب انتخابات عامة من المرجح أن تكون نتائجها ذات تأثير كبير على مستقبل الصراع في المنطقة. وكما يتبين حتى الآن، فإن الهجوم الاسرائيلي على المفاعل العراقي قد أدى إلى تحسين فرص رئيس الحكومة الحالي مناحم بيغن بالفوز في تلك الانتخابات، والاستمرار في حكم اسرائيل خلال السنوات الأربع القادمة.

المحتويات